

الإسلام والمرأة في رأي الإمام محمد عبده

الكتور محمد عمارة



الإسلام والمهارة
في رأي الإمام محمد عبد

الناشر :	دار الرشاد
العنوان :	١٤ شارع جواد حسنى، القاهرة
تليفون :	٢٩٣٤٦٠٥، ٢٩٩٢٦١٥
رقم الإيداع :	٩٧ / ٢٨٣٣
التسجيل الدولى :	٩٧٧ - 5324 - 38 - 6
طبع :	عربية للطباعة والنشر
العنوان :	١٠٧ ش السلام، أرض اللواء، المهندسين
تليفون :	٢٠٣١٠٢٣، ٣٠٣٦٠٩٨
مكتب الجمع :	أرمس للكمبيوتر
العنوان :	٣٢ ش على عبد اللطيف، مجلس الشعب
تليفون :	٣٥٦٤٤٠٤
جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة	
الطبعة الخامسة :	١٤١٧ هـ، ١٩٩٧ م، الأولى لدار،
خطوط الغلاف :	محمد حمام
تصميم الغلاف :	محمد فايد

الإسلام والمهارة

في رأي الإمام محمد عبده

الدكتور محمد عمارة



هذه الطبعة الجديدة

بعض الناس يشككون في أن للمرأة المسلمة والشرقية « قضية » تعاني من آثارها السلبية .. الأمر الذي يستوجب النضال لتحريرها من هذه السلبات ١ .

لكن الأدلة كثيرة على وجود هذه « القضية » .. ومن ثم فلا بد من عرض « واقع » حياة المرأة ومكانها في المجتمع على المبادئ الأصلية والجوهرية في الإسلام ، الذي يمثل المحور الأول والمكون الأساسي لقسمات حضارتنا العربية الإسلامية .. تلك الحضارة التي لا بد لتطور المرأة في مجتمعاتنا أن يكون محكوماً بما بها من قيم أصيلة ومبادئ تتنازع بها عن غيرها من الحضارات ..

بل إن واحداً من الأدلة على وجود « قضية » للمرأة في مجتمعاتنا المسلمة والشرقية هو الاستقبال الذي استقبل به القراء والباحثون طبعات هذا الكتاب ١٩ ..

ففي سنة ١٩٧٥م صدرت طبعته الأولى .. فنضدت آلاف نسخها السبعة في وقت قصير ! ..

وفي سنة ١٩٧٩م صدرت طبعته الثانية .. فنضدت آلاف نسخها الإحدى عشرة في أيام ١٩ .

وكذلك كان الحال مع طبعتي ١٩٨٠م و ١٩٨٥م فكان ذلك الاستقبال واحداً من الأدلة على أن للقضية التي يعالجها هذا الكتاب مكاناً حساساً في وجدان الأمة ، وعلى أنها إحدى « المشكلات » التي تطلب الحل الذي يسهم في ترقى المجتمع وتحرير الإنسان فيه .. كجزء من تحرير الأمة . رجالاً ونساءً .. !

لكن هناك الكثير من الدراسات التي تعالج قضية المرأة ، بل وتعرض لموقف « الإسلام » من هذه القضية .. ومع ذلك فهي لا تحظى بما حظي به هذا الكتاب من استقبال طيب ، ولافت للنظر ، من الباحثين والقراء ١٩ .. وهنا تأتي خصوصية الفكر الذي يقدمه هذا الكتاب ! ..

فليست « البدع » و « الخرافات » و « الإضافات » التي تراكمت على الفكر الإسلامى فى عصور الانحطاط المظلمة ، والتي حسبها البعض « إسلاماً » أو من « الإسلام » على حين هي فكر « عصر الحريم » .. ليست تلك « البدع » والخرافات والإضافات « هو ما يقدمه هذا الكتاب ، زاعماً أنه رأى الإسلام فى قضية المرأة ! ..

ولست تصورات أسلاف مضوا لعصور مضت هو ما يخلع عليه هذا الكتاب قدسية الإسلام ، الصالح لكل زمان ومكان ! ..

وإنما هو رأى مدرسة التجديد الإسلامى الحديثة ، المسلحة بالعقلانية المستنيرة ، عندما تبحث فى أصول الفكر الإسلامى الجوهرية والثقة عن مكان

المرأة من الرجل ، ومركزها في المجتمع .. هو ما يقدمه للباحثين والقراء هذا الكتاب ! ..

فهو صفحة من صفحات الاجتهاد الإسلامي الحديث ، في قضية تشغل عقل الأمة ووجدانها ، ونفس الحياة الخاصة والعامة لكل إنسان !
ولذلك الميزة التي يمتاز بها على كثير من الدراسات الإسلامية التي تتناول موضوعه .. كان الاستقبال المتميز الذي حظى به من الباحثين والقراء .
ولذلك - أيضاً - كانت تلك الطبعة الجديدة - والمزودة - التي نقدمها ،
أملين لها أن تواصل الإسهام بالتنوير الإسلامي في قضية محورية تشغل حيزاً كبيراً من اهتمامات الإنسان العربي والمسلم والشرقي في العصر الذي نعيش فيه .

دكتور

محمد عمارة

إهداء

قد تتعدد الآراء وتختلف الاجتهادات حول العلاج الأنسب لما تعانيه الأسرة المصرية والمسلمة والشرقية من أمراض ، وما في قوانينها من نواقص وثغرات ..

ولكن الآراء تتلاقى ، والاجتهادات تنفق على أن هناك الكثير الذي تعاني منه هذه الأسرة ، وعلى ضرورة التعديل والتغيير والتطوير لما يحكم حياتها من تشريعات .

وقد تختلف الآراء بصدد الحكم على « قيمة » و « أهمية » و « موضوعية » ما تطرحه الدوائر الفكرية المتعددة في هذا الميدان من اجتهادات وتفسيرات ومقترحات ..

ولكن جميع الآراء تتلاقى وكل دوائر الفكر تجمع على أن فكر الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده قد كان - ولا يزال في عصرنا الحديث - أهم جهد في الاجتهاد الإسلامي لأعظم عقل إسلامي وقف أمام كتاب الله وسنة رسوله ﷺ كي يرى فيهما - بعقل المسلم المستنير - العلاج لأمراض مجتمعاتنا المعاصرة ، وأمراض الحياة الأسرية بالذات .

فإلى الذين يؤمنون بأننا يازاء « مشكلة » ، لا بد لها من « حل » ..
وإلى الحريصين على نفي تهمة التخلف والجمود عن شريعة الإسلام ..
وإلى الذين يبحثون عن المعنى الحقيقي لصلاحية الشرع الإسلامى للتطور
مع الزمان والمكان ..
وقبل كل هؤلاء :
إلى الأسرة المصرية والمسلمة والشرقية نقدم رأى الأستاذ الإمام الشيخ
محمد عبيد فى « الزواج والطلاق .. وتعدد الزوجات » .

كلمات

الأمة تتكون من البيوت (العائلات) ، فصلاحيها صلاحها .. ومن لم يكن له بيت لا تكون له أمة ..

الرجل والمرأة منمائلان في الحقوق والأعمال ، كما أنهما منمائلان في الذات والشعور والعقل ..

ولا ريب في جواز إبطال عادة تعدد الزوجات ؛ لأن شرط التعدد هو التحقق من العدل .. وهذا الشرط مفقود حتماً .. فيجوز للحاكم ولعالم الدين الحجر على الأزواج عموماً أن يتزوجوا غير واحدة إلا لضرورة ثبت لدى القاضي ..

لا مانع من ذلك في الدين البتة ، وإنما الذي يمتنع ذلك هو العادة فقط ..

ولا سبيل إلى تربية أمة فتناً فيها تعدد الزوجات !! ..

واعلموا : أن الرجال الذين يحاولون بظلم النساء أن يكونوا سادة في بيوتهم إنما يلدون عبيداً لغيرهم ؟!

محمد عبد

تمهيد

عنى ممداد الرقعة الوسعة للعالمين العربى والإسلامى . دام ما ذكر لقب (لأماد لإمام) دور تعيين لواحد محدد ، انصرفت كل الأدغال إلى الشيخ محمد عبده (١٨٤٩ - ١٩٠٥ م) يحدث ذلك فى جميع لدوائر فكرية ومعظم الأوساط المذهبية المنتشرة فى بلاد المسلمين . ولدين اقترنو كثرأ من فكر الرحمن وترثه ، وعقدوا المقارنات بين الإصافات اسى قدمها لشكر لإسلامى وس إصافات عبء من الدين عاصروه أو أنوا من بعده يتنظعون أنه أهم عقل إسلامى وقف امام القرن والسة فى عصرنا لحديث . وأبرز من يستطيع أن يطبق عليهم لقب (محبذ) ماذ أن جعلت هذه الأمة عن كاهلها رداء لعصور لوسطى عنى بد جمال الدين لأفعمى (١٨٣٨ - ١٨٩٧ م) حتى الآن

ونقد كانت لمرحل نظرة شاملة لىاديين الإصلاح لى رأى أن حوصها ضرورى لبعث حضارة العرب والمسلمين عن حديد . فكب فى الساسة تخرج حص ومطلق مصير . ونحدث عن السليم حديثاً تفصيلاً ، ووضع لمؤيدنه المحبشة البوائج والمواد والتوس . وخص الأرهري وإصلاحه بعينه ملحوظة . ووضع لائحة : مساوية - اجتماعية : لإصلاح لقصاء . ودرس مشاكل لأوقاف ولساحد ، بعقاراتها وأعيانها والشر العاملين فيها ، وقدم

لكل ذلك انقصر حاث إلى آخر المتأخرين العديدة التي شئت اهتمامها وجود
الطرفة الشاملة والمتكاملة عنه مما يتعلق بالهضبة والإصلاح^١

ولقد كانت قصة الأسيرة في بلاد الشرق، وفي مصر بالذات، من أهم
لقصايا اننى شعيت الرحل فأعطاها الكثير من اهتمامه حتى لقد أورد بحث
مشكلاتها وشخص عيوبها واقتراح طرق للإصلاح بها لعديد من الآثار
التفكيرية لى أدعيا على امتداد حياته الفكرية التي مدت لأكثر من ربع قرن
فقد كتب في "تذائع المسيرة" سنة ١٨١١م عن "حاجه الإنسان إلى
الروح"، وعن "حكم الترممة في عدد الروحات" و"عدد موسى نصب
"منى الدمار المصرية" سنة ١٨٩٩م ما يورق قصص الأسيرة في عدد من بقاوى
من أبرزها تلك الفتوى التي قدم فيها دراسة كاملة لموضوع "عدد الروحات".
وفي بعض شكركى لدى حبه له حياته - وهو "سبيل" بشر - وقت وفاته
مجهد خدمات روح و"مضائق" وعدد الروحات "تقدم رؤية إسلامية
جديدة لهذه الموضوع، و"صحيح" أفكار "حزب" بعضها "حيثما" إلى "خود" قانونية
"حدثت" بعضها "دور" إسلامية و"تحدثت" عنها "دور" "دور" كان "بعضه"
لإسلامى لا "دور" - في "موضوعه" - متجسداً حتى اليوم عن الموقف "للمسلم"
و"تستير" إلى "رقعة" الأستاذ الإمام من "مضامين" الأسيرة "عقوبات" و"لدى" "قصر"
العلاقة بين الرحل والبرقة، والطلاق. وعدد الروحات

^١ انظر "دراسة الشمعة التي قدما" من فكرة "سبيل" لاجتماعي في تقديمه وأعماله
الكاملة ج ١ ص ٩ - ٢٧٥ طبعة القاهرة سنة ١٩٩٣م

ومعنى تفكر الرجل فى هذا الخلل أهمسه وأعاده أنه لم يصر إلى هذه
 لقضايا ومشكلات بصره حربية بعلمها عن قصة لإصلاح العامة لعموم الأمة
 وبعد بصر إلى الأسرة كلسه فى سيار الأمة ، لاند من مداوة جراحها إذ شب
 تناباً قوماً يهض برسائه ويتحدى ما يحدث به من أخطار . فهو يتحدث عن
 أن « الأمة تنألف من البيوت (العائلات) فصلاحيها صلاحها ، ومن سم يكن
 به بيت لا تكون له مة - وحدث أن عاطفه اتراحم وداعية المعدون بما يكونون
 على أشدهم وأكمنهما فى المطرقة من الوالدين والأولاد . ثم من سائر
 الأخرين . فمن فسدت فطرته لا خير فيه لأمله ، فأى خير يرجى منه بعداء
 ولأنعديس ، ومن لا خير فيه لناس لا يصلح أن يكون جزءاً من بية أمة ،
 لأنه لم تنفع فيه النجاة السسة - السى هى أقوى حمد طيعيد يصل بين ناس
 - فأى حمة بعداها يصله عبر الأمن فجعله جزءاً منهم . يره ما يسههم
 ويؤمه ما يؤهم ، ويرى منعمهم عن منعمته وعصرهم عين مصره . وهو ما
 يجب على كل شخص لأمة (١) »

ولم تكن دراسة الأساد الإمام لعيوب الأسرة الشرقية وامسلمة دراسة
 بصرية تأملية فقط ، بل تمتد استندت بطرته التأملية إلى دراسة لرفع ،
 اسخدم فيها الإحصاء والرصد للظواهر فى بعض الأحيان . وهو يشير إلى
 ذلك فى معرض حديثه عن الرربة فى مصر عندما يقول : « لقد استتحت
 بالاستقراء مد كت فاصياً إلى جدى للحاكم الخرسنة أن نحو ٧٥ فى المائة

(١) الأعمال تكلمه بالإمام محمد عبده دراسة وتحقيق - مجمع عمارة ج ٤ ص ٢٢٥

٢٢٦ مؤسسة بعونه لمدارس والشرى بيروت سنة ١٩٧٢

يصح ذلك بل براه يحمل الرجل القبط الأكبر من مسئولية الإعراف في أخرى وراء الشهوات ، فيقول « لقد زعم بعض الناس أن النساء أشد شهوة من الرجال ومهم من قدر هذه الشدة والرياسة بأصعاف كثيرة جدا وعدها عدواً ، وهذا من سدا الأقوال وطرحتها بغير بينة ولا علم ، فإن الرجال كانوا وما راوا هم الذين يظنون الباء ويرعون فيها ، ثم يظلمونهن حتى بالتحكم في صانعهم والتحكم على شعورهن ، ويأخذ بعضهم ذلك من بعض بالتسليم والتقليد . » (١)

لم يقف الأساد الإمام هذا الموقف السطحي من المشكاة ، وإنما شرح حصص
إبداء ، وحدد بـ لعبة كاسه في لثهم الخاضعي لوقت التبرعة من علاقه
نرحل بمرأه ومن العلاقات الأبريه . ومن سيادة تلك التصق الذي بحسه
إناس إسلاماً ومسلماً من الاسلام . بيما هو غريب كل امرئ عن حقيقه
معيهم الاسلام . فهم يورى بـ بصره لرحل الى امرئ . كذا هي في واقع
وكما يحدها بعض القرائن التي تصمم علاقاتها . ثم بعد عبادة بـ ذلك
موقف الخاضعي الذي جاء الاسلام ليحرر امرئ منه واعضاده من حشون من
ما يلزمه . فيقول : قد كان من - جميعهم بوجود مصالح الاجتماعيه
عنى كمانها - لا يرون للنساء شأن في صلاح جنسهم الاجتماعي وفادها .
حتى علمهم الوحى ذلك . ولكن الناس لا ياحدون من الوحى في كل زمان
لا بقدر استعدادهم ، وإن ما جاء به القرآن من الأحكام لإصلاح حال السوء

(١) انحصار السابق نفس الجزء من ٦٢٧

- (العائلات) - بحسب معاملة النساء لم تعمل به الأمة على وجه الكمال . بل
 سبب معظمه في حد الرمان ، وعادت إلى حياة أجنبية " - " ومن مدير
 هذه الأب . وفيهم هذه الأحكام بتجني له سنة علمي حد معصر . بل لتمر
 ومنع حظهم من الإسلام ^٢

ثم رى لأسناد الإسم في الموقف الإسلامي حقيقى من قصص الأسره
 وعلاقات الرجل بالمرأة فتجد قدمه في أثره لفكره لى عرض فيها . حملاً
 أو بغيره . موقف الشريعة من هذه النصاب اثلاث

أولاً . علاقة الرجل بالمرأة ، وضعة لرابطة الزوجية . وموضوع مساواة
 بين حين

ثانياً : موقف الشريعة من الطلاق ، وخاصة تنفيذ حق لطلاق شرعى
 المضار المترتبة عليه

ثالثاً - موقف الشريعة والاحكام الإسلامى لحدث من موضوع تعدد
 لزوجات

(١) المصدر السابق نفس الجزء ص ٦٥٤

(٢) المصدر السابق نفس الجزء ص ٦٧٧

المساواة بين الرجل والمرأة

عالج الاسد الإمام علایات روح بالروح الطلاقة من وجهة النظر التي يرى ان الاسلام قد ساوى بين الرجل والمرأة في حقوق وانرجات مساواة حقيقية بكل ما يحمله كلمة المساواة من معاني وحقائق. يوضح هذه المساواة في المطلق ثم يقتضي ان هذا الذي يتحدد به حق تطویر في وضعها مجتمع انساني يعيش فيه مستقيم.

وهو يعرض لهذه المسألة في مسيرته لايات القرآن التي تحدد عليها و سارما سيها. كما يعرض لآيات التي جعلت للرجل فضلا على النساء وللمرأة عسما ورحمة ولجميعهم في نفس المصالح بعد من حيث القيمة. وانه حادثة حقة في صفة الحكماء بحسب ما تضمنت في العقول الحديثة.

وهو يرى أن هذه المساواة التي قررها الله بين الرجل والمرأة إنما هي عودة إلى صميم ما يجب انشاءه بين كافة الإنسانية في جعلها حرة متساوية بين جنسين، حرة من امرأة أمها وبناتها تتبع نفسها في اختيار انفسهن حرة في عرسهن فتعطيها ما به تعطي لأحد من الأهل لبدء نبات وتزعرعت في أحضانهم فالمساواة عودته بين الناس انصاري، يرتقي بها الإنسان فوق الثمار مرة أخرى صعبا استداد الأقواء بالضعفاء عمر مسرعة تطور الإنسان.

يرى الأساد الإمام أن القرآن قد أحمل الحديث عن مساواة المرأة للرجل في قوله ﴿ وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ ^(١) فيتحدث عن تفسير هذه الكلمات القرآنية قائلاً : « هذه كلمة حليمة جداً ، جمعت - على إيجازها - ما لا يؤدي بالتصصيل إلا في سفر كبير ، فهي قاعدة كلية ناطقة بأن المرأة مساوية للرجل في جميع الحقوق إلا أمراً واحداً عسر عنه نقوله ﴿ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ ﴾ - وسيأتى بيانه - وقد أحال في معرفة ما لهن وما عليهن على المعروف بين الناس في معاشراتهم ومعاملاتهم في أهلهم وما يجري عليه عرف الناس هو نافع لشرائعهم وعقائدهم وأدائهم وعاداتهم فهذه الحملة تعطي الرجل ميزاناً يوزن به معاملته لروحه في جميع الشؤون والأحوال ، فإذا هم غطالوها بأمر من الأمور بتذكر أنه يحب عليه منه بإزاته ، ولهذا قال ابن عباس - ^{رضي الله عنه} - إني لأرغب لامرأتى كما تغرب لي ، لهذه الآية - ولما المراد بالمثل المثل بأعيان الأشياء وأشخاصها ، وإنما أراد أن الحقوق بينهما متادلة ، وأنهما أكفاء ، فمما من عمل نعمه المرأة للرجل لا وللرجل عمل يقابله لها ، إن لم يكن مثله في شخصه فهو مثل له في حبه ، فهما منمائلان في الحقوق والأعمال ، كما أنهما ممائلان في الذوات والإحساس والشعور والعقل ، أى أن كلا منهما مشر تام له عقل يتمكر في مصالحه ، وقلب يحب ما يلائمه ويمسر به ، ويكره ما لا يلائمه ويبتسر منه . فليس من العدل أن يحكم أحد الصنفين بالآخر ويتخذة عدواً يستنده ويستعمله في مصالحه ، ولا سيما بعد عقد الروحية والدخول في الحياة

المشتركة التي لا تكون معينة إلا باحترام كل من الزوجين للآخر والقيام بحقوقه .

ثم يستطرد الأستاذ الإمام ليفسر لنا معنى « الدرجة » التي فضل الله بها الرجال على النساء ، فتجدها عنده تعنى القيادة التي لا بد منها لأي مجتمع ، صغيراً أم كبيراً ، أسرة أم قرية أم مدينة أم أمة ، والتي هي ضرورة من ضرورات توزيع العمل بين البشر ، فيقول « وأما قوله تعالى ﴿ وَالرِّجَالُ عَلَىٰ نِجَابٍ مِّنْ دَرَجَةٍ ﴾ فهو يوجب على المرأة شيئاً وعلى الرجال أشياء ، ذلك أن هذه الدرجة هي درجة الرياسة والقيام على المصالح المفسدة بقوله تعالى ﴿ الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِأَنفُسِهِمْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ ﴾ فالحياة الزوجية حياة اجتماعية ، ولابد لكل اجتماع من رئيس ، لأن للحكماء لابد أن تختلف آراؤهم ورغباتهم في بعض الأمور ، ولا تقوم مصالحهم إلا إذا كان لهم رئيس يرجع إلى رأيه في الخلاف ، لنلا يعمل كل على ضد الآخر فتتصم عروة الوحدة الجامعة ويحتل النظام ، والرجل أحق بالرياسة لأنه أعلم بالمصلحة ، وأقدر على التصدي بقوته وماله ، ومن ثم كان هو المطالب شرعاً بحماية المرأة والنمقة عليها ، وكانت هي مطالبه بطاعته في المعروف ، (١)

فإذا ما عرّض الأستاذ الإمام لتفسير معنى قوله تعالى ﴿ الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ ﴾ وجدها بعد نفس المعنى معنى أن « القيام » هو

(١) المصدر السابق نفس الجزء ص ٦٣٠ - ٦٣٥

«الرياسة» ولكنه يقدم لنا إضافة على جانب كبير جداً من الأهمية ، وذلك عندما يحدثنا عن أن المؤهلات «المطرية والكسبة» التي تميز الرجل عن المرأة والتي تجعل له الحق في التأديب - الذي هو من مهام الرياسة - دونها ، إذا حصلت للمرأة هذه المؤهلات فلا معنى لحصر هذا الحق من حقوق «الرياسة» فيه دونها

ومعنى أكثر دقة وحرارة ووضوحاً : إن الأستاذ لإمام يضم النساء إلى قسمين قسمين : قسم به يصل به الميراث والتفدرات إلى الدرجة المتقدمة ، فلا بد من تقرير حق الرجل هذا باسمه - وقسم سعت به الميراث والتفدرات إلى الدرجة المتأخرة ، ومثلها لا يصل للرجل عليها في هذا محال أن يصح كتمانها فتعبر إلى «مرءة» هي هي الرياسة التي تنصرف فيها مرءة ومرءة يريدانه واحداً ، وليس معاهد ، يكون المرءة من مشهوراً بسبب لإرادة لا يعمل عملاً إلا ما يوجهه إليه رئيسه ، بل يكون له حصص قسماً على آخر هو عساره عن رشاده والمراقبة عليه في تنفيذ ما يرضه ديبه - في ملاحظته في أعماله وتربيته ..

إن المرأة من الرجل والرجل من المرأة بمنزلة الأعضاء من بدن الشخص الواحد ، فالرجل بمنزلة الرأس ، والمرأة بمنزلة اليد ،

ثم يتحدث الأستاذ لإمام عن قول الله سبحانه : ﴿ فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِّلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ . وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ ﴾ إلح الآية فيقول : إن في ذلك تقسيماً

لنساء إلى مسمين . فالصالحات « ليس للرجال عليهن شيء من سلطان لأدب ، وإنما سلطانهم على القسم الثاني الذي به وبين حكمه بقوله عز وجل ﴿ وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ ﴾ أي حروجهن عن العرف ومألوف » كما يقرر أن القرآن الكريم قد استخدم من وسائل التعبير ما يدل على أن «شور» المرأة هو أمر عارض وليس أصلاً لها ، وأنه ليس انعكاساً من لشود ، بل لشود ، يقول « إن الله تعالى لما كان يحب أن تكون المعيشة بين الزوجين معيشة محبة ومودة وبراض والاشام لم يشأ أن يسد الشور إلى النساء أبداً بل على أن من شأنه أن يقع مهن فعلاً . بل عز عن ذلك عبارة تؤمن إلى أن من شأنه ألا يقع . لأنه خروج عن الأصل الذي يقوم به نظام المفطرة ، وتطلب به المعيشة . ففي هذا التعبير سه لطيف إلى مكانة المرأة وما هو الأولى في شأنها . وإلى ما يجب على الرجل من السيادة لها وحسن التلطف في معاملتها » .

ثم تقدم الأستاذ الإمام خطوة أعمد في هذا المجال فقرر أن سلطة الرجل هذه إنما هي موجهة للمرأة « الناصر » أما غيرها فلا سلطة للرجل عليها ، حتى سلطة الموعظة قال « إن الفانشات لا سبيل عليهن حتى في الوعظ والنصح . فضلاً عن النهي والصرح » لأنه لا ممر لهذه السلطة ولا على لذلك لسلطان ، فهي ليست سلطة نابعة من كون الرجل رجلاً وامرأة امرأة ، وإنما من الضرورة التي تقتضيها طبيعة تفهم العمل على ضوء الواقع وإمبراث التاريخ الذي مير الرجل - في مجموع جسمه - على المرأة - في مجموع جسمها - في بعض الصفات المفترية والمكتسبة

ثم بشر إلى دلالة قول الله سبحانه في ختام الآية ﴿ إِنْ كُنَّ عَلِيًّا كَثِيرًا ﴾ فيقول « أئني بهذا بعد انتهى عن المعنى لأن الرجل إنما يبقى على المرأة بما جحد في نفسه من الاستعلاء عليها ، وكونه أكبر منها وأقدر ، فذكره تعالى بعلوه وكبريائه وقدره عليه ليتعظ ويخشع ونفى الله فيها واعلموا أن الرجال الذين يحاولون بظلم النساء أن يكونوا سادة في بيوتهم إنما يلدون عبيداً لغيرهم ^(١) !!! » .

وانطلاقاً من هذا المفهوم الذي ساوى بين المرأة والرجل بقدر الأسناد الإمام ضروره تعليم المرأة . لا أمور البيت فحسب ، بل وكل ما هو ضروري ولأمر لهصة « الأمة والملة » لا على أنه محرد حق للمرأة ، بل على أنه واجب عليها وواجب على الرجل أن ييسرها لها ، فيقول « إنه إذا كان الله قد جعل للنساء على الرجال مثل ما لهم عليهم - إلا ما سرحم به من الرياسة - فواجب على الرجال تنقيص كرامة الرياسة - بعمدتهن ما يمكنهن من تنقيح حقوقهن ويسهل حريتهن ، في الإسلام - بحكمه بضع - بحرم من براه مودة - حدتها بحب عليه عملاته ، ولا يسهل عنه رخصته ونهيته ، فإن عذرت منه مادرة في حقه رجع على نفسه بالسلامة . فكأن راحته عن عهدها

حاصب أنه تعالى نساء بالإيمان والمعرفة والأعمال الصالحة ، في العبادات والمعاملات ، كما حاطب الرجال . وجعل لهم عليهم مثل ما جحد لهم عليهم . وقرن أسماءهن بأسمائهم في آيات كثيرة ، وباع إلى ^{نحو} قوله

(١) للصمداني ج ٥ ص ٨-٢١١

المؤمنات كما بايع المؤمنين ، وأمرهن بتعلم الكتاب والحكمة كما أمرهن ،
وأحسنت الأمة على ما مضى به الكتاب والسنة من أمهن محزبات على
أعمالهن في الدنيا والآخرة .

أفيحوز بعد هذا كله أن يحرم من العلم بما عليهن من الواجبات
والحقوق لربهن ولبعولتهن ولأولادهن ولدى القربى والأمة والملة ؟^{١٩} العلم
الإجمالي بما يطلب فعله شرط في توجه النفس إليه ، إذ يستحيل أن توجه
إلى المجهول المطلق ، والعلم التفصيلي به الميسر لعائلة فعله ومصرة تركه يعد
مساً للعناية بفعله والوقى من إهماله ، فكيف يمكن للنساء أن يؤدبن تلك
الواجبات والحقوق مع الجهل بها إجمالاً وتفصيلاً ؟^{٢٠} وكيف يسعد في الدنيا
أو الآخرة أمة تصعبها كالهائم لا يؤدي ما يجب عليه لربه ولا لنفسه ولا
لأهله ولا للناس ؟^{٢١} والنصف الآخر قريب من ذلك ، لأنه لا يؤدي إلا قليلاً
مما يجب عليه من ذلك وترك الباقي ، ومنه إعانة ذلك النصف الضعيف على
النظام بما يجب عليه من علم وعمل ، أو إلزامه إياه بما له عليه من السلطة
والرياسة^{٢٢} .

وفي قضية تعلم المرأة بشير الأستاذ الإمام قصة لا أعتقد أن أحداً من
مفكرى الأديان عموماً قد دفعه إليها . إذ النشاع بين أمثال هؤلاء المفكرين
أنهم يركزون على ضرورة تعليم المرأة أمور دينها أولاً وقبل كل شيء ، ثم
بعضاً من أمور الدنيا ، يتعاونون في تحليد مقداره ومناه . أما الأستاذ الإمام
فإنه يقول لنا إن نطاق التعليم الديني للمرأة غير نطاق محدود ، أما أماني

تعممها لعلوم الدنيا فإنها افق بلا حدود^(١) ونص عاربه يقول : « إن ما يحب أن تعممه المرأة من عقائد دينها وأدابه وعبادته محدود ، ولكن ما يطلب منها لنظام بيتها وتربية أولادها وبحو ذلك من أمور الدنيا ، كأحكام المعاملات يختلف باختلاف الرعدين والمكان والأحوال ، كما يختلف بحسب ذلك انوح على الرجال فالآلة تدل على أعمار العرف في حقوق كل من الروحانيين على الآخر . ولعرف بحيث يختلف الناس ولأرمة^(٢) »

ونقد سبق وأشارنا إلى أن الأسرار الإمام قد روى في هذه المسألة بين المرأة والرجل النصيب العمى لذلك « الميثاق » القطري لدى عقدته الفطرة على الرجل واعطته بمرأة ، وهو يتحدث عن هذا « الميثاق » في تفسيره لقول الله سبحانه وتعالى ﴿ وَأَخَذْنَا مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا ﴾ . فقوله « إن هذا الميثاق الذي أحده النساء من الرجال لا بد أن يكون ماساً بشؤون الفطرة السليمة ، وهو ما أشارت إليه الآية الكريمة ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً ﴾^(٣) بهذه آية من آيات الفطرة الإلهية هي أقوى ما تعتمد عليه المرأة في رعاها أنوبها وحبها وسائر أهلها . ولربما بالاتصال بالرجل عريب عنها ، تساهمة أسرها والبصراء ، فمن آيات الله تعالى في هذا الإنسان أن مثل المرأة بالاتصال من أهلها دوى العشرة عليها لأجل الاتصال بالعريب ، يكون روحاً له ويكون

(١) المصدر السابق ج ٤ ، ص ٦٣٩ - ٦٣٢

(٢) الروم ٢١

روحاً لها ، تسكن إليه ويسكن إليها ، ويكون بينهما من المودة والرحمة أقوى من كل ما يكون بين ذوى القربى فكأنه يقول إن المرأة لا تقدم على الروحانية ، وبرضى بأن تترك جميع أنصارها وأحائها لأجل روحها إلا وهى وثيقة بأن تكون صليها به أقوى من كل صلة ، وعشيقها معه أهدأ من كل عبثه . وهذا ميثاق فطرى من أعظم الميثاق وأشدّها إحكاماً ، وبه ينقذ هذا المعنى للإيمان الذى يحس إحساس الإنسان فليأت من بيت اخائه إلى شئها الله تعالى بين الرجل وامرأته بحد أن المرأة أضعف من الرجل وأنها تقبل عنه وتسلم بنفسها إليه مع علمها بأنه قادر على هضم حشوها . فعلى أى شئ تعتمد فى هذا الإقبال والتسليم ؟ وما هو الضمان الذى يأخذه عليه ، والميثاق الذى توثقه به ؟ ماذا يقع فى نفس المرأة إذا قيل لها . إنك ستكونين زوجاً لفلان ؟ إن أول شئ يحظر فى نالها عند سماع مثل هذا القول أو التفكير فيه . وإن لم نسأل عنه . هو أنها ستكون عنده على حال أصغر من حالها عند أبيها وأمها ، وما ذلك إلا لشيء استقر فى فطرتها . وراء الشهوة . ذلك الشيء هو عقل الإلهي وشعور فطرى أودع فيها مثلاً إلى صلة مخصوصة لم يعهدها من قبل ، وثقة مخصوصة لا يجدها فى أحد من الأهل . وروحاً مخصوصاً لا يجد له موضعاً إلا العمل ، فمحموع ذلك هو الميثاق العسوط الذى أحده من الرجل بمقتضى نظام النخوة الذى موثق به ما لا يؤتى بالكلام موثق بالمعهود والأيمان ، وبه يعتقد المرأة أنها بالرواح قد أقسمت على سعادة ليس وراءها سعادة فى هذه الحياة . وإن لم تر من رضى به روحاً ، ولم يسمع له من قبل كلاماً عهداً ما علمها الله تعالى إياه ، وذكره . وهو عر كسور فى أعماق

نعومنا - بقوله « إن النساء قد أخفن من الرجال بالزواج ميثاقاً خليطاً » وما

هي قيمة من لا يقي بهذا الميثاق ، وما هي مكانته من الإنسانية ؟ (١)

نعم بهذا الأفق للمستير نظر الأستاذ الإمام إلى آيات القرآن التي تحدثت
أو أشارت إلى علاقة الرجل بالمرأة، ومن هنا المنطلق العكري حدد أن مساواة
القرآن بين الرجل والمرأة « تعد ركناً من أركان الإصلاح في الشرع »
وينصوذه الكثيرة التي تنأثرت في آثاره الفكرية صاغ أكثر محاولات
الاجتهاد الإسلامي الحديث تقديماً في هذا الحال

(١) المصدر السابق، ج ١، ص ١٩٣ - ١٩٤

الطلاق

بين الإطلاق والتقيد

لم يقف الأستاذ الإمام عند الحدود التي وقف عندها أغلب الدرس رافقاً لإصلاح في هذا الميدان عندما اكتسبوا بإيراد الحديث النبوي القائل «إن بعض الحلال إلى الله الطلاق»^(١) ذلك أن هذا الحديث لا يؤدي إلى أكثر من جعل الطلاق وقسم عرى الحياة الزوجية أمراً مكروهاً وبعبارة أخرى، فهو يكره إلى الناس - وبالنسبة للرجل - استخدام هذا «الحق» «المباح»، ولكنه لا «يقبده». وما كان يبحث عنه الأستاذ الإمام، ويرى فيه العلاج، هو «تقييد» الطلاق والتقدم خطوة أبعد من جعل هذا «الحق» مطلقاً وغير محدد بغير إرادة الفرد مالك عصمة الحياة الزوجية، التقدم خطوة تجعل استخدام هذا «الحق» من اختصاص «القاضي»، وذلك عن طريق تطبيق ما جاء في القرآن الكريم خاصة «بالتحكيم» في النزاع الذي يهدد بالطلاق، إذا اختلفت في هذا النزاع علاقة الأرواح

وكما هي عادة الأستاذ الإمام فلقد انطلق يبحث عن اجتهاد إسلامي يعالج هذه المشكلة بعد أن لمس - كباحث اجتماعي - مدى الظلم الذي يوقعه انتشار الطلاق في حياة الأسر والعائلات، ومن ثم حياة الأمة جمعاء، والرجل

(١) رواه أبو داود وابن ماجه

سحدث عن هذا الظلم فيراء شر أنواع الظلم التي يوقعها إنسان بإنسان ،
 فيقول « إن ظلم الأرواح للأرواح أعرق في الإفساد وأعجل في الإهلاك من
 ظلم الأمير للمعية - إن رابطة الروحانية أمثى الروابط وحكمها فتلا في لفظة -
 فإذا قدمت لفظة فد انتكث به هذا التل - وانقطع هذا الخ - فأى رحاء
 في الآفة بعدد سمع عنها عصب الله ومحطة ^{١٦} ثم إن هذا انظم بسبع
 يؤدي إلى انشقاق في الآخرة - كما أنه مشو بطبعته في الدنيا وقد سمع
 النواحي والانقسام في رابطة الروحانية لعهد هذا علماً سم بعهد في عصر من
 لعصور الإسلامية - فأسرف الرحا في الطلاق - وكثر شؤر ساء
 واقتد وهر من الرحا ماخلع - (دفع مال مقار الطلاق) - بساء لفظة في
 الروحانيين ، وعتداء حدود الله من الخائين ^(١١)

وفي تفسير الأستاذ الإمام لقول الله سبحانه **﴿إِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَكْبِرَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾** ^{١٦} علل لما قال به **﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا﴾** ولم يقل
﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا﴾ فيقول به سبحانه وتعالى **﴿غير من الطلقة الثالثة يأن دون**
«إذا» للإشعار بأنها لا يسع أن تقع مطلقاً - (أي لا يسع أن تصمم عرى
لروحانية بالطلاق) - كأنه تعالى لا يرعى أن يتجاوز اصطلاح مرس (ي لا
يرعى أن يتجاوز اصطلاح الرجعي إلى الطلاق الدن
 وهذه الآيات التي وردت في القرآن خاصة موضوع لطلاق - بسر

١ - مقصده
 ٢ - سطره ٢٣

الأستاذ الإمام أن الخطب فيها موحدة إلى مجموع الأمة . لا للشرد المكثف
 وحده ، ومن ثم فإن الدولة - أمته - مجموع الأمة - مظانها - مسجل وانقسام
 على مبدأ وتطبق هذه النوصايا والأحكام . وفي تفسيره لسور الله سبحانه
 ﴿ قَارِ خُفَّتُمْ أَنْ لَا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ ﴾^١ يقول الامام الإمام " إن
 الخطب في مثل هذه الامة ، لأنها مكثفة في المصالح العامة ، وأولها
 هم المطالبون أولاً وبالذات بانتظام بالمصالح ، وحكمهم منهم وسائر الناس
 رقباء عليهم " ^٢ وفي تفسيره لقول الله سبحانه ﴿ وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ
 فَبَلِّغْنَ أَجَلَهُنَّ ﴾ يقول إن الخطب للامة ، لأنها مكثفة في المصالح العامة
 على حسب التشريع بأحد كل واحد حفظ من الخطب لجميع مجموع
 واحكامه في هذا الخطب لعدم مما أن يعلم المستمعون أنه يجب على من علم
 منهم بوقوع السكر من ولاء أو غيرهم أن ينهوا عن ذلك حتى ينشأ
 أمر الله ، وأنهم إذا سكتوا عن سكر ورضوانة يأثموا . والسرا في كمال
 الأمة أن الأمر إذا وكبوا إلى أنفسهم فكثيراً ما يرحلون أهواءهم وشهواتهم
 على الحق والمصلحة ثم يتعدى بعضهم بعض مع عدم السكر فكثير الشر
 وسكر في لامة فنهت ، في التكافل والتعاون على إزالة السكر دفاع عن
 الأمة ، ولكن مكثف حق في ذلك ، لأن البلاء إذا وقع ثمة نصيبه سهم منه
 قال تعالى ﴿ لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى

(١) من الآية ٢٢٩ البقرة

(٢) المصدر السابق ، نفس الجزء ، ص ٦٣٩

ابن مريم ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون (٧٨) كانوا لا يتأهون عن مكره
 قطره ليس ما كانوا يفعلون (٧٩) ﴿١﴾

فالأمة بأسرها - وفي مقدمتها الدولة الممثلة لأفرادها - محاطة بهذه
 الوصايا والأحكام ، ومطلبة بالتدخل والقيام على التنفيذ ، وهذا يعنى أن
 أمور الطلاق ليست « مسألة خاصة » بالرجل ، ولا هى شأن من شئون الأسرة
 وحدها

أما الحديث الذى سأل به الأستاذ الإمام موضوع « تقصد » الطلاق بشكل
 صريح ومباشر وحاسم ، فلقد جاء فى تفسيره لاية النساء ٣٥ التى يقول فيها
 الله سبحانه وتعالى ﴿ وَإِنْ حَقَّ ذُقَاقُ بَيْنَهُمَا فَاغْلُظْا حُكْمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحُكْمًا
 مِّنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا إِنْ اللَّهُ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾ (٣٥) ﴿
 يقول الأستاذ الإمام : « الخطاب للمؤمنين ، ولا سأتى أن يكلف كل واحد أو
 كل جماعة منهم ذلك ، ولذلك قال بعض المفسرين إن الخطاب هـا موجه
 إلى من يمكنه القيام بهذا العمل عن يمثل المسلمين - وهم الحكماء - وقال
 بعضهم إن الخطاب عام ويدخل فيه الزوجان وأقاربهما ، فإن قام به
 الزوجان أو ذوو القربى أو الخيران فذاك ، وإلا وجب على من بلغه أمرهما
 من المسلمين أن سعى فى إصلاح ذات يسهما بذلك (أى بالتحكيم) ، ويعنى
 الأستاذ الإمام على هذين الرايين فىقول « وكلا القولين وجه ، فالأول

(١) المصبر السابق ص ٦٥١ ، ٦٥٢

والآتان ٧٩ ، ٧٨ ثالثة

يكتف الحكماء بملاحظة أحوال العامة والاجتهاد في إصلاح أحوالهم . والثاني
يكلف المسلمين أن يلاحظ بعضهم شئون بعض ويعينه على ما يحسن به حاله
وقوله « **إِنْ يَرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا** » يشعر أنه يحب
على الحكماء ألا يدخرا وسعاً في الإصلاح ، كأنه يقول **بِإِصْلَاحِهِمْ** صحت إرادتهما
فالتوفيق كائن لا محالة . وهذا يدل على نهاية العبدية من الله تعالى في أحكام
نظام ليوت الدي لا قيمة له عند المسلمين في هذا الزمان واضرو كيف لم
يدكر مقاس لتوفيق بينهما ، وهو التوفيق عند عبه . لم يذكره حتى لا يدكر
به ، لأنه سعه ، وليشعر التماس أنه ليس من شأنه أن يقع وظاهر الأمر أن
هذا التحكيم واجب .

وبعد أن قرر الأستاذ الإمام « **وَحُوبُ** » التحكيم ، وضرورة تطبيقه ، وال
الخطاب في ذلك عام يشمل الدولة التي لا يمكن تنظيم الحكم دون مدخل
منها . بعد ذلك أتى على المسلمين احتلالهم حول الحكم ، هل هو
« **وَأَحِبُّ** » أم « **مُذَوِّبٌ** » ؟ وسبابهم تطبيقه . حتى ولو كان مدوياً . وب
ترتب على هذا الإهمال من شيوع الفساد والانحلال في العلاقات الأسرية
والاجتماعات ، يقول « **لَكُمْهُمْ اخْتَلَعُوا فِيهِ** » قال بعضهم به وحب ،
وبعضهم به مذوب واشتعلوا بالخلاف فيه عن العمل به ، لأن عديداً
بالدين صارت محصورة في الخلاف والحد . وبعض كل طائفة من
المسلمين يقول واحد من المختفين . مع عدم العبدية بالعمل به . فهي هم أولاء
قد أهموا هذه بوضعة الحيلة . لا يعمل بها أحد على أنها واجبة ولا على
أنها مذوبة . وسوت بدت فيها الفساد . فتلك بالأخلاق والآداب ، ويسرى

من الوائدين إلى الأولاد ﴿ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا ﴾ أي أنه كان فيما شرعه لكم من هذا حكم عيباً بأحوال لعباده وخلافهم وما يصلح لهم .
 حيراً ما يقع بينهم وبأسانه الصاهرة والباطنة . فلا يحق عليه شيء من وسائل الإصلاح سهماً ، وإني لأؤكد أنصر لآية الحكمة نومي "الأساس الكريهين -
 (المعصوم والخير) - إلى أن كثيراً من الخلاف ينشأ بين الروحانيين وبينهم فطناً أنه قد يتعدى خلافه هو في الواقع وعلى الأمر ناشئ عن سوء تفاههم لأسباب عارضة ، لا عن باين في المطاع أو عداوة راسخة . وقد كان كذلك بينهم على الحكمين خيرين بدخائل الروحانيين . لفرهناهم بهذا - أن يمحضوا ما علق من أسسه في قلوبهم ، متى حسنت اليد وصحت الإرادة .^(١)

وبقد أثبتت الأستاذ الإمام الفرصة أن يقدم فكره هذا حول " استحكام " في صورة صياغات قانونية تقدم بها الإباحة نفي حرب بين معوصي وانفساد في هذا الميدان . فلقد استشاره الحكومة في بعض حالات نفي معرض للروحة ، فطلب فيها الطلاق . فصاع فاصراً وضع به سلطة لطلاق بيد انقاض في عدد من الحالات . وجعل من بين هذه حالات حادثة وقوع لضرر بالروحة من الروح كالتحجر بغير سب شرعي ، وبصرف واستبداد دون سب شرعي " وحدث الرابع ، واشتداد مع عدم إمكان انقطاع الحجج " وعرض هذا القانون يومئذ على شيخ الأزهر شافره ، وبعث إلى الأستاذ الإمام برسالة إشادة وتأييد وثناء^(٢)

(١) ، انصدر السبق ج ٥ ص ٢١١ ٢١٢

(٢) ، انصدر من هذا مشروع قانون في التسوية التي سنأتى عليها ضمن مصوص لإمام عن الطلاق في هذا الكتاب

وعندما سأل «فرح أنصوري» (١٨٦١ - ١٩٢٢ م) صاحب مجلة «المصنعة»، الأستاذ الإمام عن رأى الشريعة الإسلامية فى «التحكيم» من أعمال وأصحاب الأعمار. استطرد فى جوابه إلى «التحكيم» الذى ورد فى القرآن. ويحدث عن «التحكيم» من الروح والروحة فنص بأنه «واجب» على «بى الأمر» وعلى جماعة المسلمين. وذلك يعنى - لأنه بهما - «إمامه» ويطبق نظامه بما يلحق المجتمع الإسلامى بأسره - حكماً ومحكومين - ذلك من «إمامه» يعنى «بى» فسد فى ليون من الأولاد والأقارب. ومثل هذا الفساد سرى وتشتت حتى يؤذى الأمة تمامها فى ثلاثها بعضها مع بعض. كما شوهد ذلك عند «إمام» هذا الحكم الحسن من رضى طويل حتى كأنه لم يرد فى التزيل! (١)

فهو هذا قد حسبه القصبه لمصنعة «التحكيم» وعندما أعبره وحباً «على بى الأمر» فإنه قد وضع بذلك رأيه مع الدين برون تشييد هذا الحق «بالتحكيم» وجعل «الحكيم» أو «القاصى» الذى يمثل «بى الأمر» والبدوة صواباً وصممات أمن بالأسره ترفع من سماء حياتها ديب الشبح المحيى والخطر الذى يهدد بئانها بالانتقاص

م. ر. م. ج. ع. د.

تعدد الزوجات

أما موضوع تعدد الزوجات ، ورأى الإسلام فيه ، فلقد استمر اهتمام الأستاذ الإمام به طوال حياته الفكرية فكتب عنه في (الوقائع المصرية) (عددى ٧ و ٨ مارس سنة ١٨٨١ م) وأصدر شأنه فتوى ليس بها في الاجتهاد الإسلامى نظير في موضوعها - عندما تولى منصب الإفتاء - وأما فى الحديث عنه عندما جلس بالجامع الأزهر يقرأ قول الله سبحانه فى الآية ٣ من سورة النساء ﴿ وَإِنْ حِفْظُكُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَمَانِ فَاكْبَحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ حِفْظُكُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً ﴾ وفى هذه المناسبات الفكرية الثلاث حدد الأستاذ الإمام رأيه كأوضح ما يكون التحديد

فى مقال (الوقائع المصرية) الأول يدعو إلى تفسيده الشهوة الحسية فى الإنسان ، ويرى الترام « الاختصاص بين الزوج والزوج » عندما يقول « إن سعادة الإنسان فى معيشته - بل صيانة وجوده فى هذه الدار - موقوفة على تقسده تلك الشهوة « الحسية » بقانون يضبط استعمالها ، ويصرب لها حدوداً يقف كل شخص عندها ، ويوجب الاختصاص بين الروح والروحة »^١

وعندما يعرض لرأى الشريعة الإسلامية فى تعدد الزوجات يقطع بأنها قد

(١) المصدر السابق - ج ٢ ، ص ٧٠

علقت بحاجة التعداد على شرط التحقق من العدن بيهن . ويقطع بأن هذا العدل غير ميسور لتحقيق " كما هو شاهد " ومن ثم فإن الموقف هو وحيث الاقتصار على البروحة الواحدة ما دام هناك ظن بعدم تحقيق هذا العدن المطلق المطلوب . يقول - في الفصل الثاني من مقالات " لوقائع المصرية " " قد أباحث لشريعة محمدية بل رجل الاقرار بأربع نسوة . في عدم من بعده القدرة على العدن بيهن . ولا فلا يحور الاقرار بغير واحدة ، قال بعض **فَإِنْ حَقَّقْتُمْ أَنْ لَا تَعْدَلُوا فَوَاحِدَةً** . فإن الرجل إذا لم يستطيع إعطاء كل بيهن حقها أحل نظام منزل وساعات معيشة العادة . أقعد لوعده الشرعي ، ودنس الإبرام اندفق الحصى الذي لا يحتمل تأويلاً ولا تحويلاً يحور الجمع بين الروحات عند توهم عدم القدرة على العدن بين نسوة فصلاً عن تحقيقه " ١٤١

وبعد مقالات " لوائح عرضي لأستاذ الإمام لنسب القصة في تفسيره لالقران . وفي المصوى إلى قدم فيها دراسة عن تعداد الروحات من الباحية التاريخية وموقف الإسلام منه . وما يجب أن يصنع إزاء مشاكله وآثاره على حياة الأسرة المسلمة . ولقد قرر - في عرصة هذا - عدة مبادئ أهمها

١ - نظام تعدد الروحات . وأعاد هذا النظام . من قسمة أصيلة من سمات الشرق . وليس عدة من عادات الشرقين يسمرون بها عن العرب والعبرانيين . بل بعض شعوب الشرق مثل الهند و " معول " لا تعرف

تعدد الروحات . كما أن بعض ضرات الباريج قد عرفت هذا النظام عدد بعض لشعوب العربية مثل « ألغولو » و « الخرمانيين » ومن ثم فإن هذا النظام هو وليد ظروف وعوامل اقتصادية واجتماعية وحرة ، وليس حاصية للشرق والشرق تستعصى على العلاج والتغيير والإلغاء

٢ - وأن مشاة تعدد الزوجات قد ارتطت بموجود الذين امتازوا واحتكار « الرئاسة » و « الثروة » في هذه المجتمعات . ولقد دعت إليه كثرة النساء عن الرجال بسبب الحروب التي أهلكت عدداً كبيراً من الرجال - مثلما حدث للعرب في جاهليتهم - ومن ثم فإنه مرتبط بظروف معلومة . على الناس أن ينكروا في تغييره سبب هذه الظروف

٣ - و إن الإسلام عندما ظهر قد انحد موقفاً إصلاحياً من نظام تعدد الروحات ، فلقد كان السعد مباحاً بلا حدود - فجعل للإسلام له حداً لا يتعداه وهو أربع زوجات ، وطبق هذا التحديد « سائر رحمتي » عندما جعل الذين أسلموا ولهم أكثر من هذا العدد من الزوجات متحدون عن راد على الأربع كما اشترط العدل المطلق لقيام التعدد . وليس صحيحاً ما يدعيه بعض الساحطين العربيين من أن الإسلام قد تقرر نظام التعدد الجاهلي في الزوجات « وأن ما كان عند العرب عادة جعله الإسلام دياً » وإن مشاة هذا الخطأ عند هؤلاء الساحطين أنهم قد درسوا أحوال المسلمين وواقعهم لا الإسلام وقواعده ، ودبت في عصور بعدت فيها الشقة بين نظام تعدد الزوجات عند المسلمين والموقف الحقيقي للإسلام من هذا الموضوع

٤ - وأن الإسلام عندما أباح التعدد إنما كان يريد الخروج بالناس من ظلم أشد ، وذلك عندما كانوا يروحون اليسمات اللاتى تحت وصايتهم طمعاً فى مالهين ، فيهمصون حقوقهم فتال لهم الإسلام دويكم الأخريات فتروحوا مهن حتى أربع ، وأنه عندما أباح لهم ذلك قد شترط لهذه الإباحة بتحقيق العدل المتعلق بين الروحات ، فإن ظن الرجل عدم تحقق العدل لمطلق وحب الانقصار على الروحة الواحدة فالموقف بين الرعيب فى التعدد ، بل لسعيصر له

٥ - ثم يصل الرجل إلى السؤال الحاسم هل يجوز مع تعدد الروحات ؟ ويجب عنه بالخواب الحاسم نعم لأن العدل المطلق شرط لإباحة التعدد ، وتحقق هذا العدل « معقود حسماً » ووجود الإنسان الذى يعدل بين الروحات المتعددات هو أمر نادر ، لا يصح أن يقاس عليه لتشريع ، كما أن التعدد قد أصبح مصدر ضرر محقق وقع بالروحات ، وأنه يورث اعداوة ولعناء بين الأبناء والبنات مما يهر كنان الأسرة - السنة الأولى فى مجتمع - ومن ثم ثلث للحاكم - وعالم الدين - أن يمنع تعدد الروحات بشكل مطلق ، وذلك باستثناء حالة الضرورة القصوى ، مثل عقم المرأة مع رغبة الروح فى الإنجاب ، الذى هو الغاية الكبرى من لروح - عند ذلك يباح برواح ثانية ، بعد رفع الأمر إلى القضاء الذى يختص بالتحقق من قيام ضرورة ، أى أن لروح ثانية لا يباح إلا بحكم من القضاء

منصوص الكاسد لى صحتها لاساد الإمام هذه لاراء ، فهى

أولاً الفتوى التي أصدرها وهو يشغل منصب « معلى لدير المصرية »
ولتى نشرها المرحوم الشيخ محمد رشيد رضا فى عدد مجلة « امداد » الصادر
فى ٣ مارس سنة ١٩٢٧م (٢٩ شعبان سنة ١٣٤٥ هـ)^١ والتي يقول فى
نهايتها

« وأم حوار يبطل هذه العادة - أى عادة تعدد الروحات - فلا ريب فيه
أولاً ، فلأن شرط العدد هو التحقق من العدل - وهذا بشرط عقوق حتماً .
فإن وحد واحد من المبور فلا يصح أن يحدد قاعدة - ومضى عبد اسناد على
المفوس ، وصار من المرحح ألا يعدل الرجال فى روجاتهم حار للحاكم أو
لعالم الدين أن يمع العدد مطلقاً ، مراعاة للأغلب

وثانياً ، قد غلب سوء معاملة الرجال لروحائهم عند التعدد ، وحرمانهم
من حقوقهم فى النفقة والراحة ، ولهذا يحور للحاكم واتهم على اشرع أن
يمنع التعدد دفعاً للفساد الغالب

وثالثاً : قد ظهر أن مشأ السناد والعداوة بين الأولاد هو خلاف مبادئهم .
فإن كل واحد منهم يتربى على بعض الآخر وكراهيته . فلا يمنع الأولاد
أشدهم إلا وقد صار كل منهم من أشد الأعداء للآخر . ويستمر ابراع بينهم
إلى أن يحربوا يوبهم بأيديهم وأندى الظالمين . ولهذا يحور محاكمهم و
لصاحب الدين أن يمع تعدد الروحات والحوارى معاً صيانة لحيات من
الفساد

(١) المصدر السابق ج ٢ ، ص ٩٠ - ٩٥ (وانظر مصها الكامل فى موضعه من هذا الكتاب)

نعم ليس من العدل أن يجمع رجل لم تأت روحه منه بأولاد أن يروح
 أخرى لتأني منها بدرجة ، فإن العرص من الرواح السائل ، فإذا كانت الروح
 عتقر أليس من الحق أن يجمع روحها من أن يصم إليها أخرى
 وباحتملة فيحور الخمر على الأرواح عموماً أن يروحوا غير واحدة إلا
 بضرورة نشأت لدى انقاضي . ولا مانع من ذلك في الدين التة . وإما الذي
 يجمع ذلك هو إعادة فقط .

ثانياً : التفسير الذي تلقاه الأستاذ الإمام باخامع لأمره للآية انقضية التي
 جاء فيها ذكر تعدد لروحيات . « آية الساء رقم ٣ » **وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا
 فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِسُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ الْمَالِ مَثْنِي وَثِلَتٍ وَرِبَاعٍ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا
 تُعَدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَدْنَىٰ أَلَّا تَعُولُوا (٣) »** وهو التفسير
 الذي تلقاه في النعم الذي توفي فيه سنة ١٩٠٥ م رحمه الله لا استاد
 للإمام (١)

« كان لسعد في صدر الإسلام عرائد . همها صده سب وانصهر
 الذي تروى به العصاة ، يتم لكل له من لصير مثل ما في الآل ، لأن الدين
 كان ممكناً في شمول الساء وروحان وكان الذي يصدره لا يحوز صيرتها
 أما اليوم فإن لصير تتل من كل صرة الى ولدها . إلى والده . إلى سائر
 قومه

(١) مصدر السوء : ح ٥ ص ١٦٩-١٧١ وانظر صه الكامن في مذهبه من بعد الكتاب

فيجيب على العمماء النظر في هذه المسألة ، فهم لا يذكرون أن الدين يرب
 لمصلحة الناس وحبرهم ، وأن من أصوله مع الضرر والتضرر ، فإذا ترتب
 على شيء مفسدة في زمن لم تكن تلحقه فيما قبله فلا شئ في وجوب تغيير
 الحكم وتطبيقه على الحال احاصره

إن إباحة تعدد الزوجات مضيئة - قد اشتهرت فيها - بصعب تحقيقه - فكأنه
 يهوى عن كثرة لأرواح ، وأنه يحرم على من خاف عدم العدد أن يشروح أكثر
 من واحدة .

وبعد فهذه كميات الأسناد لآباء - قدم بها أي حجة اشكره للإسلامه
 - مدحوا من البرهان - صفحة من صفحات لاجتهاد الإسلامي العتلائي
 المتبر - وهي صفحة فيها - إلى جانب لآراء والتصديق بهامة - منهج
 المتقدم في النظر إلى نصوص اشكر الإسلامي خاصة - وسكر الدين عمومياً ،
 وهو منهج الوحيد لقدرة على أن يجعل من هذه النصوص قوة وطاقة تساعد
 في تطوير المجتمعات إلى الأمام

كما أن في هذه الصفحة أحد الأدلة على أن برهان كل برهان إسلامي
 في عصرنا الحديث - وثبت أمم كتاب الله ومعه رسول الله فيهما ما به برء
 الكثيرون من معاصريه ، وحاول بهتاً أن يسهم في تحديد وتصوير الحياة
 الفكرية والادبية للمسلمين خاصة ولشركيين على وجه العموم - رحمه الله

نصوص الأستاذ الإمام
عن رأي الإسلام في :

العلاقات الزوجية والمساواة بين الرجال والنساء

- فوائد المصاهرة

- حاجة الإنسان إلى الروح

- تفسير آية ﴿ وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ ﴾

بالمعروف وللرجال عليهن درجة ﴿

- تفسير آية ﴿ الرجال قوامون على النساء ﴾

- تفسير آية ﴿ وأدخلنكم ميثاقاً غليظاً ﴾

- احترام حرية المرأة في اختيار الزوج

فوائد المصاهرة*)

لا يحق أن يحكام شريعة المتدسة ترشدا إلى أن المصاهرة نوع من أنواع لقاربه يلتحم بها العائلات مساعده في السب ، وتحدد بها صلات الأئمة والاتحاد ، فقد حرّم الله على لشخص أن يزوج نفسه أو شيء من أصوله وفروعها ، كما حرّم عليه أن يزوج بأحد أو شيء من أصوله ونسبه وفروعه وكذلك حرّم على زوجته أن تتزوج شيء من أصوله أو فروعها ، فكانما أثرى به كلا من الزوجين مرة أصوله ونسبه وفروعه ، فهذه حكمه ساعة انعقادها لشرع بما تردها وصحاً على من اتصال إحدى العائتين بالأخرى بطريق المصاهرة مساو بنفس الفرقة التي في الأحكام والختون والاحرام ، وهذا هو الموافق لطبيعة الاجتماع الإنساني ، ولازم برخصة القرائة لسببه بانطع

فإن قد ذكر في حملنا السابقة ١ أن حكمه الزواج - كما نص عليه عمالون - إنما هي حفظ النوع ، ووقاية الوجود البشري من خطر النساء ولزواج ، وبما أن هذا إنما يكون باضمحلال كل من الزوجين إلى الآخر وتوحيدهما إلى عاية وحدة وهي حممة أنفسهم وحفظ سلهم ، وإعداد

* الأعمام الكريمة للإمام محمد عدد ٢ ص ٩٨ ، ٩٩

١ أي في ملة لاب سبب حم يقال في تم نافع المصاهرة

جميع ما يلزم لوقائه ومماته وملاعه الخ الذي يستقل عنده ناسعى في حفظ
وجوده . ويطلب من أسباب بقاء النوع ما طلقه والده ، فمن كانت به سنة .
وهو يميل إليها عين لوالده إلى ولده . وقصص منه الله في خلقه بأن يقرر بها
شخص من الناس . فمقتضى محبة الوالد لولده أن يطلب لها جميع الخيرات ،
ويود لو بلغت أقصى درجات السعادة

وحيث إن سعادتها بعد أن تكون بدور سعادة روحها الذي هي مشتركة به .
فمن الواجب عنه أن يميل إلى روحها مثله إلى نفسها ، ويكون عوياً به على
سعادته ، تنص به سعادته . وهكذا كل من نسب إليها نوع من
القرابة ، فعليه أن يكونوا على صرار من المحبة لروحها مثل ما هم عليه
بالنسبة إليها . فلو سعى أحد منهم في تكدير خاطر الروح الذي هو مرتبط بها
ارضاها الروح بالمحبة فتدسعى في تكديرها لا محالة

وعند بحب على نفس الروح وأقربائه لنفس الروح وقرينها مثل تلك
لواحد . فلقد أن يكون متصافه ساء حقيقياً في رسا اعتدالات . فوجب
على كل من العائلتين للآخرى مثل ما توجب الشراة النسبة على كل من
أعضاء العائلة للآخر

وعلى هذا حرت عوائد الأمم انى كما سميت وحشية في الأرمية لسانته .
وس نرى عوائدنا على ذلك إلى هذا الوقت في الاقطار منى سم يشرعها سم
التمسك ، فلا تصاهر قبيلة فيمة أخرى إلا إذا أرادت أن تدخل معها حب
مشتاق و حد يكون به كل منهما عوياً للثانية على دفع جميع المكارة وحلب
كفه المألوفات ، ولو أن دماء شكت بين قبيلتين ، وعداوة تمكنت في نفوس

جميع أفرادهما ثمة طوالاً ، ثم مواءماتة الحروب . وكذا من مقارعة
لقتل ، وضوا المراحه لدايمه والسلم المستمر لم يحدوا وسيله تقطع عرق
لعداوة ويستند به برات فحة إلا أن تصاهر التسليان ، فتصبر كدى سب
واحد ، ويساسى بدت ما كان من أمر العدو.

وهكذا كانت السه في السلال المتمدنة ، ولم تترك عليها . إلى اليوم . يعدون
المصاهرة علاقة بامة الثرانة ، حتى أن الملوك تتجدها واسطة سببه لاستمالة
كل من الدولتين إلى الأخرى . فننقل أمر المصاهرة وعظم شأنها حتى عدت
رأسطة بين الأمم بسفرة . كما تقتضيه الطسعة وتشير إليه الشريعة

غير أن هذه الموائد الخبيثة التي وضعها الله - سبحانه وتعالى - في عقد
الروح والمصاهرة إنما تؤثر للإنسان وسمع بها إذا روعى فيه حكمه لأصله ،
وسعت فيه لأصول الشرع . وعلم كل من الروحانيين عدم اليقين أنه لم
ينضم إلى لآخر لا يكون ركناً من أركان سعادتته وعبادته على القدام سلك
لوصفة الإلابة وهي وظيفة حفظ النفس والبوع به حد لكمال ، وهذا
بما يكون له حسب مربية كل من الذكر والأنثى . وحب سوسهما
بالفصل ، وعقولهما بالمعرفة الحقة . حتى أعدوا هذه لاجتماع وسنة وصريقة
إلى دت الأخير النكح . أعنى لشعور والعاصد على حفظ أدات الشخص
والنوع النكح . أعنى حفظ الذرية فإن هذا التصور يستدعى نظراً عاماً
وتظلماً لعباية كلمة تنسى عددا جمع العادات الخرفية . فتوجه همه كل من
المردوحين إلى جلب المصالح ودرء المفاسد ، وعلى ذلك تكون عرائم الأسماء
والأقرباء لكل منهما ، مراعاة لعباية المحبة الرحمة عيها . كما يباه أولاً

ولكن إذا كانت أهالي البلاد منصرفة العقول عن رعيه لحكم لإلهية ،
 قاصرة الأذهان فلا تنظر إلا إلى اللدائد الوثنية لاية ، رأيت أسباب المودة
 تنقلب عندها إلى أسباب عداوة ونفور ، ألا ترى أن لمصاهرة لتي وضعها الله
 من أقوى أسباب الارتباط ، وأثرها عملة السب ، كيف صار عدو عدا
 الناس في بلادنا ممسأ للعداوة والنشاط الشديد ؟ والسب في ذلك قصور
 التربية ونقص العقول ، فقد يروح الرجل من عائلة فتكون عند بروح وقسه
 قليل علاقات المحبة أكيدة وصلات الوداد بامة ، حتى يدعصى بعد الروح
 أن غير بعيد رأيت نوعاً من المناقشات تبدو ويظهر عداً بين أهل الروح
 وروحته ، فتأخذ تلك المناقشات من أحيان قلب الروححة ، مما ختمهم وبما
 لسوء معاملة أهل الروح حقتة ، فإن كان الآور فهو من قصور برسه ونقص
 فطريها ، وإن كان لثاني فهو من حماقة الأول ونقص برهم وعبي كلا
 الخليل فمضى وصل الحر إذاً أهل الروححة أحد من قلوبهم ما أحد قسها ،
 وهكذا يشريد لصور حتى تنقلب بنت المودة لأوبى عداوة تنصص على كل
 من العائتين لتصاهر بين بالسعي في كيد الأخرى وبكسها

وهكذا برسرت في اطراف بلادنا - خصوصاً في أحياء بريمية لا فرق
 فيها بين الأوساد ودوى شرف لرايت هذه حالة عدا ، فكل من يريد
 انصاهرة يصعب أن يجد لنفسه عداء وتنعصص^{١١}

وبما لا شأنت في ذلك على ما يكون بين العائلات أو لأشخاص من
 العداوات والمناقات يد في صرره حاصر على ما بينهم من انصاح

محرقة، ولكن الضرر الكلى هو أن روح اعداوة منى يمتد في روح
الأشخاص وفيما في نفوس العائلات نعدى شره إلى المصالح العمومية ،
وتوجهت نفوس الأفراد إلى حب الاحتصاص بالماضي ، ونصرفت اليهم
عن وجهة حب الخير (الإنساني) فتكون أعضاء الهيئة الاجتماعية محقة
النظام مما بين أعضائها من العدا . فذلك المارعات محرقة يظهر تأثيرها في
الهيئة الاجتماعية ككلية . حتى إذا عرض امر من الخير أو الشر ، وحتاح إلى
النزوى والمشاور فيه تقرير ما يدفع الشر أو يحلب الخير رأيت من
ساعات الشحصة تحول من الآراء والمقنونات . ويظهر ذلك النور الذي
تدانه مصاهرة يقوم عدم النور الذي توجه المنة في حسن أو محاسنه في
المشرب

فما لنا لا نجد لأسباب لصعبة لاعتياده نى وضعت لجميع الكمية
واستام لمعرف وسنة ما يصعب له . معترض في ذلك قد يرشد إليه التسرع
القبول ، وإن حيز الأهم المتدنه . واثار الضائيق الموحشة وقد بدأ صرنا
صحيحاً عن معرفة وسائل الألفه والوفاء ، مع أننا شدة من حساحاً
إسها ١٢

نعم هناك سبب واحد هو الذي نوح هذا ، بل وعنه من الأمور الغير
المصرية . وهو نقص التربية العمومية ، وعدم حرمانه على طريقة شرعية
كامله . وإن موضوع التربية لمبدن واسع تتمايق الأقلاء فيه . وإس - إن شاء الله
- يعود به فهو الذي يبق - تصرف إليه الأفكار ويستحب إليه الأنظار

حاجة الإنسان إلى الزواج (٥٠)

وعندنا في أحد أعلامنا الماضية أن تتكلم في المصاعب التي عرّضت من تروج النساء المتعددات عند مخالفة حكم الشرع في أمرهن ، فالآن نوفي بما وعدنا ، بادئين بتمهيد تتبعه بالمقصود فنقول .

لما كان من لوازم حفظ النوع الإنساني المعرض للمنع والزوال التناسل والتوالد ، أودع الحق سبحانه في طبيعة الإنسان قوة شهوية تدعوه إلى الاقتران ، وتعمله على طلب الارواح ، كائنات أنواع الحيوانات

غير أن الإنسان يمتار عن مائر الحيوانات بقوة مذكرة يستحضر بها ما شهده في الماضي ، فيطلبه إن كان لذيذاً ، استحصلاً لمجرد اللذة ، وله حرص بالطبع على المدافعة عن كل ما يروم جلّه لنفسه من أن يذ العير ، ويدافع عنه ما استطاع كل من حاول مشاركته فيه ، ثم إن هذا النمير العقلي دعاه لأن يطلب من الأرواح ما هو أبهى في النظر ، وأنعم في الملبس ، وأسلم من الآفات والمشروبات ونحو ذلك ، فلا يسمح لأحد - بمقصي الخرص الذي سمي به - غيرة - أن يشاركه فيه ، وينفخ ذلك بكل ما يمكنه ، حتى القتل والجرح ، وهذا بخلاف باقي الحيوانات فإنها وإن كان يعار ذكرها على أنها

(٥٠) الأعمال الكاملة للإمام محمد عابد ج ٢ ص ٦٨ - ٧١

وقت طلبه لها ، لكنها لحظات وتنقضي ، فإذا ساء لها^١ انقصت العبرة
بإقصاء الشهوة ، والإنسان - لفكره - ليس كذلك ، بل يلازم المحرص في
جميع أحواله ، خوفاً على المستنقذ

ومن المعلوم أن تلك القوة وهذه الخواص منشآت في جميع الأفراد
الشريفة ، فكأن واحد منهم يطلب صرف شهوة مع من انصف بالحسان ،
وسلم من لأفات ، حالة كور كل واحد منهم يطلب الاستئثار به ، وندفع
العبر عنه ، لم قدمه من الأساب ، ورد على ذلك أن الإنسان في حاجة إلى
المعاون بمصرورة ، وهو في قصره لا يظفر إلى التعاون بجميع أفراد الإرسال .
فلا بد من بعض خاص يوجب عقد التعاون الخاص . فلما ترك الإنسان
مسراً مع شهوته من غير أن تقيد طرق استعمالها بتدابير تحفظ ثمرتها ،
ويكفل سلامة نبتحتها لأجل عقد نظام الإنسان . ومهدت أركان سعادته ،
ولم يرض وحوده عن عائلة الروان وعادات النساء ، وحدث من وجوده

الأول^١ أن لسوءه إذا أسحت لكل ذكر من لرحال . وأصبح بكل أنشئ أن
تفترس بكل روح في أي وقت . لاشتعلت نار دعة في نفسه كل واحد من
لشعر ، وسارع كل إلى مدافعة من بروم لاشترائه معه . ولو أدى ذلك إلى
سكك دعاء الطالبين والطالبات

الثاني : أن المرأة عاجزة مانع عن القدرة على جلب نوارم معيشتها
ودراء المكروهات عن ذاتها ، خصوصاً في أرملة المحلل وعقب تولاده وسي

الرصاص ، وما لم يعلم الرجل اختصاصه بها لا يسمى في القيام بحاجاتها ،
والمدفوعة عن حقوقها ، فتضيع وتضيع دريها

الثالث . وهو أعم من هذا أن الرجل لا يخطر بنفسه في تحمل الأتعاب
واقتحام الشدائد طلباً للحصول على وسائل المعيشة . لا إذا رأى صبية وعبلاً
عم عائلة عليه في أمور معيشتهم ، ويوال مآربهم ، يؤدي إليهم ما استطاع من
الرزق وقت قدره ، مؤملاً فيهم أنه إذا وهت قواه بعد عاينته تربيتهم إذا
كروا يعوضون عليه أتعابه الساندة ، ونسيئتهم مصيبته ، ويصرحون بثروته
وسعادته ، بل لو لم يكن له روجة وذرية تختص به ، وبعد ستة أشهر كسبة
الحسد لروح ، لما أمكنه الادخار لنفسه من فوزه ، فإن ادخار العيش - لدى
هو من بوارم الإنسان - موقوف على عانة الروحات والأساء ، وبنوحه
المقبوب سهم إلى مساعدة هذا الكاسب العايب ، فهو يحتج بالإيجاد - وهم
يهتمون بحفظ الموحود ، وكل ذلك موقوف إذا احتلظت الأساب ، وحُملت
الأصول ، بل لو احتلظ لسب لم تنوحه همة رجل لدسعى في تربية ولد ،
فيتأصل الموت أفراد النوع في أوائل أعمارهم

يظهر من ذلك أن سعادة الإنسان في معيسته - بل صيانة وجوده في هذه
إسار - موقوفة على تقييد تلك الشهوة تقامون يضط شعمانها ، ويصرب لها
حدوداً تقف كل شخص عندها ، وبنوح الاحتصاص بين الزوج والروحة ،
فيمتنع التعدى ، ثم يظهر منه التعق الخصوصي بين كل شخص وروجه
وكل روجة وبعدها ، فسمى كل خير من احتص به ، حيث إن سعيه لكل

البشر غير ممكن ، بل هو بعيد عن الأفكار البسيطة الغالبة على أفراد النوع
 البشرى ، وقد أتت الشرائع للمرة عما يكمل هذا الأمر ، وإن اختلفت مظاهره
 بالنسبة إلى اختلاف طبائع الأمم ، لما طرأ عليها من تقلبات الأحوال
 والأعصار ، ولم تُبَحِّح للرجل أية امرأة يرملها ، إلا إذا كانت حالية عن
 الأزواج ، وتبقى فراعها من الحمل ، وحُلُوها عن جميع الموانع التى يحل بهذا
 الاختصاص ، وطلب العقد عليها ، والإحابة بها أو نفيها بالقول بمحصر
 جماعة من الناس تدبغ هذا الأمر ، لتكف الناس عن إرادتها إذا علموا أنها
 خُصِّتْتْ برجل يقوم بمعاجلتها ، ولمرأ عنها أى مكروه ، وأمرت الطرفين
 بحسن المعاشرة ، وبهت عن ارتكاب أى أمر يحل بنظام الاجتماع للمرلى .
 الذى لا تتم سعادة العائلة إلا برعاية حرمة والمحافظة على حقوقه ، كالقيم
 بواحدت وحاجات كل واحد من أفرادها ، وحسن الاقتصاد فى المعيشة ، وأن
 ينظر كل واحد إلى مصلحة العائلة نظرة إلى مصلحته الخصوصيه ، وبعبارة
 أظهر ليس عنده أمر بعد مصلحة إلا إذا كان موحب لعائلته الثروة والتقدم ،
 وينقلها من حطة الشقاء إلى درجات السعادة والهناء

فمن ذلك أن الشهوة الجنسية المعروسة فى الإنسان لم تكن مقصوده
 لذاتها ، بل هى آلة ليل الإنسان ماربه التى لا يستطيع المقام بدونها ، كقائه فى
 عالم الوجود ، يتعاون على جلب المنافع ودفع المكروه بزوجه وأولاده وأحبه
 وعمه ونحو ذلك ممن ارتبط معه بالروابط المعروف بصلته النسب والقرابة ،

الذى يُعد من أقوى الروابط الإنسانية التى لولاها لاختل نظام النوحود
الإنسانى بالمرّة ، كما هو ظاهر ، ولما كان التعاون على المصالح المعاشية ،
والاتحاد والتآلف ، وجمع الكلمة من ثمرات الزواج ، لم يُسح بالإجماع أن
يقتصر الرجل بأخته أو عمته أو أبنته ، لأنه يضيق تلك الفوائد ، ويقلل من
الثمرات ، فضلاً عن كونه - فى نظر الأطباء - يوجب العقم وانقطاع النسل .
ولذلك أوجبت الشريعة أن يكون الزواج من عائلتين ، ليحصل الارتباط
سهماً بعلاقة المصاهرة ، بل لابد أن يقع الاقتراح من بيتين ، ليجتمع العائلتان
على مصلحة واحدة ، وتصيرا بالمصاهرة كجسم تعدت أعضاؤه ، يقوم كل
عضو بما فيه مصلحة الكل ، وتتحدب صلات المصاهرة ورابطة النسب
مصالح الفائل المشركة ، وتجعلها موجهة إلى كعبه الاتحاد والائتلاف ،
فشريح الناس من ألم الشقاق وخامة العصب والعاء ، أما العائلة الواحدة
فبكمى فى ارتباطها العلاقة السبية

هذا ما أثبت به الشرائع ، ونطق به علماء الدين ، وأوصحه العقلاء فى
حكمة الروح والافتراح ، بقطع النظر عن كونه نواحدة أو متعددة ، اقتصرنا
عليه الآن وسنفعه فى صحيفته عد^(١) بيان ما جاءت به شريعة من إباحة
الزواج بأربع من النسوة ، وحوار معارفتهم بالطلاق ، مع بيان ما كان عليه

١٦٠ مسمى مقال أشار إليه فى بعض من الأسناد الإجماع - معمد الزوجاء

السلف الصالح في معاشره روحاتهم . وما نحن عنه الا من سوء
معاشرتهم ، وعدم العدل بينهم ، وحصول صد المقصود ، إذ يكون الزوج
موحاً للعداوت وتفريق الشمل بدلاً من المحبة وجمع الكلمة كما أوحته
الشريعة ، وليس لنا عرض من ذلك سوى تبين الحق وتوضيح الصراط
المستقيم .



المساواة بين الرجال والنساء

يقول الله سبحانه

﴿ وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ (البقره ٢٢٨)

ويعسر الأستاذ الإمام هذه الآية فيقول (١)

ولما كانت إرادة الإصلاح برد الرجل امرأته إلى عصمته بما تستحق بأن يقوم بحقوقها ، كما يلزمها أن تقوم بحقوقه ، ذكر حل شبهة حق كل منهما على الآخر بمقالة محملة تعد ركناً من أركان الإصلاح في الشريعة ، وهي قوله تعالى

﴿ وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾

هذه كلمة حيلة جداً جمعت - على إيجازها - ما لا يؤدي بالتفصيل إلا في سطر كبير ، فهي قاعدة كلية ماقتنه بان المرأة مساوية للرجل في جميع الحقوق ، لا أمراً واحداً غير أنه يقول ﴿ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ ﴾ وسبأني بيانه ، وهذا حال في معرفته ما ليس وما عليهن على المعروف بين الناس في

١ - لأعمال الكاتبة الإمام محمد عبد الحق ص ٦٣٠ - ٦٣٠

معاشراتهم ومعاملاتهم في أهلهم ، وما يجري عليه عرف الناس هو نافع
لشرائعهم وعقائدهم وأديهم وعاداتهم ، فهذه الجملة تعطى الرجل ميزاناً يزن
به معاملته لروحه في جميع الشئون والأحوال ، فإذا هم عطلتها بأمر من
الأمر يتذكر أنه يحب عليه مثله بإرائه ، ولهذا قال ابن عباس - رضي الله عنه - إنني
لأترين لامرأى كما تترين لي لهذه الآية - وليس المراد بالمثل المثل بأعنان
الأشياء وأشخاصها ، وإنما المراد أن الحقوق بينهما متبادلة وأنهما أكفاء ، فما
من عمل تعمله المرأة للرجل إلا وللرجل عمل يقابله لها ، إن لم يكن مثله في
شخصه ، فهو مثله في جسده ، فهما مماثلان في الحقوق والأعمال ، كما
أنهما متماثلان في الذات والإحساس والشعور والعقل ، أي أن كلاهما
شر تام له عقل يتفكر في مصالحه ، وقلب يحب ما يلائمه ويسره ويكره ما
لا يلائمه ويعبر منه ، فليس من العدل أن نتحكم أحد الصنفين بالآخر ويحده
عبداً يستدله ويستحذمه في مصالحه ، ولا سيما بعد عقد الروحة والدخول
في الحياة المشتركة التي لا تكون مهيئة إلا باحرام كل من الزوجين الآخر
والقيام بحقوقه .

هذه الدرجة التي رفع النساء إليها ، لم يرفعهن إليها دين سابق ولا شريعة
من الشرائع ، بل لم تصل إليها أمة من الأمم قبل الإسلام ولا بعده ، وهذه
الأمم الأوروبية التي كان من آثار تقدمها في الحضارة والمدنية أن بالعت في
تكريم النساء واحترامهن ، وعبت بترسيهن وتعليقهن العلوم والفنون ، لا
ترال دون هذه الدرجة التي رفع الإسلام النساء إليها ، ولا ترال قوانين بعضها
تضع المرأة من حق التصرف في مالها بدون إذن زوجها ، وعسر ذلك من

الحقوق التي منحتها إياها الشريعة الإسلامية من نحو ثلاثة عشر قرناً ونصف ، وقد كان النساء في أوروبا منذ خمسين سنة عملة الأرقاء في كل شيء كما كن في عهد الجاهلية عند العرب أو أسوأ حالاً ونحن لا نقول إن الدين المسيحي أمرهم بذلك ، لأننا نعتقد أن تعليم المسيح لم يحصل إليهم كاملاً سالماً من الإضافات والبدع ، ومن المعروف أن ما كانوا عليه من الدين لم يرق امرأة وإنما كن ارتقاؤها من أثر المدنية الجديدة في القرن الماضي

وقد صار هؤلاء الإفريج الذين قصرت مدبتهم عن شريعتنا في علاء شأن النساء محجرون علياً ، بل يرمون بالهمجية في معاملة النساء ، ويرغم الجاهلون منهم بالإسلام أن ما نحن عليه هو أثر دينا . إن أحد السائحين من الإفريج روى في لأزهر ، وبينا نحن ما رأنا في المسجد رأى الإفريجي نساء مارة فيه ، فبغت وقال ما هذا ؟ أنشئ تدخل الجامع ^{١٢} فقلت له وما وجه العرابية في ذلك ؟ قال : يا معتقد أن الإسلام قرر أن النساء ليس لهن أرواح ، وليس عليهن عبادة ^{١٣} فبب له غلظه وفسرت له بعض الآيات فيهن فانظروا كيف صرنا حجة على دينا ^{١٤} وإلى جهن هؤلاء الناس - الإسلام حتى مثل هذا الرجل الذي هو رئيس جمعية كبيرة ، فبما بالكم نعمتهم ^{١٥}

إذا كان الله قد جعل للنساء على الرجال مثل ما لهن عملهن إلا ما ميرهم به من الرياسة . فليزجبت على الرجال - عفتصى كقالة الرئاسة - أن يعلموهن ما يمكنهن من القيام بما يجب عليهن ويحفل لهن في النفوس احتراماً يعين على القيام بحقوقهن ويسهل طريقته ، بل الإساءة - بحكم الطبع - محرم من يراه مؤدباً عالماً بما يجب عليه عاقلاً به . ولا يسهل عنه أن يمتنعه أو يهينه ، وإن

صدرت منه بادرة في حقّه رجّح على نفسه باللائمة . فكأن ذلك رجوياً عنه
مثلاً

حاطب الله تعالى الساء بالإيمان والمعرفة والأعمال الصالحة في لعبادات
والمعاملات كما حاطب الرجال ، وحمل لهم عيبهم مثل ما جمعه لهم
عليهم ، وقرن أسماءهم بأسمائهم في آيات كثيرة . وباع إلى الله
المؤمنات كما باع المؤمنين ، وأمرهم بتعليم الكتاب والحكمة كمثل أمرهم
وأحمت الأمة على ما مضى به الكتاب والله من أنهم محرمات على
أعمالهم في الدنيا والآخرة . أمحور بعد ذلك أن يحرم من العلم بما
عليهم من ابوابهم والحقوق لهم وللعولتهم ولأولادهم وبنوهم
وللأمة والملة ؟ العلم الإجمالي ما يطلب فعله شرط في بوحه استسائه ؟
يستحل أن توجه إلى المحجور المطلق ، والعلم التقضيي به أمين بتأدية فعله
ومضرة تركه بعد سباً للعبادة فعله والتوفى من أعماله ، فكيف يمكن لبدء
أن يؤدى تلك الواجبات واخترق مع الخلل بها احتمالاً وتخصيلاً ؟ وكيف
سعد في الدنيا أو الآخرة أمة تضمنتها كاليهاتمة لا يؤدى ما يجب عليه لربه ولا
لنفسه ولا لأهله ولا للناس ؟^١ ونصف الآخر قريب من ذلك لأنه لا يؤدى
إلا قليلاً مما يجب عليه من ذلك وبترك الباقي . ومنه رعاية دينك لنصف
الضعيف على القيام بما يجب عليه من علم وعمل ، أو إلمامه بما عليه
من السلطة والرياسة

إن ما يجب أن يعلمه المرأة من عقائد دينها وادّية وعاداته محدود . ويمكن
ما يطلب منها نظام سمع وترسة أولادها وحقها في ميراثها كالحكم
والمعاملات . إن كتاب في بيت عتي وبمعة . بحشت . حلالاً . مؤبداً .

والأحوال . كما يختلف بحسب ذلك الواجب على الرجال ، ألا يرى الفقهاء
يوجسون على الرجل لثيقة والسكى والخلة اللائقة بحال المرأة ؟ ألا ترى أن
فروض الكفايات قد اتسعت دائرتها ؟ فعد أن كان اتخاذ السيوف ورماع
والقسي كفاً في الدفاع عن الخورة صار هذا الدفاع متوقفاً على المدافع
واسايق وسورح ، وعلى عموم كثيرة صارت واحدة ليوم ولم تكن واحدة
ولاموجودة بالأس ؟ لم تر أن ثريض المرضى ومدواة خرحى كان يسيراً
على النساء في عصر النبي ﷺ وعصر الخلفاء . رضى الله تعالى عنهم -
وفد صار لأن متوقفاً على نعم من معددة وبرية خاصة ؟ أي الأمرين
أفصل في نظر الإسلام ؟ أمرريض المرأة لزوجها إذا هو مريض أم اتخاذ عريضة
أحسة تطلع على عورته وتكشف محتاب بيته ؟ وهل يسر للمرأة أن تعرض
روحها أو ولدها إذا كانت حاملة تقاوم الصحة وبأسماء الأدوية ؟ نعم قد
يسر لكثيرات من الجاهلات قبل مرضاهن برمادة مقادير الأدوية السامة أو
بجعل دواء مكان آخر

روى ابن اسير وحاكم - وصححه - وغيرهما عن علي - كرم الله تعالى
وجهه - أنه قال في تفسير قوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ
وَأَهْلِيكُمْ نَارًا ﴾ ^(١) علموا أنفسكم وأهليكم الخير وأدبهم والمراد بالأهل
النساء والأولاد ذكوراً وإناثاً . وراد بعضهم بها العبد والامة - وهو من أهل
الملك أهولاً عُمراً ، وأهل الرجل وتأهل تروح - وأهل الرجل روحه
وأهل بيته الذين يسكنون معه فيه ، والأصل فيه لقرابة وجمع الأهل

(١) التحريم ٦

أهلون ، وربما قبل الأهالي وإذا كان الرجل يقى نفسه وأهله نار الأحره
تعليمهم وتأديبهم ، فهو كذلك يقبهم نار الدنيا وهي المعيشة بانسقاء وعدم
النظام

والآية تدل على اعتبار العرف في حقوق كل من الروح جس على الآخر ما
لم يحل العرف حراماً أو يحرم حلالاً مما عرف بالصل . ولعرف يحتتم
باختلاف الناس والأرمة ، ولكن أكثر فتعاء المذهب المعروف يقولون إن
حق الرجل على المرأة ألا تمنعه من نفسها بغير عذر شرعى ، وحقها عليه
النقمة والسكى الح وقالوا لا يلزمها عجن ولا حر ولا غير ذلك من
مصالح بيته أو ماله وملكه والأقرب إلى خدمة الآية ما قاله بعض المحدثين
والحائفة قال في « حاشية المنع »^(١) - بعد ذكر القور بأنه لا يحب عليها ما
ذكر - وقال أبو بكر بن أبى شيبة والحوذجاني عليها ذلك ، وأحبها تنصه
على وقاطعه - رضى الله عنهما - فإن السى عليه السلام فصى على ابنه بخدمه
البيت ، وعلى علي ما كان خارجاً من البيت من عمل ، رواه الخوارجى من
طرق ، قال وقد قال - عليه السلام - « لو كنت امرأةً أحد أن يسجد لأحد
لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها ، ولو أن رجلاً أمر امرأته أن تنتقل من جبل
أسود إلى جبل أحمر أو من جبل أحمر إلى جبل أسود لكان نولها (أو حقها)
أن تفعل ذلك » ورواه بساده . قال فهذا طاعة فيما لا تمتنع فيه فكيف تؤنه

١٩ صاحب المنع مع النسخه حسن مدخل المبرور . نور مقدمه . المسمى به ١٢٢ هـ
وحاشيته للقاصى علاء الدين بن أبى (المسمى سنة ٨٢٨ هـ) انظر (كشف الظنون)
بحاجى خليفة ج ٢ ص ١٨٠٩ - ١٨١٠

معاشه^١ وقال الشيخ تقي الدين يحب عليها المعروف من عنده مثله قال في الإصناف^٢ والصواب أن يرجع في ذلك إلى عرف البلد

وما قضى به النبي ﷺ بين منه ورثته وصهره (عليهما سلام) هو ما تقضى به فطرة الله تعالى ، وهو توزيع الأعمال بين الزوجين . على المرأة تدبير المنزل وإتيان بالأعمال فيه ، وعلى الرجل السعي والتكسب خارجاً وهذا هو المثلثة بين الزوجين في الحمل ، وهو لا يافى إشباعه كل منهما ما خدّم ولأحرار عند الحاجة إلى ذلك مع القدرة عليه ، ولا مساعدة كل منهما بالآخر في عمله أحياناً إذا كانت هناك ضرورة . وإنما ذلك هو الأصل والتنظيم لعطري الذي تقوم به مصبحة الناس وهم لا يستعملون في دين ولا في غيره عن التعاون ﴿ لَا يَكْفِيُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ (٢) - ﴿ وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ ﴾ ٣

وما قاله الشيخ تقي الدين وما به به في (الإصناف) من رجوع إلى العرف لا يعدو ما في الآية قيد شعرة . وإذا أردت أن تعرف مساهمة البعدين ما يعمل أكثر المسلمين وما يعتقدون من شريعتهم ، فانظر في معاملتهم لساكنهم ، مجدهم بظموهم بقدر الاستطاعة ، لا يصد أحدهم عن صد امرأته إلا معسر ، ويحميهم ما لا يحمله إلا الضعيف واليهن ، ويكفرون

١ كتاب الإصناف في مساهمة الزوجين في البيت من غير أن يجرى عنه رجوع غير هو .

موسم ١٤٩١ هـ

٢ ٢٨٦ هـ = ١٨٦٠ م

٣ ٢٨٦ هـ = ١٨٦٠ م

الشكوى من تقصيرهن . ولئن سألهم عن اعتقادهم فيما يجب بهن عملهن
 ليقوين كما تقول أكثر فقيهاًهن إنه لا يجب لهن عيشتهم ولا طبع ، ولا
 عمل . ولا كس . ولا فرش . ولا رصاع ظنن ولا بريئة ود ، ولا
 إشراف على خدم الدين سناًحرهم بذلك ، إن يجب عيشتهم . لا تكفى
 ليت ولتمكين من الاستمتاع . وهذا الأمران عديان . أى عدم الخروج من
 امرين معبر إحد . وعدم لمعارضة بالاستمتاع . فامعنى أنه لا يجب عيشتهم
 للرجال عمل قط ، ولا للاولاد مع وجود انانهم أيضاً

وأما قوله تعالى ﴿ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهُمْ دَرَجَةٌ ۖ ﴾ فهو يوجب على امرأة
 شيئاً وعلى نرجس أشياء . ذلك أن هذه الدرجه هى درجة لرباسة وإتقان
 على المصباح بمشيرة بقوة يعانى . **الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ**
اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ ۚ ^١ فاحياة الروححة حياة
 اجتماع ولامد لكن اجتماع من رئيس لأن اجتماعين لا بد أن تحلف
 راؤهم ورعاتهم فى بعض الأمور ، ولا تقوم مصحتهم إلا إذا كان بهم
 رئيس يرجع إلى رأيه فى اختلاف ، لتلا يعمل كل صد الآخر فتقسم عروة
 الوحدة الجامعة ويختل النظام ، والرجل أحق بالرباسة لأنه أعلم بالمصلحة ،
 وأقدر على التنفيذ بقوته وماله ، ومن ثم كان هو المطالب شرعاً بحماية المرأة
 ولتفقه عليها . وكانت هى مطاعة بطاعته فى المعروف ، فإن شرت عن طاعته
 كان له تأديبها بالعصا والجمحر والصرع غير المصرح ^٢ تعين تأديباً ، يحوز

١ أى فرش اثنتى سرب

٢ أى ساء ٣٤

ذلك الرئيس است لأهل مصلحة العشيرة وحس العشيرة . كما يجوز مثله
 لقائه الحش ولرئيس الأمة لأهل مصلحة الجماعة . وأما الاعتداء على نساء
 لأهل لتحكم أو التسمي أو تشاء لعنظ فهو من الظلم الذي لا يجوز بحال ،
 قال عليه السلام : **كلكم راع وكلكم مسئول عن عيته** ، فالإمام راع وهو مسئول
 عن رعيته ، والرجل راع في أهله وهو مسئول عن رعيته ، والمرأة راعية في
 بيت زوجها وهي مسئولة عن رعيتها - إلى أن قال - **فكلكم راع وكلكم**
مسئول عن رعيته ^{١١} وسيأتي تفصيل لهذه السطة في سورة النساء إن شاء
 الله تعالى

وحتم الآية عر وحل ﴿ **وَالله عَزِيزٌ حَكِيمٌ** ﴾ ولذا كرا معرفة وحكمة هما
 وجهان

أحدهما : إعطاء امرأة من الحقوق على الرجل مثل ما به عيبتها بعد أن
 كانت مهضومة الحقوق عند العرب وجميع الأمم

والثاني جعل الرجل ربياً عليها . فكان من لم يرص يهدد لأحكام
 الحكمة يكون مدارعاً لله تعالى في عره سلطانه . ومكرراً حكمته في حكمه
 فهي تتضمن الوعيد على انحائه كما عهدنا من سنة لئلا

.....

القوامه : تقسيم العمل

يقول الله سبحانه :

﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِنَفْسٍ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ وَاللَّاتِي تَحَابُّونَ نَشُورَهُنَّ فَعَطْرُهُنَّ وَاهْجُرُّوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاصْرَبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْقُوا عَلَيْهِنَّ حِيلًا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيماً كَبِيراً ﴿٣٤﴾﴾

(النساء ٣٤)

وفسرها الأستاذ الإمام فقال (١) :

المراد بالقيام ها هو الرئاسة التي يتصرف فيها المرءوس بإرادته وحساره وليس معناه أن يكون المرءوس مقهوراً مسلوباً لإرادة لا يعمل عملاً إلا ما يوحى به إليه ، فإنه كون الشخص قياً على آخر هو عبارة عن إرشاده والمراقبة عليه في تنفيذ ما يرشده إليه . أي ملاحظته في أعماله وبريسته ، ومنها حفظ المنزل ، وعدم معارقه . ولو لحق ريادة أولى القربى - إلا في الأوقات والأحوال التي يأذن بها الرجل ومرضى

والمراد بتفصيل بعضهم على بعض تفصيل الرجال على النساء ، ولو قال

(١) الأعمال الكاملة للإمام محمد عده ٥ ص ٢٠٨ ، ٢١٢

«تَمَاضِيهِمْ عَلَيْهِمْ» أَوْ قَالَ «تَتَضَلَّهِمْ عَلَيْهِمْ» لَكِنْ أَحْصَرَ وَأَطَهَرَ دِيَمًا
قَدْ بَدَأَ بِهِ الْمُرَادَ، وَإِنَّمَا اخْتَصَمَ فِي هَذَا التَّعْسِيرِ هِيَ عَيْنُ الْحُكْمِ فِي قَوْلِهِ ﴿وَلَا
تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ (١١). وَهِيَ إِفَادَةُ أَنَّ مَرَأَةً مِنْ
الرَّحْلِ وَالرَّحْلَ مِنَ الْمَرَأَةِ مِمَّا تَمُوتُ الْأَعْضَاءُ مِنْ بَدَنِ الشَّخْصِ الْوَاحِدِ، وَلِلرَّحْلِ
بِمِزَلَةِ الرَّأْسِ وَالْمَرَأَةِ بِمِزَلَةِ الْبَلَدِ

وَبِمَا هُوَ مُفَصَّلٌ قِسْمَانِ فَطَرِي - وَكَيْ - وَالنَّظَرِي هُوَ أَنَّ مَرَاحَ الرَّحْلِ
أَقْوَى وَأَكْمَلُ - وَأَنْتُمْ وَنَحْنُ - وَإِنْكُمْ لَنَحْدُوْنَ مِنَ الْعَرَابَةِ أَنْ أَقْوَى - إِنَّ الرَّحْلَ
نَحْنُ مِنَ الْمَرَأَةِ - وَبِمَا الْحَمَلُ تَابِعٌ لِمَمَامِ الْخَلْقَةِ وَكَمَالِهَا، وَمَا الْإِنْسَانُ فِي
حَسْبِهِ لِحْيَ الْإِنْسَانِ مِنْ أَنْوَاعِ الْحَيَوَانِ، فَطَامَ الْخَلْقَةَ فِيهَا وَاحِدًا، وَبِمَا تَرَى
دُكُورَ جَمِيعِ الْحَيَوَانَاتِ أَكْمَلُ وَأَجْمَلُ مِنْ إِنَائِهَا - كَمَا تَرَوْنَ فِي أَيْدِيكَ
وَالدَّحَاجَةِ، وَالنَّكْشِ وَالنَّعْجَةِ، وَالْأَسَدِ وَاللَّبُوبَةِ وَمِنْ كَمَا هُوَ خَلْقَةُ الرَّحْلِ
وَحَمَالِهَا شَعْرُ الدَّحْجَةِ وَالشَّارِبِ - وَلِذَلِكَ يَحْدُ الْأَحْرَدُ نَاقِصُ الْخَلْقَةِ، وَيَتَمَيَّزُ
لَوْ يَحْدُ دَوَاءً سَتَ لَشَعْرٍ وَإِنْ كَانَ مِمَّنْ اعْتَادُوا خَلْقَ اللَّحْجَةِ، وَيَتَنَعَّ قُوَّةُ مَرَاحِ
وَكَمَا هُوَ الْخَلْقَةُ قُوَّةُ الْعَقْلِ وَصَحْهُ النَّظَرِ فِي مَادِي الْأُمُورِ وَعَايَاتِهَا وَمِنْ أَمْثَالِ
الْأَطْبَاءِ وَالْعُلَمَاءِ «الْعَقْلُ السَّلَامُ فِي الْحَسْمِ السَّلَامِ» وَيَتَنَعَّ دَلِيلُ لِكَمَالِ
فِي الْأَعْمَالِ الْكَلِيَّةِ، فَالْزَحْلُ قَدْرٌ عَلَى الْكَسْبِ وَالْإِحْتِرَافِ وَالْإِسْتِغْرَافِ فِي
الْأُمُورِ

﴿فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِّلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ﴾

العبها هو ما يسبحى من إظهاره أى حافظت نكل ما هو خاص
بأمور لروحة الخاصة بالروحين فلا تطلع أحد منهن على شئ مما هو خاص
بالروح

في هذا لقسم من النساء بين للرجال عليهن شئ من سدور الأدب .
وإنما سلطنهم على القسم الثاني لدى يبه وبين حكمه بقوله عز وجل
﴿ وَاللَّاتِي تَحَافُونَ نَشُوزَهُنَّ فِعْظُهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ
وَاضْرِبُوهُنَّ ﴾ ثور في الأصل بمعنى الارتماع فسرته التي تخرج عن
حقوق الرجل قد ترفعت عنه وحاولت أن تكون فوق رئيسها ، بل ترفعت
أيضاً عن طبيعتها وما تقتضيه نظام الفطرة في التعامل ، فتكون كالناشر من
الأرض الذي خرج عن الأسواء وقد فسر بعضهم خوف الشور بتوقعه
فقط ، وبعضهم بالعدم به ولكن يقال لم نرك لفظ لعدم واستدل به لفظ
الخوف ؟ أو لم لم يقل وللأني يشرن ؟ لا حرم أن في معنى القرب حكمة
لطيفة وهي أن الله تعالى لما كان يحب أن تكون المعيشة بين الروحين معيشة
محبة ومودة وتراض والتتام لم يشأ أن يسد الشور إلى النساء إساداً يدل
على أن من شأنه أن يقع منهن فعلاً بل عز عن ذلك عبارة بمعنى إلى أن من
شأنه ألا يقع لأنه خرج عن لأصل الذي يشوم به نظم الفطرة ، ونظمت به
المعيشة ففي هذا التعبير فيه لطيف إلى مكانة المرأة وما هو الأولى في شأنها
وإلى ما يجب على الرجل من الياسة لها وحسن التلطف شئ معندها ،
حتى إذا أسرها ما يحشى أن يؤول إلى الترفع وعدم انقحام بحقوق الروحة

فعليه أولاً أن يبدأ بالوعظ الذي يرى أنه يؤثر في نفسها ، والوعظ يختلف باختلاف حال امرأة فممن من يؤثر في نفسها الخوف من الله - عز وجل - وعقابه على الشور ، ومنهم من يؤثر في نفسها التهديد والتخدير من سوء لعاقبة في الدنيا كشماته الأعداء والمخ من بعض الرعائب كالشباب الحسة والحلى ولرجل العقل لا يحصى عليه الوعظ الذي يؤثر في قلب امرأته وأما الهجر فهو صرب من صروب التأديب لمن تحب زوجها ويشق عليها هجره إيها . ودفع بعض المفسرين - ومنهم ابن جرير الطبري^(١) - أن المرأة لتى بشر لا نبألى بهجر زوجها - بمعنى إغراضه عنها ، وبالله - إن معنى «واهجروهن» قيدوهن ، من هجر العير إذا شده بالهجر - وهو القيد الذي يقيد به - وليس هذا الذي قالوه بشئ ، وما هم بالواقفين على أخلاق النساء وطاعهن ، فإن منهن من تحب زوجها ، ويميز لها الطيش والرغوة الشور عليه . ومنهن من تشر امتحاناً لزوجها لتظهر لها أو للناس مقدار شغفه بها وحرصه على رضاها

إن مشروعية صرب النساء ليست بالأمر المتكر في العقل أو الفطرة فمحاح بنى التأويل ، فهو أمر يحاح إليه في حال فساد البيئة وعدة الأخلاق الفاسدة ، وإنما يحاح إذا رأى الرجل أن رجوع المرأة عن شورها يوقف عليه ويد صلحت البيئة وصار النساء يعقلن انتصحه ويستحسن لدوعظ ، أو يردحرن ، فتجبت الاستعاء عن الصرب ، فلذلك حال حكم يأسه في

١ - نظم نفقوس دلف في مشر الطبرى ج ٨ ص ٢٩٨ ٣١٨

الشرع ونحن مأمورون على كل حال بالرفق بالنساء واحسان ظمهن
وامساكنهن معروف ، أو سريجنهن بإحسان ، والأحاديث في الوصية بالنساء
كثيرة جداً

﴿ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا ﴾ أي : أطيعكم بوحدة من
هذه الخصال التأديبية فلا تسفوا متجاوزها إلى غيرها ، فبدأوا بما بدأ الله به من
الوعظ ، فإن لم يعد فليجهر ، فإذا لم يعد فليصر ، فإذا لم يعد هذا أيضاً
يلجأ إلى التحكيم ويضعهم من هذا أن القاتات لا تسس عليهن حتى في
الوعظ والنصح فصلاً عن الهجر والصر

﴿ إِنْ أَلَّكَ كَانَ عَلَيَا كَثِيرًا ﴾

أي بهذا بعد النهي عن النفي لأن الرجل إنما يعنى على المرأة يبحه في
نفسه من الاستملاء عليها وكونه أكر منها وأقدر فذكره تعالى بعلوه وكريانه
وقدره عليه لئلا يظلم ويحشع ويتقى الله فيها واعلموا أن الرجل ليس
يحاولون بظلم النساء أن يكونوا سادة في بيوتهم أي يلبسون عبداً لغيرهم

ميثاق الفطرة بين الزوجين

وَيَسْأَلُ اللَّهَ بِحَبَابِهِ

يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرْفُتُوا النِّسَاءَ كَرِهًا وَلَا تَفْصَلُوهُنَّ
لِتَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْنَهُنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِمَا حُشِيَ مِثْلَهُ وَعَاشِرُوهُنَّ
بِالْمَعْرُوفِ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَمَعْسَى أَنْ تَكْرَهُنَّ شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خِيَرًا
كَثِيرًا (١٥) وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ رَوْحٍ مَكَانَ رَوْحٍ وَتَيْمَمَ إِحْدَاهُنَّ قِطَارًا فَلَا
تَأْخُذُوا عَنْهُ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ بِهَذَا وَبِأُخْرَى مُبِينٌ (١٦) وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ
أَفْضَى بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ وَخُذُوا مِنْكُمْ مِثْلًا عَسَى أَنْ

$$u_1 = \frac{1}{\sqrt{2}} \begin{pmatrix} 1 \\ 1 \end{pmatrix}, u_2 = \frac{1}{\sqrt{2}} \begin{pmatrix} 1 \\ -1 \end{pmatrix}, u_3 = \frac{1}{\sqrt{2}} \begin{pmatrix} 1 \\ i \end{pmatrix}, u_4 = \frac{1}{\sqrt{2}} \begin{pmatrix} 1 \\ -i \end{pmatrix}$$

یا ایہہ نہیں آموں لا یحیٰ بکم ان ترثوا اسماء کردہ

كانت العرب تحضر أسماء زعماء بني لؤي في حجة الوداع في حجة الوداع
الأقربون يرون في وجهه من يمينه كمن يرون في وجهه من يمينه كمن يرون في وجهه من يمينه
من أعمالهم أحسنه. وتطأ لكرهه في يمينه كمن يرون في وجهه من يمينه كمن يرون في وجهه من يمينه

(١) لأعمال الكنيسة بقرية محمد عيسى، ج ٥ ص ١٩١ - ١٩٤

الذي كانوا عليه ، فإنهم كانوا يوثقون بغير رصاص **﴿ وَلَا تَعْلَوْهُمْ لَتَهْبُوا
بِبَعْضِ مَا آتَيْتُمُوهُمْ ﴾** ليس معنى العصل هنا ما فانه انقرا الحلال من
أنه امع من رواح العير^١ . بل معناه لا تصاروه ولا تصفقوا عليهن
- كرهكم ويضطربن من الاخذ بكم^٢ فقد كانوا يترجون من يعحبهم
حبها و- وحوون من لا يعحبهم او يمسكونها حتى يفتدي بها كات ورثت
من قريب الارب أو ما كات أحدثت من صداق وحواء - أو المجموع من
هذا وذلك ، وربما كثرتا الزيادة إن علموا أنها تستطيعها وذلك هو العصل
المحرم هنا

﴿ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبِينَةٍ ﴾

روى عن بعض مفسري السلف أن الفاحشة هنا هي الرب ، وعن بعضهم
أنها البشور - وعن بعضهم أنها سجن بالقبول^٣ . وأما حب عدم تعيينها
وخصصتها بحد هذه الأمور ، بل تنفي على خلافها فتصدق بالسرقة بقاء
فيها من الأمور الفاحشة المنتهية عند الناس - ولكن يعسر فيها هذا الوصف
لمصوص وهو أكثر مبدئ أي صاعده فاصحة لخاصتها ، وقد اشترط هذه
الصفة فلا يظلم لرحل مرة بإصابتها الهشوة ودمم ، أو تحرد سوء أنظر
ولهم . فمن الرجال العجوز التي التي الذي يؤخذ امرأة يلهوه فعدوها
فاحشة . وقد حرم الله المضارة لأهل أن يأخذ الرجل منها بعض ما كان أتاها

١ تفسير خليلي ص ٨٢ . لا . حلال وهو حلال الدين السيوطي

٢٢ البصر تفسير السيوطي ، ج ١ ص ١٠٦ ، ونسب الصاوي : ص ١٣٢ وتفسير خليلي ص ٨٢

من صدائق أو غيره ، فعمم منه أن المصاهرة لأحد جميع ذئك أو أكثر منه حرم
 بالأولى ، وإنما أٌبيح للرجل أن يصيب على امرأته ذائباً متباحشة نسبة
 لأن امرأة قد تكره رجلاً وتقبل من غيره فتؤديه محبت من لسنون وانفعل
 بينهما ويسام معاشرته فيطالنها ، فأخذ بما كان اتاه وتزوج حر تمتع معه
 بمال الأول ، وربما فعلت معه بعد ذلك كما فعلت بالأول . وقد عمم النساء
 لعصل وانصيب منه لرجل مما أٌبيح لهن إياهن أمهتهن بالركاب المتاحشة
 نسبة فإن ذئك يكتفيهن عن الركايب والأحسان بها على أن ردن يكسب

﴿ وَعَاشِرُونَهُ بِالْمَعْرُوفِ ﴾

المعروف في المعروف على ما تعرفه المرأة ولا يسسكروه . وف سبق به وبها
 بحسب طفتيهما في الناس

﴿ وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ وَأَنْتُمْ أَحْدَانُ فُقَطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا
 بِهِ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ بِهَيْئَاتٍ وَانْمَافِيَا ۚ ﴾

ذكر رادة الاستبدال مسمى على لعالب في مثل هذه حاشه ويسس شرف
 بعدم جن أحد شئ من ما امرأة . فإذا ضمتها وهو لا يرسد زوج غيرها وبها
 كره عشرتها أو حذر زوجته وعنده التبدل بالنساء أو غير ذئب فيه لا يحل به
 أحد شئ من ما بها كما ععم من شرف الإنسان متاحشة نسبة

﴿ وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ ۙ ﴾

بكفة التعبير بقوله (بعضكم إلى بعض) أي مع كون الظاهر أن يتوبن
 وقد أفصم بينهم أو فصى أحدكم إلى الآخر . هي لإشارة إلى كون كل

فعلى أى شئ تعتمد فى هذا الإقبال والنسليم ؟ وما هو مصير ابى تأخذه
عليه والميثاق الذى توثقه به ؟

ماد يقع فى نفس امرأة إذا قيل لها : إنك ستكون روحاً لسلام ؟ ب. أو
شئ يحظر فى ماها عند سماع مثل هذا انقبوس أو التفكير فيه . وإن لم سأل
عه . هو ماها سيكون عنده على حال أفضل من حالها عند أبهى وأنها . وما
دنت إلا شئ سطر فى نظرتها ورء الشهوة ، ذلك الشئ هو عقل . بهى
وشعور فطرى أودع فيها ملاً إلى صفة مخصوصة لم يعهد من قبل . وثقة
مخصوصة لا تحذف فى أحد من الأهل ، وحقاً مخصوصاً لا تحذفه موضعاً
إلا أبعل

محموع دنت هو الميثاق العنظ الذى أحده من لرحل تقتضى نظام
العصرة ابى يوثق به ما لا يوثق بالكلام الموثق بالمهود والأيمان ، وبه تعتقد
ابراه أنها بالروح قد أقتب على سعادة ليس ورءها سعادة فى هذه الحياة . وب
لم تر من رصت به روحاً ولم تسمع له من فى كلاماً

فهد ما علمنا انه يعالى اناه وذكرنا به . وهو مذكور على اعماق نفوسنا -
شبهه إن لسان قد أهد من الرحال بالروح ميثاقاً عبط ، فما هى قيمة من
لا يقى بهد الميثاق وما هى مكانه من الإنسانية ؟

احترام حرية المرأة في اختيار الزوج

يقول الله سبحانه

﴿ وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلْيَعْنَ أَجْلَهُنَّ فَلَا تَعْضِلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَاضُوا بَيْنَهُم بِالْمَعْرُوفِ ذَلِكَ يُوعَظُ بِهِ مَنْ كَانَ مِنْكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَمْ أَزْكَى لَكُمْ وَأَطْهَرُ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ (٢٣٢) ﴾

(البقرة . ٢٣٢)

ويفسر لأستاذ الإمام هذه الآية يقول^(١)

﴿ وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلْيَعْنَ أَجْلَهُنَّ ﴾ : الأجل : الحر المدد المصروفة ، والمراد به انقضاء العدة لا قربها كما في الآية التي قبلها قال الإمام الشافعي - رحمه الله تعالى - : « في سياق الكلام مير على افتراق البلوغ ، ذلك أن الإصمك المعروف والتسريح معروف في الآية السابقة لا يتأني بعد انقضاء العدة ، لأن انقضاءها إمضاء للتسريح ، لا محل معه للتخير ، وإنما التحجير بسمر إلى قرب انقضاءها ، والنهي عن العصل في هذه الآية يقتضي أن المراد سلوع الأجل انقضاؤه ، إذ لا محل للعصل قبله لبقاء العصمة

(١) الاعيان الكفاية للإمام محمد عبد ج ٤ ص ٦٥٠ - ٦٥٥

﴿فَلَا تَعْضَلُوهُمْ أَن يُبْكَحُوا أَرْوَاحُهُمْ﴾ حكم جديد عبر الأحكام السابقة

هو تحريم العصل ، أى مع امرأة من الأرواح ، وقد كان من عادات جاهلية أن يتحكم الرجال فى ترويح النساء ؛ إذ لم يكن يروح المرأة إلا وبها . فقد يروحها بمن تكره وبمعها بمن تحب لمحض الهوى . وقال المفسرون إن الرجال المطلقين كانوا يفعلون ذلك . يتحكم الرجل بمطلقته فسمتها أن تروح أنفة وكسراً أن يرى امرأته تحت غيره ، فكان يصد عنها الأرواح بصروب من الصد والامنع . كما كان يراجعها فى آخر العدة لأجل لعصل ، وقد أثبت الإسلام الوالدة للأقربين وحرّم لعصل ، وهو ائتماع من الروح ، وأن يروح الولي المرأة بدون إذنها ، فجمع بين المصلحتين

وقد حثلف انفسروا فى الخطاب ها ، فقول هو للأرواح ، أى لا نعصوا مطمانكم أيها الأرواح بعد انقضاء العدة أن يبكحوا أرواحهم واضطر أصحاب هذا القول إلى جعل الأرواح بمعنى المرحل الذين يسكنون أرواحاً . وقيل هو للأرواح والأولياء على التشريع ، وقالوا لا بأس بما عكبت فى الصمائر لظهور أفراد وعدم الانسداد وقيل بالأولياء ، وسددوا بما ورد فى مسند رسول الأية فى الصحيح أخرجه البخارى وأصحاب السنن وغيرهم بما سدد شئ من حديث يعقل من بر قال كان لى أخت ، فأبى من عم لى فأبكتها بـ . فكانت عده ما كانت ثم طلقها بطلقة ولم يرجعها حتى انقضت العدة بهويها وهويته ، ثم خطبها مع الخطاب . ففدت به بالكعب . أكرمتك به وروحكها مطلقته ثم حنت بحطها^{١٤} والله لا يرجع إليك أندأ . وكان رجلاً لا بأس به ، وكانت امرأة

إذا سكنوا على المكر ورضوا به ياتمون ، وليس في تكاثر الأمة أن الأفراد يد
وكنوا إلى أنفسهم فكثراً ، ير حجب هو عثم وشهو بهم على حق
والمصلحة ، ثم يقتل بعضهم بعض مع عدم اكبر . فكثير لشر والمكر في
الأمة فتهلك ، ففي تكاثر ولعاون على رانه امكر دفاع عن الأمة ، ولكن
مكلف حق في ذلك . لأن اسلاء إذ وقع فإنه يصيبه سهم منه . قال تعالى
﴿ لَعْنُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ
بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ ﴾ (٧٨) كانوا لا يتأهون عن مكر فعلوه لبئس ما كانوا
يَفْعَلُونَ ﴿٧٩﴾ (١)

ثم قال : إذا تراصوا بينهم بالمعروف * أي إذا رضى مريدو
الروح من لرحال والساء أن رضى كل من رضى وبراذا بالآخر روحاً
وقوله (سيهم) شعير بأن لا تكثر في أن يحطب رضى مرآد في سها
وتمق معها على لروح بها . ويحرم حيشد عصده . في امسح بوسى
بروحها منه . د كان ذلك لراصى في احضة معروف شرعاً وعدة . نأ لا
يكون هناك محرم ولا شئ رضى بالروء ويحق رعار رارة واهنها ، وقد
استبدل الفقهاء بهذا على أن بعض من غير الكماء غير محرم . كأن يريد
الشريعة في قومها أن مروح رضى حمس مدحسها منه اعتصامه . ويسس
لقومها من الشرف والكرامة . فيسعى أن تصرف عنه دموعه ولصبيحة
ويحور بعض الفقهاء العصل إذ كان المهر دوى من وعدي أنه إذ ردت

المرأة أن تروح بأقل من مهر مثلها ، ولم يكن الخامل على ذلك فسد الأحلاق
 اسقط لكرامه ، أو اساع الهوى وإرضاء الشهوة بل كان مسلماً إلى رحل
 مستقيم يرحى به حسن العشرة وصلاح المعيشة إلا أنه يعسر عليه دفع مهر
 كثير مع نفقات الرواح الأخرى ، فلا يخور حينئذ العصل بل يحب ترويجه
 ﴿ ذَلِكَ يُوعِظُ بِهِ مَنْ كَانَ مِنْكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾

الوعظ النصيح ولندكر بالخسر والحق على ابوجه الذي يرق له القلب
 ويسعت على العمل أى ذلك الذى تقدم من الأحكام والحدود لمصرويه
 بالحكم والترعب والترهب يوعظ به أهل الإيمان بالله والخراء على الأيمان
 فى الآخرة ، فإن هؤلاء هم الذين يتقبلونه ويتعظون به فتشجع له قلوبهم ،
 وتتحرون العمل به قبولاً لتأديب ربهم . وطناً للانتفاع به فى الدنيا ، ورحاء
 فى مثوبته ورضوانه فى الآخرة ، وأما الذين لا يؤمنون حتى للإيمان كأنهم غطس
 والمفلسين الذين يقولون من بأفواهم لأهم سمعوا فومهم يؤمنون دنت ولم
 يؤمن قلوبهم لأهم لم ينتقوا أصول الإيمان بالبرهان الذى يثبت من القلب
 موافق التأثير وممالك الوجدان ، فإن وعظهم به عت لا يسمع ، وقول لا
 يسمع ، لأنهم يسعون فى معاملة النساء أهواءهم ، ويقلدون ما وجدوا عليه
 إباءهم وعشراءهم

والآية تدل على أن الإيمان الصحيح يقتضى العمل . وقد عت عن هذا
 الأكثرون ، وقرره الأئمة المحققون ، كأنه يقول من كان مؤمناً فلا شك أنه
 يتعظ بهذا ، يشير إلى أن من لم تتعظ ويعمل بها فليس مؤمناً ، وتدل على أن

استعدادهم ، وإن ما جاء به القرآن من الأحكام لإصلاح حال البيوت بحسن
معاملة لساء لم يعمل به الأمة على وجه الكمال . بل سبت معظمه في هذا
الزمان وعادت إلى جهالة الجاهلية .

ولهذا الجهل السابق وتوهم الدين يسيئون معاملة اسساء من ابرحال أنهم
يفعلون ما هو مصلحة بهم ومحافضة على شرفهم ، حتم هذه الموعظة
والأحكام ولحكم بقوله

﴿ وَاللّٰهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ أي يعلم سجاته ما لكم في ذلك من
الزكاة ولظهور وسائر المصالح ودفع المناسد ، وانتم لا تعلمون ذلك كله علماً
صحيحاً حالياً من الأهواء والأوهام ، وأعرار الرجال يضربهم على المحكم
في النساء . ولذلك ذكرهم في أثر النهي في عصي النساء عن الروح بهده
لثلاث

١ - بها موعظة ينعت بها من يؤمن بالله واليوم الآخر

٢ - بها ركي لكم وأظهر لأعراضكم

٣ - بها يعلم كل ذلك كعبه وانتم لا تعلمون

وهذه بات علمه ظاهرة ، فإن البشر من جميع الأمم لا من لعرب
وحدهم - لم يهتوا إلى هذه الأحكام المبرلة في هذه السورة البقرة بخسارهم
الطويل ، بل عرفت حكمها عن نفوس الأكثرين بعد أن برل انوحى بها فتم
بعملو بها ، وكان يحب على المؤمن الذكي أن يقيمها على وجهها ملاحظاً
فوائدنا ، وعلى المؤمن العمي أن يسلم أمره به سليماً ، وإن لم تظهر له
فائدتها في الدنيا ، اكتفاء بأن الله تعالى يعلم من ذلك ما لا نعلم هو

والذين يحفلون هذه المزية لهداية الدين - من غير أهله - يعضون هداية
الحكمة الشريفة عليها بأن متعها يترك الشر لأنه شر صار ، ويفعل الخير لأنه
خير نافع ، وإن منع الدين يفعل ما لا يعقل له فائدة وهذا غلط أو معالطة ،
فإن الدين قد جاء بالحكمة مؤيدة للكتاب ، كما قال ﴿ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ
وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ ﴾ (١) ، فمن جمع بين الكتاب والحكمة
فهو المؤمن الكامل ، ومن عجز عن فهم حكمة الأحكام والآداب فيه من
عامى وبليد أو حديث عهد بالإسلام لم يمتد - وقد هدى إلى الإيمان - أن
يرك الشر ويفعل الخير ، لأن الذي بهاء عن الأول وأمره بالثاني هو الله ، وهو
أعلم منه ومن كل حكماء خلقه

(١) آل عمران - ١٦٤ ، الجمعة ٢٠

نصوص الأستاذ الإمام

عن رأي الإسلام في :

تقييد حق الطلاق

- تفسير آية التحكيم ...

- فتوى في : دور التحكيم والقضاء عند سوء العشرة .

- يمين الإيلاء ...

- إرجاع الزوج مطلقته ...

- النهي عن الإضرار بالنساء .

التحكيم واجب الدولة والمجتمع

يقول الله سبحانه وتعالى :

﴿ وَإِنْ حَقَّ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا ﴾

(النساء ٣٥)

وبصر الأساد الإمام هذه الآية فيقول (١)

الخطاب للمؤمنين . ولا يتأتى أن يكلف كل واحد أو كل جماعة منهم ذلك . ولذا قال بعض المفسرين إن الخطاب هنا موجه إلى من يمكنه لقيام بهذا العمل عن يمثل المسلمين ، وهم لحكم ، وقال بعضهم إن الخطاب عام ، ويدخل فيه الروحانيون والقبائليون . فإن قام به الروحاني أو دور لقرى أو خراب مثله . والاوجب على من يلعب أمرهم من المسلمين أن يسعى في إصلاح ذات بينهم بذلك (٢) ، وكلا القولين وجه ، فالأول مكلف حكم ملاحظة جوان العامة والاحتياط في إصلاح احتوائهم . والثاني يكلف

(١) الأعيان الكتب للإمام محمد عبده ، ج ٥ ص ٢١١ . ٢١٢

(٢) ، نظروا الرايين في تفسير البصائر ص ١٣٧

كل المسلمين أن يلاحظ بعضهم شئون بعض ويعتد على ما يحسن به حاله
واختلفوا في وظيفة الحكامين ، فقال بعضهم إنهما وكيلان لا يحكما إلا
بما وكلانه وقال بعضهم إنهما حاكمان روي الشافعي في (الأم) ،
والبيهقي في (السنن) وغيرهما عن عيلة السلماني قال « جاء رجل وامرأة
إلى علي - كرم الله تعالى وجهه - ومع كل واحد منهما ثياب^(١) من الناس ،
فأمرهم علي أن يعثوا رجلاً حكماً من أهله ورجلاً حكماً من أهلها ، ثم قال
للحكامين « تدرمان ما عليكما ؟ عليكما إن رأيتما أن يجمعا أن يجمعا . وإن
رأيتما أن يفرقا أن يفرقا » قالت المرأة رصيت كتاب الله تعالى بما علي به
ولي وقال الرجل أما التفرقة فلا فقال علي كذبت - والله - حتى تقر بمثل
الذي أقرت به » وروي ابن جرير عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أنه قال في هذه
الآية^(٢) « هذا في الرجل والمرأة إذا تفسد الذي بينهما ، أمر الله تعالى أن
يعثوا رجلاً صالحاً من أهل الرجل ورجلاً مثله من أهل المرأة فينظران أيهما
أبشئ ، فإن كان الرجل هو الأبشئ حجبا عنه امرأته وقسروا على النفقة ، وإن
كانت المرأة هي الأبشئ قسروا على زوجها ومعوها النفقة ، فإن اجتمع
أمرهما علي أن يفرقا أو يجمعا فأمرهما جائز ، فإن رأيا أن يجمعا رضى
أحد الزوجين وكره ذلك الآخر ثم مات أحدهما فإن الذي رضى يرث الذي
كره ، ولا يرث الكاره الراضى »

وفيه ﴿ إِن يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا ﴾ شعر بأنه يحب علي

(١) الثياب الجماعة من الناس

(٢) تفسير الطبري ، ج ٨ ص ٣٢٥ ، ٣٢٦

الحكميين ألا تدحرا وسعاً في الإصلاح . كأنه يقول : إن صحت إرادتهما بالتوفيق كائن لا محالة وهذا يدور على بهانه العاية من الله تعالى في أحكام نظم سيوت ابدى لا قيمة له عند المسلمين في هذا الزمان ، ونظرو كيف لم يذكر مقابـل "السوفيق" بينهما وهو "سريق" عند معييه . لم يذكره حتى لا يذكره لأنه بعضه ، ويشعر النفوس أنه ليس من شأنه أن يقع وطاهر الأمر أن هذا لتحكيم واحد ، تكفيهم احتضوا فيه ، فتأب بعصمهم إنه واحد ، وعصمهم به مدحوب . وشعنعوا ، خلاف واحد ، تعصت كل طائفة من المسلمين لقول واحد من المختصين ، مع عدم انعانة بالعمل به ، فها هم أولاء قد أهملوا هذه توصية الحنبلة لا يعمل بها أحد على أيها واحدة ولا على أنها مدونة ، وابتوت بدت فيها اسناد . فيثبت بالأحلاق والآداب ، وسرى من الوالدنين إلى الأولاد

﴿ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيماً خَبِيراً ﴾

أي أنه كان - فيما شرعه لكم من هذا الحكم - عليماً بأحوال العباد وأخلاقهم وما يصح لهم ، حميراً مما يقع بينهم وبأسانه الظاهرة والباطنة ، فلا يخفى عنه شيء من وسائل الإصلاح بينهما ، وإني لأؤكد أنصر الآية بحكمه بومئذ لا اسم لكرهم إلى أن كثيراً من الخلاف يقع بين الروحانيين فيبطن أنه كما ساعد تلافيه ، وهو في الواقع وشئ الأمر ناشئ عن سوء التفاهم لأسباب عارضة ، لا عن نفاق في الطباع أو عداوة رعدة ، وما كان كذلك يسهل على الحكميين الخيرين مدحائل الروحانيين - لقريهما منهما - أن يحصيا م غنى من أسانه في قبولهما ، متى حسنت البتة وصحت الإرادة

إن الروحة أقوى رابطة تربط اثنين من البشر أحدهما بالآخر ، فهي الصلة
 التي بها يشعر كل من الزوجين بأنه شريك الآخر في كل شيء ، عادي
 ومعوي ، حتى إن كل واحد منهما يؤاخذ الآخر على دقائق حركات الحب ،
 وخفايا حلجات القلب ، ويستشفيها من وراء الحب ، أو توجبها إليه
 حركات الأحوار ، أو بسطها من فلمات لسان إذا لم تصرح بها شواهد
 الامتحان ، فهما يتعايران في أخفى ما يشركان فيه ، ويكتسبان شهادة الطقة
 والوهم عليه ، فيمر بهما ذلك بالتارح في كل ما ينصر فيه أحدهما من الأمور
 المشتركة بينهما ، وما أكثرها وأعسر التوقي منها ، فكثيراً ما ينصي الشارع إلى
 التقاطع ، والتعاير إلى التدار ، فإن تعاتبا فحدل ومراء ، لا اسمعاب
 واسرصاء ، حتى يحل الكره والبغضاء محل الحب والهاء ، لذلك يصح بك
 أن يحكم - إن كنت عليماً بالأحلاق والطاع ، حير أشئون لاحتماع - بأن
 تلك الحكمة التي أرسدها أمير المؤمنين عمر بن الخطاب - **يوتد** - هي لقاعدة
 اثنته الصحيحة في جميع الأمم وجميع الأعصار . وأنها يجب أن تكون في
 محل الذكرى من الحكمين اللذين يريدان إصلاح ما بين الزوجين ، كما
 يجب أن يعرفها ولا يسدها جميع الأرواح . تلك الحكمة هي قوله صلى
 صرحب بأنها لا تحب زوجها ، إذا كانت إحداهن لا تحب أحدها فلا تحبه
 بذلك ، فإن أقل البيوت تبا على المحبة - وإي بعش - (نوقل بعاشر -
 الناس بحسب والإسلام ، أي بحسب كل من الزوجين وسرفه ي يحفظ
 بحسب عشرته بالآخر وكذلك الإسلام يأمرهم أن يعاشر بمعروف

قد اشتهل الأديب في العمل بهذه الحكمة سبعة بعدد سحر عم

انفس والأخلاق وبتدبير الرب عددهم ، غيروا مسألتهم ورحمتهم على احترام
 نقطة الروحانية ، وعلى أن يجتهد كل من الروحانيين أن يعيش بالمحبة ، فإن لم
 يسعدوا بها فليعيشوا بحسب وهو تكريم كل منهم للاحق ومراعاة لشرفه
 وقيامه بما يحب به من الآداب والاعتدال لئلا حرق عليها عرف أميهم . ثم
 يعدره فيما وراء ذلك ، وإن عدم أنه لا محبة فلا بدكر له ذلك . وقد صرحوا
 بأن سعادة المحبة لروحانية الحسنة فلما منع بها روحان . وإن كانت أمية كل
 الأرواح ، وإن يستدلون بها المودة العملية ولكنهم بإباحة معانطة والترح
 قد فرطوا في رحاء العبد ، حتى صار الأرواح مسجونين في الشاح أو
 اتحاد الأبدان . وهذا ما يعتصم بمجموع أسما منه الإسلام

★ ★ ★

سلطة القاضي والحكمين

(فتوى التطبيق على الروح بواسطة الحكم والنقص في حالة سوء
العشرة)^١

سوء المعاشرة :

- إذا اشتد النزاع بين الزوجين ولم يمكن انتطاعه بهما بطريقه من انطرق
لمصوص عليها في كتاب الله تعالى رفع الأمر إلى قاضي المركز ، وعنده
بعد ذلك ، أن يعين حكمين عادلين ، أحدهما من أقرب الروح وشي من
أقارب الروح . والأفضل أن يكونا حارس . فإن تعذر العدول من الأقارب
فيه يعينهما من الأجانب ، وأن يعث بهما إلى الزوجين . فإن أصلهما
فيها ، ولا حكما بالطلاق ورفعا لأمر إليه . وعند ذلك عيه أن يقضي
حكمه ، ويقع التطبيق في هذه الحالة طلقاً واحدة ، ولا يحوز
للحكمين الريادة عيه

١ لأعبد الكاتبة بالأمام محمد محمد حجة الله عليه السلام في ٣٨٣ ٣٨٤ وبعد حرر
في سنة ١٤٠٠ هـ والحادثة عشرة من مشروع القانون من سنة ١٤٠٠ هـ
تدبر الله تعالى بغيرهم . في سنة ١٤٠٠ هـ
الزوجين ، في سنة ١٤٠٠ هـ
عند ٩ هـ

- للروحة أن تطلب من القاصي التطبيق على الروح إذا كان يصلها منه
صبر . والصرور هو ما لا يحور شرعاً كانه حر غير سب شرعى .
والصرر . وليس بدون سب شرعى . وعلى لروحة أن تثبت كل ذلك
بالطرق الشرعية

★ ★ ★

يمين الإيلاء

يقول الله سبحانه

﴿لِّلَّذِينَ يُؤْثِرُونَ مِن نِّسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِن فَاءُوا فَإِنُ اللّهُ عَفُورٌ رَّحِيمٌ (٢٢٦) وَإِن عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنُ اللّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ (٢٢٧)﴾ -

(البقرة ٢٢٦، ٢٢٧)

ويصر الأسناد الإمام هذه الآيات فتقول ^{١٠}

﴿لِّلَّذِينَ يُؤْثِرُونَ مِن نِّسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾ إلخ

فالإيلاء من المرأة أن يحلف الرجل إياه لا يقربها وهو مما يكون من لوائح عند المعاصاة والعبط ، وفيه استهان للمرأة وهضم حقها وإظهار لعدم المبالاة بها ، فمرث المقاربة الخاصة المعلومة - صرراً - معصية ، وحلف عليه حلف على ما لا يرضى الله تعالى به لما فيه من ترك السواد ولإسراح من البر وحسن وما يترتب على ذلك من المتاسد في أنفسهم وفي عيالهم وأفانيلهم ، به يجب على الأولى أن تبحث ويكثر عن يمينه ، ولكنه إذا لم يفعل هذا الواجب لم يكن أثماً في نفسه فقط ، فبقا حسنه ما تبقى من حياء إنعته من يكون بذممه خاصاً لحق امرأته . ولا سمح به لعدم هذا

(١) الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده ، ج ٤ : ص ٦٢٤ - ٦٢٥

انهم صم والطعم ، ولدنت أنزل الله فيه هذا لحكم ، وهو ان يرض منه أربعة أشهر ، وقد قيل إن هذه المدة التي لا يثنى على امرأة السعد عيها عن الرحل وهي كفه تروى الرحل في امره ورجوعه إلى ربه .

﴿ فَإِنْ قَامُوا ﴾ أي رجعوا إلى نساءهم بأن حشو في ليمبر وقاروه في أثناء هذه المدة أو آخرها

﴿ فَإِنْ اللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ يعذر لهم ما سلف برحمته الواسعة ، لأن انبئة بونة في حقهم

﴿ وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ ﴾ أي صحموا قصده وعرعوا على ألا يعودوا إلى ملازمة نساءهم

﴿ فَإِنْ اللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ أي ليراقبوا به تعالى علمه أنه سمع لإبلائهم وطلافهم ، عسم سبهم فيه . فإن كانوا يريدون به أيداء النساء ومصادرتهم فهو يتولى عقابهم وإن كان لهم عذر شرعي بأن كان باعث على الإيلاء بربه نساء لأجل إقامة حدود الله ، وعلى لطلاق لأس من إمكان المعاشرة بالمعروف ، فهو يعذر لهم ومعنى أن من حلف على براء عشيد من أمره فلا يحور به أن يرض أكثر من أربعة أشهر . فإن باب وعد قبل انقضاء لم يكن عليه إثم ، وإن أمها يعين عنه أحد الأمرين السبنة والرجوع إلى المعاشرة لروحية أو الطلاق ، وعليه أن يراقب به تعالى فيما يحتاردهما ، فإن سم بصدق هو بالقول كان عطفاً بالفعول . أي أنها تطلق منه بعد انتهاء مدة رعم أنه سعداً للمصرا . وقيل ترفع أمرها إلى حاكم فطلق

عليه . وللسؤال حلائية في هذا ، ولكن لا خلاف في عدم جوار بقائها على
عصمته وعدم إباحة مصاربتها

وقد فصل به تعالى الفسقة على الطلاق . إذ جعل حراء الفسقة المستمرة
والرحمة . وهدى إلى مراقبته في العزم على الطلاق . وذكر المولى اسمه
عالي لما يقوى ، وعلمه بما سره في نفسه ويقضده من عمله

هد حكم لإيلاء من امرأة إذا أطلقه الزوج ولم يذكر رعباً ، أو قال لا
أفرمك مدة كذا . وذكر أكثر من أربعة أشهر . فإن ذكر مدة دون أربعة أشهر
فلا يلزمه شيء إذا أمها . وفي الأربعة خلاف

إرجاع الزوج مطلقته

يقول الله سبحانه

﴿وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَتَعَوَّظْنَهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا﴾

(النقرة ٢٢٨)

ويفسر الأستاذ الإمام رد الروح لروحته المطلقة أثناء عدنها فيقول^١
 ﴿وَتَعَوَّظْنَهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا﴾ هذا نطف كسر
 من الله - سبحانه وعالي - وحرص من الشارع على بقاء العصمة لأولى - وإن
 المرأة إذا طلقت لأمر من الأمور سواء كان بالإللاء أو غيره فحينما برعت فيها
 الرجاء ، وأم عليها المطلق فقد يندم على طلاقها ، ويرى أن ما طلقها لأجله
 لا يقتضي معارقتها دائماً ، فبرعت في مراجعتها ، ولا سيما إذا كانت
 لعشرة السابقة يسهما حررت على طريقتها الفطرية ، فأقصى كل منهما بي

١) لأعمال الكاظمين بالإمام محمد عبده ج ٤ ص ٦٢٩ ، ٦٣٠

الأحر مرد حتى عرف عمره وعمره^(١) . وتمكنت الالة يسهما على علامهما
 وإذا كان قد رقا لوند فير لنسم على الطلاق يسرع إليهما ، لأن حرص
 لطبعي على انعميه نرسة المولد وكماله بالانسرالك نعب بعد رول اثر
 امحصصة العارصة على النفس . وقد يكون أقوى بد كان لأولاد إناثاً ، بهذا
 حكم الله تعالى لطفاً منه بعباده بأن عمل المطلقة (أي روحها) أحق بردها في
 دنت ، أي في زمن التريض . وهي العدة وفي هذا بيان حكمه أخرى بعدة
 غير بين خمل أو براءة الرحم . وهي إمكان المراجعة ، نعم بذلك أن تريض
 المطلقات بأنفسهن فيه فائدة لهن وفائدة لأزواجهن ، وقد يكون عمل المرأة
 أحق بها في مدة العدة إذا قصد إصلاح ذات البين وحسن المعاشرة . وقد إذا
 قصد مضاربتها ومنعها من التروح بعد العدة حتى تكون كالمعتقة ، لا يعاشرها
 معاشرة لأرواح بالحسنى ولا بمكنتها من التروح ، فهو أنتم بينه وبين الله تعالى
 بهذه المراجعة ، فلا يباح للرجل أن يرد مطلقة إلى عصمت إلا بردة إصلاح
 دنت بين وبينه لمعاشرته بالمعروف

^(١) أي عباده الصغرة وخصه وكنت بمعنى الأحر .

النهى عن الإضرار بالنساء

يقول الله سبحانه

﴿ وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلِّغْنَ أَجْلَهُنَّ فَأُمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سِرْحُونٍ بِمَعْرُوفٍ وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتُعْتَدُوا وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ وَلَا تَتَّخِذُوا آيَاتِ اللَّهِ هُزُوعًا وَادْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَا أُنْزِلَ عَلَيْكُمْ مِنَ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ يَعِظُكُمْ بِهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿٢٣١﴾ ﴾

(البقرة: ٢٣١-٢٣٠)

ويصر الأستاذ الإمام هذا النهى عن الإضرار بالروحة فيقول^١

﴿ وَلَا تَتَّخِذُوا آيَاتِ اللَّهِ هُزُوعًا ﴾ هذا وعيد بعد وعيد ، وتهديد من بعدى حدود الله في هذه الأحكام أى تهديد ، وليس فيه حمل المسلمين على احترام صفة الروحة ، وتوقى ما كانوا عليه في عهد الجاهلية ، فقد كانوا يتخذون النساء بعباء ، ويعشرون بظلاتهن وإمساكين عناء

وفي أسباب البرون أخرج ابن أبي عمر في مسنده ، وابن مردويه عن أبي

(١) لأعمال الكاملة للإمام محمد عبده ج ١ ص ٦٤٧ - ٦٥٠

الدرء قال كان الرجل يطلق ثم يقول لعنت ، ويعتق ثم يقول لعنت ،
فأمر الله ﴿ وَلَا تَتَّخِذُوا آيَاتِ اللَّهِ هُزُوًا ﴾ أى أنزله مما أمر من آيات أحكام
الطلاق

والمعنى لا تنهأوا بحسب ما الله تعالى التى شرعها لكم فى أبه حرياً على
سبب الإهانة ، فإن هذا انتهاون والاعتداء للحدود - بعد هذه البشارة والتأكيد
من الله تعالى - يعد استهزاء بآياته ومن هنا قال بعض السلف المستعصر من
الدين وهو مصر عليه كالمشهرى بربه ولا شك أن الذى يحالف أمر الله
وينقص هذه المعهود بعد توثيقها طلاً لشهوة من شهواته ، أو اسمها كإعادة
من عادته ، فهو حدير بأن يعد مستهزئاً بآيات الله غير مدعى لها

بعد التحذير من التهاون بحقوق النساء وجعل العاثر بأحكام الله فيها
مستهزئاً بآياته - وفى ذلك من الوعيد والترهيب ما فيه - أراد تعالى أن يقرر
هذه الأحكام فى النفوس بساعت الترعيب فيها بالتذكير بعوائدها ومرباها ،
وببيان أمتة فى هداية الدين التى هى منها ، فقال

﴿ وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَا أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنَ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ يَعِظُكُمْ
بِهِ ﴾ أى امثلوا ما ذكرنا من أمر ونهى ، وذكروا نعمة الله تعالى عليكم
بانتظاره السليمة فى الربطة الروحية المعر عنها بقوله تعالى ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ
خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ
فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ (٢١) ، وما أنزله عليكم من آيات

الأحكام المكملة للفطرة في الروحة والحكمة فيها ، حان كونه يعظكم بجمع
 بينهما ، فإن معرفة الشيء مع حكمه هي التي تحدث العظة والمعرفة السعثة على
 الامثال . ولا بعد أن يكون هذه الايات التشبيه هي لمراة بقوله تعالى
﴿وَلَا تَتَّخِذُوا آيَاتِ اللَّهِ هُزُوًا﴾

وقد أسد على اساس تلك لمودة والرحمة . وحبهم عن اموعظة
 بالحكمة . وأضعف في نفوس الأرواح ذلك السكون والارتياح ، عرو
 ارحان بالقوة وطعمهم بالنعى . وكفران النساء لعمدة برحال وحفظ
 سنانهم . وتناديهم في الدم لها والسر بها . وما عصت به عادات حاشية في
 بعض المتقدمين وعادات التبرج في المعاصرات والعاصرين ، وقد به اساس
 بعضهم بعضاً ، والله سبحانه وتعالى ذكرنا

أولاً : سمعته عيب في أصل التبرج عن الفطرة لسمحة ما عشتها بسوء
 لقدوة واناع الهوى ، وشكرها له سبحانه بالمحبة عيبها يمكن حسنة
 الروحية واحترامها وبوثغها

وثانياً بهذا الدين المقوم لدى هدايا الى ذلك . وحدل كسبه حدود
 ووضع لأحكام ميباً حكمها وأسررها . موبد بها به عظة لسان يبي
 اتبعها . وما ذكرنا بالكذب ها الا نجعله اماما بيم بقوله لفطرة ، على ما
 مصبه به لسة وعمره حكمة . ولك قد تعرضت عنه . فمن نظر في شيء من
 هذه الأحكام فإنما ينظر فيما كتبه بعض الشر كما هو حيون من حكمه التبرج ،
 عبر مقرون شيء من البرعب والرهيب . فهو لا يحدث نفوس عظة ولا
 ذكرى . ولا يبعث في القلوب هداية ولا تقوى . على أن أكثر اسس لا

يظهر منها ، ولا يثبت العرفيين بها عنها ، إلا أن يكون لأجل الاستعانة على حقوق بعضها ، أو صلات يقطعها وعربى بعضها ، فهم يسمي عاباً بآمن مؤحدة الحكام ، لا ليغيب حدود الإسلام ، وإذا قام فيهم داع يدعو إلى ، ويذكر المؤمنين بآيات الله ، رماه الرؤساء سيئام املاء . وأعروا به الساسة وأهدوا عليه شعوم ، خائبين أن يحصى ما أمانوه من الاحتجاج في فهم الكتاب والسنة ، راعمين أنه يظل مذهب الأئمة ، على أن اشتد كبر هو لدى يحصى علم المتهتدين . لأنهم كانوا مكرمين به ومسيبين ، لا صديق عنه ولا ماسحين ، وما كل من هدى يهديهم في التدكير والتبين ، بحرفهم في الاستباط والتدوين . فإياها اعلماء أحبوا كتاب الله ، فوالله به لا حجة لهدم الأمة بسواه ، ولذلك عدت نرا عديداً إلى عادات الخاصة . وما هو شر منها من باحة لإفراح العصرية . ساعة للهيوى وترعاب الشهمة

هد ، ثم جمهور المتسربين فسروا نعمة الله شأ بالدس والرسمية وجمعوا ما آثر من لكتب والحكمة تمصلاً للنعمة المحملة

﴿ وَادْكُرُوا اللَّهَ عَلَيْهِمْ ﴾ . برسالة رسول . وسان محدود وحقوق التي تحتفظ بكم انهاء في الدنيا وتضمن لكم سعادة في الآخرة وما بعد هذا تفصيل به والحكمة هي سر لكتب وفي نعمة وحده آخر وهي هذه الرحمة لبي جميعاً له بين الرجال والنساء ، وأمن بها علماً في قوله ﴿ وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً ﴾ وإنا نورد هذا التوجيه أولاً بالبيان وللتفصيل ، لأنه هو المحار عدداً . وذهب بعضهم إلى أن النعمة هنا عامة تشمل نعم الدنيا والآخرة

الأحكام المكملة للمظرة في الزوجية والحكمة فيها ، حال كونه يعظكم ، جمع بينهما ، فإن معرفة الشيء مع حكمته هي التي تحدث العقدة والعبثة لدعثة على الامثال ، ولا سعد أن يكون هذه الآيات النسبة هي امردة بقوله تعالى ﴿ وَلَا تَتَّخِذُوا آيَاتِ اللَّهِ هُزُوًا ۖ

وقد أفسد على الناس تلك امردة والرحمة . ووجههم عن الموعظة بالحكمة . وأضعف في نفوس الأرواح ذلك السكون والرياح . عرور لرحال بالقوة وطعنهم بالنسي . وكثيرا النساء لعممة الرحاب وحفظ سيئاتهم ، وتناديهم في الدم لها واسرم بها . وما عصت به عادات خاضعة في بعض المتقدمين وعادات التريخ في المعاصرات والمعاصرين ، وفقدت له لاسي معصهم بعضا ، والله سبحانه وتعالى ذكرنا

أولا بعينه عليا في أنما لريح عن النظرة السليمة ما عشيها سوء لقدوة واناع الهوى ، وشكرها له سبحانه بالمحافظة عليها سمكن صفة لزوجية واحترامها وبوثعها

وثانياً بهذا الدين بقوم الذي هدانا إلى ذلك . ووجه به كماله الحدود ووضع لأحكام ميا حكميا وأسر رعا ، مؤيد بها بديع أسبق إلى اتباعها . وما ذكرنا بكتابها إلا لجمعها مما ألك في نفوس المظرة . على ما مضت به السنة وعمره الحكمة . ولكن قد أعرضنا عنه ، فمن نظر في شيء من هذه الأحكام فينظر فيها كسه بعض الشر مما هو حمو من حكمة التشريع . غير مفروى شيء من الرعب والترهيب . فهو لا يحدث لنفوس عطفه ولا ذكرى . ولا يبعث في القلوب هداية ولا تقوى . على أن أكثر المسلمين لا

﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ ﴾ أمر بعد كل ما تقدم من التأكيد واشبهه بشقائه بامثال
 أمره وبهيه . ريادة في العمنة بأمر الباء وصلة الروحية وهو ما يقتضيه
 السلاعة في هذا مقام ، مقاومة لما علق الشكوك فل ذلك من عدم السلاعة بعد
 الروحانية ، وكانوا يرونه كعقد لرى والسبع والإحارة في شناع الخمس
 والعفس ، بل كانوا يرونه دور ذلك . لأن الرحل لم يكن يشتري متاعاً ثم
 يرمى به في بطريق رهاً فيه . ولم يكن يمسك قنً يعده ويستقم منه .
 ويكنهم كانوا يطعنون المرأة لأدنى سب . كالمثل وانعصب . ثم يعودون
 إليها ، يفعلون ذلك المرة بعد المرة ، وكانوا يسكنون بصرر والإهانة ، كما
 تقدم بفاً . وقد يستبد الواحد منهم امرأة لآخر بامر به في عباد هذه المعاملة
 السوئى ولاس بها لا يكون مساوتة الا بعظم شأن عند الروحانية والسلاعة
 في تأكيده بالسرعة والسرهي والوعد والوعده . لا سهل على الرحل
 احدى كان يرى امرأة مثل الامة او دونه ان مساوئها بسمه تحرد الأسر ويرى
 لها عليه مثل ما له عليها ، ويحصر على نفسه محب رتبه وانعاده . ويسرم
 معاشته بالمعروف في حال يساكنه عده . وفي حال تسرحها ينصبر بيه
 ويكن هذه لعصاب واليشه بدات فشميله على الإفشاء وسر منسحة هي متى
 تعمل في نفسه . ويؤثر سكرارها في قلبه ، وار كان كاحجاره في انفسه

أما ترى الجدل فيكر رد في الصخرة انصماء قد أثار
 نعم إنه قد كان به تحسن التأثير في أولئك الخارجين من صلب الحاجة
 إلى نور الإسلام ، فليس اتبعهم بأخبار . ثم حثف من بعدهم حثف

أعرضوا عن القرآن ، وجهدوا ما فيه من الحكم والأحكام ، حتى صاروا شرّاً
 مما كان عليه أهل الجاهلية وسائر الأمم من ظلم النساء . فلم تتوا لله في ذلك
 ولا تدبروا قوله بعد ما تقدم .

وقوله ﴿ وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ هو أوسع في موضعه من كل ما
 تقدم من التأكيد ولتشديد في حقوق النساء ، لأن الإنسان قد براعى الأحكام
 لطاهرة بقدر لإمكان غير إحلاص . فيطبق العمل على الحكم على وجه
 يعلم أن من ورائه صرراً ، فهذه الحمقة يذكره بأن الله تعالى لا يحصى عليه شيء
 مما يسره أبعده أو يعلمه ، فلا يرضيه إلا النرام حدوده والعمل بأحكامه ، مع
 لإحلاص وحسن البية حتى يكون طاهره كعاطفه في الخير ، ولا يتم له ذلك
 إلا بتوافقه الله تعالى في عمله . والعلم اليقين بأنه مطيع عليه فيه لا يت
 قولاً أو فعلاً ، ولا يورى حبراً أو سرّاً ، ولا يظرف في دهنه حطر ، ولا
 تصحح في قلبه حمة ، إلا وهو سبحانه عالم بذلك ومطلع عنه ، فلا طريق
 له إلى مرضه ربه ، لا تصغير منه . وإحلاص منه في معاملة روجه . وفي
 سائر المعاملات ، ومن حيث يتحلى غسله على . بل كان موافقاً دائماً

نصوص الأستاذ الإمام
عن رأي الإسلام في :

تعدد الزوجات

- فتوى عن التعدد ..

- تفسير آية القرآن التي وردت في التعدد .

- مقال عن حكم الشريعة في تعدد الزوجات .

فتوى في تعدد الزوجات(*)

السؤال الأول :

« ما منشأ تعدد الزوجات في بلاد العرب (أو في الشرق على الجملة) قبل بعثة النبي ﷺ ؟ » .

الحواب

ليس تعدد الزوجات من خواص الشرق ، ولا وحدة الروحة من خواص العرب ، بل في اشرق شعوب لا يعرف تعدد الزوجات كانت وبعول . وفي العرب شعوب كان عندها تعدد الزوجات كالعرب والخرمسين . فمن « سيرار » كان تعدد الزوجات شائعاً عند العول . وكان معروفاً عند الخرماسين في زمن « باست » ، بل أتاحه بعض البائت لبعض الملوك بعد دخول الدين المسيحي إلى أوروبا كشرلمان ملك فرنسا . وكان ذلك بعد الإسلام

كان الرؤساء وأن ثروة يميزون إلى تعدد الزوجات في بلاد يريد منها

(*) نشر هذا في مجلة غيبي في سنة ١٩٢٧ م ٢٩ شعبان سنة ١٣٤٥ هـ . في الشرح ربيد ربيد التمدد لها . اوجدت في ورد شجدة لاسناد الامام القاسون لآله . تحت سره . تصدى حكومة بعد ربه ببيد رجة لعدد . وكرة الكلام فيه ٢٩ ٣٥ نظر لأعصاب الكمية بالامام محمد عدد ٣٢ من ٩-٩٥

عدد النساء على عدد الرجال موسعاً في التمتع ، وكانت البلاد العربية م
تجربى فيها هذه العادة لا إلى حد محدود ، فكان الرجل يسروح من النساء م
تسمح له أو تحمله عليه قوة الرجولة وسعة الثروة للإنتاق عليهن وعلى م
يأتى له من الولد .

وقد جاء الإسلام وبعض العرب تحه عشر نسوة ، وأسمم عملاً - بميتة -
وعده عشر نسوة ، فأمر النبي ﷺ بإمساك أربع مهن ومشاركة اساقيات .
وأسم قيس بن الحارث الأسدي وتحه ثمان نسوة ، فأمره ﷺ ، بل يختار
منهن أربعاً وأن يتخلى ما بقي .

فسبب الإكثار من الروحات إنما هو الميل إلى التمتع بتلك السدة المعروفة
وبكثرة النساء ، وقد كان العرب قل المعثة في شفاق وقتل دائعين ، والقتال
إنما كان بين الرجال ، فكان عدد الرجال يقصص بالقتل فيبقى كثير من النساء
بلا أرواح ، فمن كانت عنده قوة مادية وسعة في المال كانت تذهب نصفه وراء
التمتع بالنساء فيحد مهن ما يرضى شهوته ، ولا يزال تقتل من روجده إلى
أخرى م دام في يده قوة ، وفي ماله سعة

وكان العرب يكتحون النساء بالاسترقاق ، ولكن لا يسكنون من ذلك ،
بل كان الرجل يأخذ السبايا فيختار مهن واحدة ثم يورع على رحاله م بقي
واحدة واحدة ، ولم يعرف أن أحداً منهم اختار لنفسه عدة مهن أو وهب
لأحد رحاله كذلك دفعة واحدة

السؤال الثاني :

« على أي صورة كان الناس يعملون بهذه العادة في بلاد العرب خاصة ؟ »

الجواب :

كان عملهم على النحو الذي ذكرته إما بالتروح واحدة بعد واحدة أو بالتسري واحد سرية بعد أخرى ، أو جمع سرية إلى روحة أو روحة إلى سرية ، ولم يكن النساء إلا متاعاً للشهوة ، لا يربى فيهن حق ، ولا يؤخذ فيهن بعدل ، حتى جاء الإسلام وشرع لهن الحقوق وعرض فيهن العدل

السؤال الثالث :

« كيف أصلح نبينا ﷺ هذه العادة ، وكيف كان يفهمها ؟ »

الجواب :

جاء ﷺ وحل للرجال مع النساء كما ذكرنا ، لا فرق بين متروحة وسرية في المعاملة ، ولا حدثا يسعى الرجل من الروحانيات ، فأرداهن بجمع في شرعه ﷺ رحمة بالنساء وتقريراً لحقوقهن ، وحكماً عدلاً يرفع به شأنهن . وبس الأمر كما يقول كتبة الأوروبيين . إن ما كان عند العرب عادة جعله لإسلام ديناً ، وإن أحد الإفريج ما ذهبوا إليه من سوء استعمال المسلمين لديهم ، وبس به ما حد صحيح منه

حكم بعدد لزوجات جاء في قوله تعالى في سورة النساء

﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَقِي

وثلث ورباع فإن حَقَّقْتُمْ أَلَّا تُعَدُّوْا لَهَا وَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ۖ

كان الرجل من العرب يكفل ابنته فيعده حديقاً وماءً . فإن كانت
تخل له بروحها وأعطاه من خير دون ما يستحق . وماء صحتها وقتر في
الإساق عليها وأكل مائها . فهي الله الموصى عن ذلك . وشهد عليهم في
الامتناع عنه . وأمرهم أن يؤدوا النامي موالهم . وحذرهم من أن يأكلوا
أموالهم إني أموالهم . ثم فإن لهم إن كان ضعف السجدة بحركهم في
صمهم . وحسنهم أن لا تقطعوا فيهم إذا تروحموا . وإن يطعن فيكم
سقطا نروحه فأكو موالهم وتسديروهم . فدوكم الماء سوس
فأكو ما يطعن لكم فيهم من دواب جمال ونا من واحدة إلى أربع .
ويكن ذلك على شرط أن تعدوا سبها فلا يباح لأحد من المسلمين أن يربد
في لروحات على واحدة إلا إحد وثق أن يراعي حق كل وحدة فيهم . وينوم
فيهم بالعصاة ولا يفتن أحدهم على الأخرى في أي من حسن يتعق
بحسوق الروح على نحب من عانتها . فإذا ضاع به الروح فوق الواحدة لا
يستطيع أحد من أحب عنه أن يكتب الروح واحدة فتت

فمراه قد جاء في امر تعدد الروح بعدة بلاد على مجرد الإباحة على
شرط المعدن . فإن طين الحور معب الريادة على الواحدة . وبس في ذلك
ترعب في سعداد من فيه شعير له . وقد قال في لاية الأخرى ٥ ولئن
نمطيحوا أن تعدوا بين النساء ولو حرصتم فلا تميلوا كل الميل فتدروها

كَالْمُعَلَّقَةِ وَإِنْ تَصْلَحُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا ﴿١٢٩﴾ ﴿١﴾

هذا كان المعدل غير مستطاع . والخوف من عدم العدل يوجب الانتصار على الواحد ، فما أعظم الخرج في الرأفة عليها ؟

والإسلام قد حفف لإكثار من الروحات ، ووقف عند الأربع . ثم به شد الأمر على أكثرين إلى حد لو غتلوه لما راد واحد منهم على الواحد

وأما المملوكات من النساء فقد جاء حكمهن في فود تعالى ﴿ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾ ٢ ، وهو بإحاطة أجمع بهن ، ولم يكن من برهن عدل

بهن ، لأن المملوكة لا حق بها . ومالكها أن تتركها لخدمته ولا يصاحبها ابنة . وقد اتفق مسلمون على أنه يجوز للرجل أن يأخذ من الخواري ما يشاء

بدون حصر ولكن يمكن لفهم أن ينهم من الآية غير ذلك ؛ فإن الكلام جاء مرتبطاً بإحاطة التعدد إلى الأربعة فقط ، وبإلزامه في الإحاطة

من المعدل ، فيكون المعنى أنه إذا حيف الخور وجب الانتصار على الواحد من الروحات أو أحد لعدد المذكور كما منكب الأيمان . فلا بأس من نساء

فوق الأربع على كل حال ، وبإحاطة الأربع بدون مراعاة تعدد في المملوكات دون لروحان ، لأن المملوكات ليس لهن حقوق في عشرة على سادسهن .

لأن ما كان من حقوق المعدل على سبعة ، وهو المعدل على سبعة أن يطعمه ويكسوه وألا يكفه من العسل في أحدهما لا يطيق أما أن يمسعه كما سمع

(١) الباء ١٢٩

(٢) الباء ٣

به الروحات فلا^(١)

وقد ساء استعمال المسلمين لما جاء في دينهم من هذه الأحكام الخليفة ،
فأمر طوا في لاستزادة من عدد الخواري ، وأفسدوا بذلك عقولهم وعقول
دراريهم بمقدار ما سمعت بذلك ثروتهم

أما الأسرى اللاتي يصح نكاحهن فهن أسرى الحرب الشرعية التي قصد
مها المدافعة عن الدين القويم أو الدعوة إليه بشروطها ، ولا يكن عند الأسر إلا
غير مسلمات ثم يحوز بيعهن بعد ذلك وإن كن مسلمات ، وأما ما مضى
لمسلمون على اعتياده من الرق ، وحرق عليه عملهم في الأرمن ، الأخيرة
فمن من الدين في شيء ، فما بشره من مات الحراكمة المسلمين اللاتي
بيعهن بأوهن وتقربهن طلباً للرق ، أو من السودسات اللاتي يحتفظهن
الاشقياء اسدة المعروف « بالأسيرحية » فهو ليس بمشروع ولا معروف في
دين الإسلام ، وإنما هو من عادات الجاهلية ، لكن لا حاجة لعرب بل
جاهلية السودان والجركنس

وأما حوار إبطال هذه العادة . أي عادة بيع الروحات فلا ريب فيه

أما أولاً فلا شرم المتعدد هو التحقق من العدل ، وهذا شرط مفقود

(١) في حديثنا هذا نجد هذا بعيداً لا ندري انه للإمام أم لشيخ رشيد رص ، ولم يرب
إلى غير هذا ، كما هو عادة شيخ رشيد وكما فعل في بعض المصاحف عند غير معتققاته
بغيره ، غير هذا ، وبغير العنق « وهذا هو مخصوص في هذه المصاحف المشهورة ونكر
فيها بأن ما يجب للمرأة بحسب البشرية ، وفي كتب مخاللة فون بأنه يجب على سيد أن
يحقق عموكة ويحويكه بالروح بشرطه »

حسباً ، فإن وجد في واحد من المليون فلا يصح أن يتخذ قاعدة ، ومضى على الفساد على النفوس ، وصار من المرحح ألا يعدل الرجال في روجتهم حار للحاكم أو للعالم أن يمنع التعدد مطلقاً مراعاة للأعب

وثانياً : قد علب سوء معاملة الرجال لزوجاتهم عند اتعدد ، وحرمانهم من حقوقهن في الثقة والراحة ، ولهد يحوز للحاكم ويلتزم على لشرع أن يمنع التعدد دفعاً للفساد العالي .

وثالثاً : قد ظهر أن مشأ الفساد والعدوة بين الأولاد هو اختلاف أمهاتهم ، فإن كل واحد منهم يربى على بعض الآخر وكرهيته ، فلا يبع الأولاد أشدهم إلا وقد صار كل منهم من أشد الأعداء للآخر ، ويسمر الرافع بينهم إلى أن يحربوا بوجتهم بأيديهم وأبدى انطيس . ولهدا يحوز للحاكم أو لصاحب الدس أن يمنع تعدد الزوجات و خوري معاً صيانة للبيوت من الفساد .

معهم ليس من العدل أن يُسمع رجل لم تأت زوجته منه بأولاد أن يتزوج أخرى ليأتى منها بدرجة ، فإن العرص من الروح الناس ، فإد كانت الروح عاقراً فليس من الحق أن يمنع زوجها من أن يصم إليها أخرى وباعملة فيحوز الخبز على الأرواح عموماً أن يزوجو غير واحدة إلا لصورة تشت لدى القاصي ، ولا مانع من ذلك في الدين استة . وإما لدى يمنع ذلك هو العادة فقط .

تفسير آية التعدد

يقول به سبحانه وتعالى في سورة النساء

﴿ وَأَتُوا الْيَتَامَىٰ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَبْدِلُوا الْوَصِيَّةَ بِالطَّبِيبِ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ إِنَّهُ كَانَ حُرْبًا كَبِيرًا ۖ (٢) وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مِثْنَىٰ وَثَلَاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَذْنَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا ۖ (٣) ﴾

النساء ٢، ٣

وشرح الأستاذ الإمام هذه الآيات فقال^(١)

قوله في الكلام في أوائل هذه السورة في الأهل والأقارب والأرواح وهو يتسلسل في ذلك إلى قوله تعالى ﴿ وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ۖ (٢) ﴾ الآية ؛ وبذلك افتتحها بالتذكير بالترامة والأخوة العامة وهي كون الأمة من نفس واحدة ، ثم طفق يبين حقوق لصعفاء من الناس كيتامى والنساء والنسفةء وأمر بالترامها

١ لأعمال حكيمه الإمام محمد عبده ج ٥ ص ١٦٦ - ١٦١

٢ الباء ٣٠

فقال ﴿ وَأَتُوا الْيَتَامَىٰ أَمْوَالَهُمْ ﴾

والمشموعة من مات أبوه مطلقاً، وفي عرف الفقهاء من مات أبوه وهو صغير، فمضى بلع ران سمه، إلا دامع سعيها فإنه يبقى في حكم اليتيم ولا يروى عنه خسر ومعنى إيتاء اليتامى أموالهم هو جعلها لهم خاصة وعدم أكل شيء منها بالباطل، أي أنفقوا عليهم من أموالهم حتى يروى بينهم بالرشد كما يأتي في آية ﴿ وَأَتُوا الْيَتَامَى ﴾، فعد ذلك سدع إليهم ما بقي لهم بعد لفقة عليهم في رمس اليتيم والقصور فهذه الآفة في إعطاء السامي أموالهم في حالي السم والرشد، كل حالة بحسبها، وتنت خاصة بحال الرشيد وليس في هذه مجوز - كما قالوا - فإن بصفه ولي اليتيم عليه من ماله يصدق عليه أنه إيتاء مال اليتيم لليتيم، والمقصود من هذه الآفة ظاهر، وهو المحافظة على مال اليتيم وجعله له خاصة وعدم هضم شيء منه، لأن المشتم صعب لا يقدر على حفظه والدفاع عنه، ولذلك قال ﴿ وَلَا تَبْدُلُوا الْحَيْثُ بِالطَّيِّبِ ﴾

المراد ما خيث خرام، وبالطيب الحلال، أي لا تمنعوا مال السم في المواضع ولأحوال التي من شأنكم أن تمنعوا فيها بأموالكم بمعنى أن الإنسان إذا سح له التمتع بما بصفه في الطرق المشروعة، فإذا عرص له استمتع فعليه أن يجمعه عن مال نفسه لا من مال اليتيم الذي هو قيم ووصى عليه، فإذا استمتع مال اليتيم فقد جعل مال اليتيم في هذا الموضع بدلاً من ماله، وبهذا يظهر معنى البدل والاستبدال.

وقوله ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ ﴾

أى لا تأكلوها مصمومة إلى أموالكم ، وهذا صريح مما يد كرسولى
مال بصم مال اليتيم إليه ، ويمكن أن يقال إن أكله مفرداً غير مصموم إلى مال
الولى أولى بالتحريم ، وهو داخل فى عموم قوله ﴿ وَأَقْرَبُ الْيَتَامَى
أَمْوَالُهُمْ ﴾ ، وقيل يصح من هذا القيد حوار أكل الوصى الفقير لدى لا مال
له شيئاً من مال اليتيم . وسينأتى النصريح بذلك فى الآية السادسة
﴿ إِنَّهُ كَانَ حَوِيًّا كَبِيرًا ﴾

أى إن أكل مال اليتيم ، أو نسل الخسث بالطب منه ، أو ما ذكر من
محموع الأمرين - وكانت تفعله إباحية - كان فى حكم لله حوياً كبيراً ، أى
إنما عظيماً

﴿ وَإِنْ حَقَّتْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِى الْيَتَامَى فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَتَى
وَثَلَاثَ وَرَبَاعٍ فَإِنْ حَقَّتْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَدْنَى أَلَّا
تَعْرُوا ﴾

حاء ذكر تعدد الروحات فى سياق الكلام على اليتامى ولهم عن أكل
أموالهم ولو بواسطة الروحانية ، فقال إن أحسستم من أنفسكم خوف من
أكل مال الروحانية السبعة فعليكم ألا تروجوا بها ، فإن سه بعضى جعل لكم
مدوحة عن السامى بما أباحه لكم من الروح يعرض إلى ربع سوء ، ولكن
إن حقت أن لا تعدلوا من الروحات أو الروح حسن فعليكم أن تسروا واحدة

فقط والخوف من عدم العدل يصدق بالظن والشك فيه ، بل يصدق بتوجهه
أيضاً ، ولكن الشرع قد يعسر الوهم لأنه فلما يحلو فيه عدم مثل هذه الأمور
فما دى يباح له أن يتروح ثانية أو أكثر هو الذي يتق من نفسه بالعدل بحيث لا
يردد فيه . أو يرض ذلك ويكون التردد فيه ضعيفاً .

وَمَا قَالِ ﴿ فَإِنْ جِئْتُمْ إِلَّا تُعَدِّلُوا فَوَاحِدَةً ﴾ عَلَيْهِ يَقُولُ ﴿ ذَلِكَ أَتَى الْأَ
تَعَدَّلُوا ﴾ أى أفرغ من عدم الخور وانظلم فحعل العدل من اخور مسأ في
لتشرع ، وقد مؤكد لاشتراط العدل ووجوب تحريمه ، وصلة إلى أن العدل
عربى وقد قال تعالى فى آية أخرى من هذه السورة ﴿ وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ
تَعَدِّلُوا بَيْنَ النَّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ ﴾ ^(١١) وقد يحمل هذا على العدل فى مثل
القبض ، وبولا ذلك لكن محصور الأئين متتحاً عدم حور البعد بوجه ما ،
ولما كان يظهر وجه قوله بعد ما تقدم من الآية ﴿ فَلَا تَعْبِلُوا كُلَّ الْمَيْلِ
فَتَدْرُوهَا كَالْمَعْلُوقَةِ ﴾ وهو يعتر للمدب لا بد حل تحت طاقته من ميل قلبه ،
وقد كان إلى ^(١٢) يصل فى آخر عهده إلى عائشة أكثر من سائر سائه
ولكنه لا يحصيه شئ دونهن . أى يعبر رصدهن وإدنهن . وكان يقول
«اللهم هذا قسمى فيما أملك فلا تؤاخذنى فيما لا أملك» أى من ميل
القلب

فمن يأمل الاثنى علم أن إباحة تعدد الزوجات فى الإسلام أمر مصبق فيه
أشد التصبىق ، كأنه ضروره من الضرورات التى نأح لمحتحها شرط لثقة

بقائمة العدل والامن من اخور وإذا تأمل المؤمن - مع همد النصيب - ما
 يترتب على التعدد في هذا الزمان من تضاد حرم بأنه لا يمكن لأحد أن يربى
 أمة وش فيها تعدد الروجات ، فإن الت الذي فيه روحان روح واحد لا
 تستقيم به حال ولا يقوم فيه نظام . بل يتعاون الرجل مع روحه على إفساد
 نسله ، كأكل كل واحد منهم عدو للأخر ثم يحيى أولاد بعضهم لبعض
 عدو ، فمفسده تعدد بروجات ينتقل من الأثر إلى البيوت ومن البيوت إلى
 الأمة

كان متعدد في صدر الإسلام فواند . أهمها خمسة للـ والصهر ابدي
 تقوى به العصمة ، ولم يكن به من الضرر مثل ما به لـ . لأن لدين كان
 متمكناً في نفوس النساء والرجال - وكان أدى انصره لا يحاور صبرها أم
 اليوم فإن الضرر يتقل من كل صرة إلى ولده إلى ولده إلى سائر أقالمه ،
 فهي تعرى بهم العداوة والعصاء . تعرى ولدها بعدوة إخوته ، وتعرى
 روحها بهم حقوق ولده من غيرها . وهو - بحماقته - يطع أحب سانه
 إليه ، فيبدد أمواله في العائنه كلها ، ولو شئت تمصيل الزمان والمصائب
 المتولدة من تعدد الروجات لأبنت بما يشعر به جنود المؤمنين ، فمهما سرقة
 والرب والكذب والخيانة والخصم والتروير ، بل منها القتل . حتى قتل الولد
 والده ولوايد ولده والروحة روحها والروح روحه . كل ذلك واقع ثبت في
 المحاكم ودهيك تربية المرأة التي لا تعرف قيمة الروح ولا قيمة الولد ، وهي
 حاجته بشي وحائلة بديها لا تعرف به إلا حرمات وصلالات تفتننها من
 أمثالها تشرأبها كل كتاب موب وكل بي مرميل ، فلو ربي النساء تربية دية

صحيحه يكون بها لدين هو صاحب السلطان الأعلى على قلوبهم بحيث يكون هو الحاكم على العشرة لما كان هناك صرر على الأمة من تعدد الزوجات ، وإنما كان يكون صرره فاصراً عليهن في العايت ، أما والأمر على ما يرى وسمع فلا مسل إلى تربيته ، لأنه مع فشو تعدد لزوجات فيها - فيجب على العلماء اسطر في هذه المسألة خصوصاً الحثية منهم الذين يبدشهم لأمر وعلى مذهبهم الحكم . فهم لا يسكرون أن الدين نرب لمصلحة الناس وخبرهم ، وأن من أصوله مع الصرر والصرار ، فإذا ترتب على شيء مفسدة في من لم تكن تلحقه فيما فله فلا شك في وجوب تعبير الحكم وتطبيقه على الحان الحاصرة ، يعنى على قاعدة درء المفسد مقدم على جلب المنصالح وهذا يعلم أن تعدد الزوجات محرم قطعاً عند الخوف من عدم العدل

نقدم أن إياحة تعدد الزوجات مصيبه ! قد اشترط فيها ما يصعب تحقيقه ، فكأنه يهى عن كثرة الأرواح . ونقدم أنه يحرم على من حاف عدم العدل أن يزوج أكثر من واحدة ، ولا يفهم منه - كما فهم بعض المخاوير - أنه لو عقد في هذه الحالة يكون العقد باطلاً أو فاسداً ، فإن الحرمة عارضة لا تقتضى بطلان العقد ، فقد يحاف الظلم ولا يظلم . وقد يظلم ثم يوب فيعدل ، معش عشة خلافاً

أما قوله تعالى ﴿ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾ فهو معطوف على قوله ، فهو حده أى فالرمو روجاً واحدة والرمو روجاً واحدة مع العدل . وهذا فيمن كان مشروهاً كشرات - أو لرمو ما ملكت مما لكم

وكتبوا بالنسبة من غير شرط ﴿ ذَلِكَ أَذْنَى أَنْ لَا تَعُولُوا ﴾ أى أقرب إلى عدم العول - وهو الخور - فإن العدل بين الإماء فى الفراش غير واجب ، إذ لا حق لهن فيه ، وإنما لهن الحق فى الكفارة بالمعروف ، وهذا لا يمتد حل ما جرى عليه المسلمون منذ قرون كثيرة من الإسراف فى تمتع بالحوارى المملوكات بحق أو بغير حق مهما ترتب على ذلك من الفساد كما شوهد - ولا يراد بشاهد - فى بعض البلاد إلى الآن

﴿ وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ نَحْلَةً ﴾

الصدقات جمع صدقة - بضم الدال - وهى لغات - منها انصداق ، وهو ما يعطى للمرأة قبل الدخول عن طيب نفس ، ويسعى أن يلاحظ فى هذا إعطاء معنى أعلى من المعنى الذى لاحظته الدين يسمون أنفسهم المفتاء من أن الصداق والمهر معنى العوض عن النصح والتمن له - كإلا إن انصبة بين الزوجين أعلى وأشرف من الصلة بين الرجل وفرسه أو حاريتة ، ولذلك كان (نحلة) ، فالذى يقتضى أن يلاحظ هو أن هذا العطاء إية من إيات المحبة وصلته القربى وتوثيق عرى المودة والرحمة ، وأنه واجب حمى لا تخيير فيه كما يتحجر المشتري ولمسأجر ، ويرى عرف الناس حارياً على عدم لاكتناء بهد إعطاء من يشععه الروح بالهدايا والتحف

﴿ فَإِنْ طِبَّنْ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِّمَّنْ تَقَسَّأْ فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا ﴾

لا يجوز للرجل أن يأكل شيئاً من مال امرأته إلا إذا علم أن سبب طيبة فيه ، فهذا طلب منها شيئاً فحسبها التحلل أو الخوف على إعطائه ما طلب فلا يحل له ، وعلامات الرضا وطيب النفس لا تحتمى على أحد ، وإن كان

اللاسون ناس الصاخين التحليل معمود السح الدين يحركون شهابهم
وينوكون ألسنتهم بما يسمونه ذكراً يستحبون أكل أموال سائهم . د أعطىها
أو أحرر أحدها بالترهيب أو الخدع أو الخجل ويقولون . بهن أعطيا وما
انظاهر والله يتولى السرائر ' . وقد جاء تعالى في آية آية ﴿ وَأَتَيْتُمُ
إِحْدَاهُنَّ قَنْطَرًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ بِهْتَانًا وَإِنَّمَا هِيَ
عِندَ شَدِّدِ هَذَا التَّنْذِيرِ فِي طُورِ الْمَعَارِقَةِ فَكَيْفَ يَكُونُ الْحُكْمُ فِي طُورِ الْاجْتِمَاعِ
والعاشرة ٢٤

حكم الشريعة في تعدد الزوجات (*)

قد أباح الشريعة المحمدية للرجل الاقتران بأربع من النسوة إن علم من نفسه القدرة على العدل بهن . ولا فلا يجوز الاقتران بغير واحدة ، غير تعالى ﴿ شَاءَ حَقَّكُمْ لَا يُعَدُّ فَوَاحِدَةً ﴾^(١) من الرجل إذا لم يستصع إعطاء كل منهن حقها أحل يضم امرئ ، وساعات معيشة العشرة ، يد العمد القويم لتدبر لمرل هو بناء الاتحاد والتالف بين أفراد لعائلة ، والرجل إذا حص واحدة منهن دون سابقات ، ولو بشئ رهيد . كأن يستغنيها حاجة في يوم الأخرى ، امتنعت تلك لأخرى ، ومنعت الرجل لتعديده على حقوقها ترفعه إلى من لا حق لها ، وتندل الاتحاد بالعرة . واسعة باعص ، وقد كان النبي ﷺ ، وجماعة لصحة - رضوان الله عليهم - وأخياء ارشدون ، والعمداء والنصالحون ، من كل ضرب إلى هذا العهد بجمعون بين نسوة . مع المحافظة على حدود الله في العدل بهن ، فكان ﷺ وأصحابه وأنصاره من أشبه لا يأتون حجرة إحدى الزوجات في نوبة الأخرى إلا بدينها

من ذلك أن النبي ﷺ كان يظاف به - وهو في حالة المرض - على بيوت روحائه محمولاً على لاكتاف ، حفظاً للعدل ، ولم ير ص الإفهام في بيت

(*) لأعمال الكعبة بالإمام محمد عده - ج ٢ ص ٧٨ - ٨٣

إحلامن خاصة ، فلما كان عند إحدى نسائه سأل . فى أى بيت أكون عدأ ؟
 فعلم نساؤه أنه يسأل عن نوبة عائشة ، فأدب له فى المقام عندها مدة المرحص .
 فقال : « هل رضيقت ؟ » فقلن : نعم ، فلم يقم فى بيت عائشة حتى علم
 رضاهن ، وهذا الواجب الذى حافظ عليه النبى ﷺ هو الذى ينطق على
 نصائحه ووصاياه ، فقد روى فى الصحيح أن آخر ما أوصى به ﷺ ثلاث
 كان يتكلم بهن حتى تلجلج لسانه وخفى كلامه : « الصلاة الصلاة ، وما
 ملكت أيمانكم ، لا تكلفوهم ما لا يطيقون ، الله الله فى النساء ، فإنهن هوان
 فى أيديكم - أى أسراء - أخذتوهن بأمانة الله ، واستحللتم فروجهن بكلمة
 الله » وقال : « من كان له امرأتان فمال إلى إحلامها دون الأخرى - وفى رواية :
 ولم يعدل بينهما - جاء يوم القيامة وأحد شقيه مائل » وكان ﷺ يمدح عن
 ميله القلى بقوله : « اللهم هذا - (أى العدل فى الهبات والمطاء) - جهدى
 فيما أملك ، ولا طاقة لى فيما تملك ولا أملك » - (يعنى الميل القسى) -
 وكان يقرع^(١) يمينه إذا أراد سقراً

وقد قال الفقهاء : يجب على الزوج المساواة فى القسم فى البيوتة بإجماع
 الأئمة ، وفيها وفى المطاء - أعنى النفقة - عند عيالهم ، حتى قالوا : يجب
 على ولى المحتون أن يطوفه على نسائه ، وقالوا : لا يحول للروح الدحول عند
 إحدى زوجاته فى نوبة الأخرى إلا لضرورة مبيحة ، عابته يحول له أن يسلم
 عليها من خارج الباب ، والسؤال عن حالها بدون دحول - وصرح كتب

(١) أى يحرى الفرعه بجلية من تصحبه مهن فى سفره

الفقه بأن الزوج إذا أراد الدخول عند صاحبة النوة ، فأغلقت الباب دونه ، وجب عليه أن يبيت بحجرتها ، ولا يذهب إلى ضررتها إلا للمانع برد وسخوه . وقال علماء الحنفية : **إِنْ ظَاهَرَ أَيْهٌ « فَإِنْ خَشِمَ الْأَتَقِلُّوا فَوَاحِشَةً »** ، أن العدل فرض في البتوتة ، وفي اللبوس ، وللاكل ، والصحبة ، لا في الجامعة ، لا فرق في ذلك بين فعل وعين ومجبوب^(١) ومريض وصحيح . وقالوا إن العدل من حقوق الزوجية ، فهو واجب على الزوج كسائر الحقوق الواحدة شرعاً ، إذ لا تفاوت بينها ، وقالوا إذا لم يعدل ، ورفع إلى القاضي ، وجب نفيه وزجره ، فإن عاد عرر^(٢) بالضرب لا بالحبس ، وما ذلك إلا محافظة على القصد الأصلي من الزواج ، وهو التعاون في المعيشة وحسن السلوك فيها .

أبعد الوعيد الشرعي ، وذلك الإلزام الدقيق الحتمي الذي لا يحتمل تأويلاً ولا تحويلاً ، يحوز الجمع بين الزوجات عند توهم عدم القفلة على العدل بين النسوة ، فضلاً عن محققه ؟؟ فكيف يسوغ لنا الجمع بين نسوة لا يحملنا على جمعهن إلا قضاء شهوة فانية ، واستحصال لذة وقسة ، غير مألوف بما نشأ عن ذلك من المفاسد ، ومخالفة الشرع الشريف ؟؟

فإننا نرى أنه إن بدت لاحداهن فرصة للوشاية عند الزوج في حق الأخرى صرفت جهدها ما استطاعت في تنمقها وإتقانها ، وتحلف بانه إياها

(١) الفعل من لا عب في فوائده الخسنة ، والمعين هو صغير عضو ناسل . ولحقوب هو مقطوع عضو الناسل

(٢) أدب

الصادقه فيما فترت ، (وما هي إلا من الكاديات) فيعتقد الرجل أنها
أخصت له لنصح لفرط مله إليها ، ويوسع الأحرىات صراً سرحاً ومساً
فظيحاً ، ويومهن طرداً ونهراً من غير أن يتبين فيما ألقى به ، إلا هدية
عنده ترشده إلى تغيير صحيح القول من فاسده . ولا نور بصيرة موقفه على
الحقيقة ، فتضطرم ببرال العظ في أفئدة هابيث النسوة . ويسعى كل واحدة
منهن في الانتقام من الروح والمرأة الدائشة . ويكثر العراق والمشاخره سهن
بباص أسهر وسواد لليل ، وفصلاً عن اشتعالهن بالثقاق عما يحب عبيهن
من أعمال المرل . يكثرن عن حسنة لرجل في مله وأمنعه بعدم انثقة بالثقام
عنده ، عبيهن دائماً سوقيهن منه انطلاق إما من حيث اخلاقهن أو من ردة
أفكر لروح ، وثباً ما كان فكلاهما لا يهدأ له مال ولا يروق له عيش

ومن شدة تمكن العبره وحقد في أفئدهن تزرع كل واحدة في ضمير
ولدها ما يحمله من ألد الأعداء لإحونه أولاد النسوة الأحرىات ، فإنها دائماً
تغصهم وتذكرهم بالنسوة عنده وهو يسمع . وتبين له امتيازهم عنه عند
ولدهم ، ويعدد له وحوه الأسرار . فكل ذلك وما شابهه ألقى إلى الولد
حال الطفولة يفعل في نفسه فعلاً لا يقوى على إزالته بعد بعثه ، فسقى
نوراً من أحبه عدواً له ، لا بصيراً وظهيراً له على اجتناء الفوائد ودفع المكروه
كما هو شأن الأخ .

وربما ناول واحد من ولد تلك على أحر من ولد هذه ، وإن لم يعقل ما
عظي به كان حبراً أو شراً يكونه صغيراً ، انتصب سوق العراق بين ولديهما ،
وأوسعت كل واحدة الأخرى عما في وسعها من الفاظ لتعش ومستهجات

السب - وإن كن من المحذرات في بيوت المعشوس - كما هو مشاهد في كثير من الجهات ، خصوصاً الريفية ، وإذا دخل الروح عليهن في هذه خاتمة نعر عليه بقاء الشدة من سهن بحسن القبول وليس الحاسب ، يد لا يسمع له أمر ، ولا يرضى منه وعداً - لكثرة ما وقع بينه وبينهن من المراءات والفتحات ، مثل عده الأسباب أو غيرها ، التي أفضت إلى سقوط عشاره وإنهاك واحدته عدهن ، أو لكونه ضعيف الرأي - أحسن الطبع ، فتشود ذلك لأسباب إني عسى هذه اشاحره بظلالهن جميعاً - أو طلاق من هي عده أقل سرية في الحب ، ولو كانت أم أكثر أولاده - فتخرج من المنزل سائلة لسمع ، حرمة الحاطر ، حاملة من الأطفال عديداً - فتأوى بهم إلى سرل سها - بر كن - ثم لا بمصى عليها بضعة أشهر عده إلا شمشها ، فلا تجد بداً من رد الأولاد إني أبيهم ، وإن علمت أن روحه الحالية معاملهم بأمرأى عوملو به من عشيرة أبيها - ولا تسئل عن أم لأولاد بد ظنقت وليس لها من تأوى إيه ، فإن شرح من تعابيه من أم الصاقة ودل النفس ليس بحزن القلب بأقل من الحزن عده العلم بما تسام به صبيحتها من الصرد والتفريع ، شتور من الحوج ، ويكون من ألم المعاملة

ولا يقال إن ذلك غير واقع ، فإن الشريعة العراء كنفق لروح بالشفقة عني مطلقته وأولاده منها حتى تحس ترسيم ، وعلى من يقوم مقامها في الخصاة إن خرجت من عديها ومروجت ، فإن الروح وإن كدنته لشريعة بدنت لكن لا يصرح لأحكامها في مثل هذا الأمر الذي يكلفه عقاب كبيرة إلا مكرهاً محسوراً ، والمرأة لا تستطيع أن تطاها بحققها عده احاكم اشريعى - بما لعده

مركره فلا تقدر على الذهاب إليه ، وترك منها لا يملكون شيئاً ملة أسبوع أو أسبوعين حتى يستحضر القاضى الروح ، وربما آت إليهم حامله صكاً بالتزامه باللعن لها كل شهر ما أوجه القاضى عليه من الثقة ، من غير أن تقبض منه ما يسد الرمق أو يذهب بالموز ، ويرجع الزوج مصرأ على عدم الوفاء بما وعد ، لكونه متحققاً من أن المرأة لا تقدر أن تحاطر بنفسها إلى العودة للشكاية ، لو هن قواها واشعالها بما يذهب الحاحه الوقتية ، أو حياء من شكاية الزوج ، فإن كثيراً من أهل الأرياف يعلنون مطالبة المرأة بنفقتها عيباً فظعاً ، فهي تمضل البقاء على تحمل الأتعاب الشاقة ، طلباً لما تقسم به بنفسها هي ويسوها على الشكاية التى توجب لها العار ، وربما نأت بالثمرة المقصودة وغير خفى أن ارتكاب المرأة الأيم^(١) لهذه الأعمال الشاقة ، ومعاناة السلايا المتنوعة التى أقلها ابتذال ماء الوجه ، يؤثر فى أحلافها فساداً ، وفى طباعها قبحاً ، مما يذهب بكمالها ويؤدى إلى تحقيرها عند الراعين فى الرواح ، ولربما أدت بها هذه الأمور إلى أن تمتنى أيماً مدة شسابها ، تنجرع غصص الفاقة والذل ، وإن خطبها رجل بعد زمن طويل من يوم الطلاق فلا يكون فى الغالب إلا أقل مرلة وأصغر قدرأ من عليها السابق ، أو كهلاً قلّت رعة الساء فيه ، ويمكث زمأ طويلاً يقدم رجلاً ويؤخر أخرى ، حشة على نفسه من عائلته روحها السالف ، فإنها تبعض أى شخص يريد رواج امراته ، وتنصر له السوء إن فعل ذلك ، كأن مطلقها يريد أن تبقى أيماً إلى الممات ، رعة فى نكالتها وإساءتها إن طلقها كارهاً لها ، أما إذا كان طلاقها ناشئاً عن

(١) الأيم التى فطنت زوجها (وتقبض فتح للهزة وكسر الياء مشددة)

حماقة الرجل لإكثاره من الخلف به عند أدنى الأسباب وأضعف مقتضيات -
كما هو كثير الوقوع الآن - اشتد حقه وغيرته عليها ، ونعى لو استطاع سيلاً
إلى قتلها أو قتل من يريد الاقتران بها

وكنأى بمن يقولون إن هذه المعاملة وتلك المعاشرة لا تصدر إلا من سفلة
الناس وأديانهم ، وأما دوى المقامات وأهل اليسار فلا تشاهد منهم شيئاً من
ذلك ، فإنهم يتفقون مالا لُداً^(١) على مطلقاتهم وأولادهم منها ، وعلى
سوتهم المعبودات في بيوتهم ، فلا صير عليهم في الإكثار من الزواج إلى
الحد الحائر ، والطلاق إذا أرادوا ، بل هو الأجل والأليق بهم أنعاً لما ورد
عنه عليه السلام **« تَنَاجَحُوا تَنَاسَلُوا فَإِنِّي مَبَاهُ بِكُمْ الْأُمَمُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ »** ، وأما ما يقع
من سفلة الناس فلا يصح أن يجعل قاعدة للنهي عما كان عليه عمل السلي
والسلف الصالح من الأمة خصوصاً وأيه **« فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ »**
مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ ^٢ ، لم تسح بالإجماع ، فإذا ملزم العمل بمدلولها ما دام
الكتاب .

نقول في الجواب عن هذا كيف يصح هذا المقال وقد رأينا الكثير من
الأغبياء ودوى اليسار يطردون ساءهم مع أولادهم ، فترى أولادهم عند
أقوام غير عشيرتهم ، لا يعنون شأنهم ، ولا يلتفتون إليهم ، وكثيراً ما رأينا

(١) أى كثيراً (وتصط بصم اللام ومع الناء)

(٢) الناء ٣

اللاء يطردون أبناءهم وهم كبار . مرصاة لسانهم خديبات ، وسيئون ، بنى
لساء عما لا يتطاع ، حتى أنه ربما لا يحمل ارحل منهم على نروح ثنية إلا
ارادة الإصرار ، لأولى ، وهذا شئ كثير ، وعلى حرص عليه أن دوى ليسار
تعمون بما سرد من انتقادات ، لا يمكن إلا أن يقرب . كما هو الواقع . بنى
بماضهم على أسوة . وبوفه حقوق الروحة من تقسم في خيب ليس على
سنة عادلة . كما هو الواجب شرعاً على ارحل بروحه ، فهذه نفسه
تتوى مع عديها من حيث عدم انتقام بحقوق الروحات بوحدة لرعدة كما
أمر به الشرع اشريف . فإذا لا تأير بينهم وبين المسراء في ر كلاً قد
اركب ما حرمة الشرع . وبهت عته مهياً شديداً ، خصوصاً وأن مصرات
جميع الروحات عند الأعياء أكثر منها عند الفقراء ، كما هو العال . فإن
المرأة قد تبنى في ست العى سنة أو ستين بل ثلاثاً بل خمساً بل عشرأ لا
يقربها نروح خشية أن تعصب عليه من يمل إليها ميلاً شديداً ، وهى مع
ذلك لا تستطيع أن تطب منه أن يصنفها خوفها على نفسها من بأسه ، فتصطر
إبنى فعل ما لا يلقى وثقية لعامد الى ذكره من برسة لاء على عداوة
حوبهم بل وأنهم أيضاً موحودة عند الأعياء أكثر منها عند الفقراء ، ولا
تصح المكبرة فى بكار هذا الأمر بعد مشادة أذرة فى غالب المحضات
والبواحي وبصاير شره فى أكثر القاع من بلاد وغيرها من الأقطار
المشرقية

فهذه معاملة عبد الناس عندما ، من أعناء ومفتر . فى حالة نروح
باعدادات ، كأنهم لم يتجهوا بحكمة الله فى مشروعيته ، بل انحذوه طريقاً

لنصرف الشهوة واستحصال اللذة لا غير ، وغفلوا عن المقصد الحقيقي منه ،
 وهذا لا تحيره الشريعة ، ولا يتله العقل ، فاللارم عليهم حبس ما لا يقصر
 على واحدة إذ لم يقدرُوا على العدل . كما هو مشاهد ، عملاً بما واجب
 عليهم بصر قوله تعالى ﴿ قَدْ حَقَّقْتُ أَنْ لَا تَعْدُلُوا فِى أَحَدٍ ﴾ ، وأما أنه
 ﴿ فَانْكَحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ﴾ فهي مقسمة بآية ﴿ قَدْ حَقَّقْتُ ﴾ وإنما أن
 ينصروا من طلب التعدد فى الروحات وما يحب عليهم شرعاً من التعدد .
 وحفظ الأنثى بين الأولاد ، وحفظ النساء من العزائى التى تؤدى بهن إلى
 الأعمال لعبير للأنثى ، ولا يحمى بهن على الإصرار بهن وأولادهم ، ولا
 يطلقونهم إلا مدع ومقتضى شرعى . شأن الرجال الذين يحافظون الله .
 ويوقرون شريعة العدل ، ويحافظون على حرمان النساء وحقوقهن .
 ومعاشرتهن بالمعروف . ويعارفين عند الحاجة فهؤلاء الأفاضل الأنقاء
 لا لوم عندهم فى جمع بين النسوة إلى أحد المباح شرعاً ، وهم وإن كانوا
 عدداً قليلاً فى كل بلد وإقليم ، لكن أعمالهم واضحة الظهور ، تسوحيب بهم
 لئلا العمم والشكر احترى . ويقرهم من الله العادل العزير

خاتمة

(في حتام تفسير آية السقرة ٢٢٧ - التي انتهى بها عرض السورة لأحكام الحياة الزوجية - يقول الأستاذ الإمام)^(١)

من تدبر هذه الآيات وفيهم هذه الأحكام بسجى له سنة مسلمي هذا العصر إلى القرآن ، وطلع حظهم من الإسلام^١

إن الروابط الطبيعية في النكاح والصحف وسائر أنواع القراءة صارت أربث وأضعف - فمن نظر في أحوال مسلمي بلاد ، وبين ما جرى بين لأرواح من المحاصمات والمدارعات والمصارعات ، وما تكبد بعضهم لبعض يحيل إليه أنهم ليسوا من أهل القرآن^١ . بل محدثهم كدبتهم لا شريعة لهم ولا دين بل أنهمهم أهواؤهم ، وشريعتهم شهواتهم ، وإن حال أملاكهم بين انحدار في السلع هي أحفظ وأصط من حال الزواج ، ونسوى في الصفة من روائد الأرواح

إن رجلاً هجر زوجته - وهي بنت عمه ، ولد منها بنت - يعبر دس غير انطمع في امال ، فكان كلما كتموه في شأنها قال لشئ عصبتهما سي وهناك ما هو أدمي من ذلك وأمر^١ ، كالدين يتركون بساءهم غير نققات حتى

(١) الأعمال الكاملة للإمام محمد عبد ج ٤ ص ٦٧٧ ، ٦٧٨

قد يضطربونهم إلى مع أعراضهم . وكالمظلمات المعتدات بالقروء^١ يرعص
أن حبيصهم حسن . فمر اسبون ولا تنقصي عديهم - برعسهم - وما اعرض
لا برم المطلق لتتق طوب هذه لمدة^٢ استقاماً مه^٣

وكالدين يدرون أرواحهم كالمعلقات . لا يمكنهم معروف ولا
يسرحونهم بدحسان ، أو يمددين منهم بالمائل^٤

فأين سه وأين كتاب الله وشرعه من هؤلاء^٥ وأين هم مه^٦

بهم يسوا من كتاب الله في شيء ، ولكن المرئيين أهواءهم يتعمون^٧

١ (القرء - بصم القاف ومكون الرء - مدة الحبيص أو امة بين الحبيصين

ملف عن حياة

الإمام محمد عبده

ومكانته في حركة التجديد

سيرة حياته

ليست هذه ترجمة لحياة الأستاذ الإمام ، فقد وضع حياته العديد من الترجمات ، على أسس متعددة ومتباينة من المناهج الخاصة بالترجمة حياة العظماء والمفكرين والحكماء

وبالرغم من أن لنا العديد من الملاحظات على بعض ما كتب عن حياته من تاريخ - إلا أن المقام الذي نحن فيه ليس مقام الترجمة المستقصية لحياة الخصة ، والعسة بالعبر والنل واندروس ، وإنما الأمر الذي نحن بصدده هو تقديم سيرة موحدة لحياة فتى تطور شديده الإبحار سكتت أحداث حياته الفكرية والعملية ، مرور من أهم فسماتها ، وصعين البد على عوامل تكوين هذه القسمات ، مشيرين إلى درحات التطور التي حدثت به في المراحل التي مرّت بها حياته وفي كل ذلك نحن مستمد من كل ما قرأناه وما كتب عنه ، وباندرحة الأولى يحتكم إلى أعماله الفكرية هو ، بعد الجمع بها - وهو ما أكرهه للمرة الأولى - وبعد لتحقيق المعنى بخصوصها كي نمر عن بصوص غيره - وهو ما كتب به أيضاً للمرة الأولى - وهذا الأمر - بلداً اننا لا تصحيح لعديد من تواريخ الأحداث الفكرية واعتمده لي شهديه - حياته ، واشى أخطأ في كثير منها من كيواله وعه بعض الترجمات وقد أدينا على هذا التصحيح بصدنا واحد ما جمع أعنده ونحسمها ، ومن ثم

اكتمال معالم فكره ، في حركته وبطوره ، ما أحاطه بذلك من تقديم دراسة
عن فكره لاساسي والاجتماعي ، يعتقد أنها قد حمت ذلك الحدس والتحفظ
الذي لازم الحديث عن هذا الجانب من آثاره ما يقرب من قرن من الزمان^١

فمعالم حياته العسكرية والعمية التي يقدمها لها ، هي ثمرة جهد من سبق
في الترحمه له ، وتلك الإضافات الأمامية الجديدة التي يقدمها جمع أعماله
وتحقيتها ، ومثيرة هذا الجمع والتحقيق من تقديم لصورة انديفية
ولتكاملية عن أحداث حياة هذا الشكر الكبير

أما صفحات هذه السيرة فإنها تتسلسل مع تطور حياة أبي ترصه معها
وقسماتها تسجل مراحل هذا التطور ، ولتقدم لنا عن هذه الحياة صفحات
ست

١ - تكوين صباه : والفترة التي كان يصده فيها عن طلب العلم ذلك سهج
حامد الذي كان عليه التعليم ، لأزهر في ذلك الحين

٢ - إشرافه التصوف التي اجتذبه بواسطتها حال أبيه الشيخ درويش حصر
فمنحه بها ثقة في امكانه تحصيل العلم وضرورة اتعنه وحدوه

٣ - قيادة جمال الدين الأفغاني له من درب التصوف والتسلسل إلى ساحة
الفلسفة والحكمة والعمل لاساسي في سبيل الوطن والشرق والإسلام

١ - لم يشأ لأجله على كل حال ، بالتصوف فليست الأعداد الكمية بلام محمد عنه ،
وهي نسي جمعها وحققها وقد نالها دراسة مستفيضة عن فكره السياسي والاجتماعي
شرية - في سنة ١٩٠٤ - بواسطة العربية بدمشق - بيروت - ١٩٠٢ - ١٩٠٤ - د

٤ - المرحلة الأولى : التي حمل فيها منولة دعوة الإصلاح عصر ، بعد
فى جمال الدين ، ولكن منتهجه الخاص والتميز ، وما انتهت إليه من
مشاركته العربيين فى الثورة ، ثم السجن ، والنفى ، بعد هريمتهم فى سنة
١٨٨٢ م

٥ - مرحلة النفى : ورحلته من الشرق إلى الغرب ، ثم من العرب إلى
الشرق والعودة إلى مذهب الأصلى الخمر فى طريق الإصلاح

٦ - العودة من النفى : وتسوؤه مكان الصدارة الفكرية فى العالم
الإسلامى ، بعد أن مجتحت السلطنة العثمانية فى سجن أساده الأفعابى فى
قفص الذهب والحواشيس بالآشانة ، حتى لفظ فيها نفسه الأخير !
فهى إذا « بطاقة حياة » من مت صفحات

- ١ -

ولد « الشيخ محمد عبد حسن خير الله » فى قرية « محلة نصر » بمرکز
« شبراخيت » من أعمال مديرية (محافظة) « البحيرة » فى سنة ١٨٤٩ م (سنة
١٢٦٥ هـ) فى أسرته تعتبر بكثرة رجالها ، ومقاومتهم لظلم الحكام ، وتحمليهم
فى سبيل ذلك العديد من التصحيات هجرة ، وسجناً ، وشرباً ، وموتاً ،
وصيام ثروة وهو يحكى عن هذا الأمر فيقول إنه قد سمى واش بأهلى
« عند احكام بحجة أسهم بمن يحمل السلاح ، ويقتل فى حربه الحكام
وأعوانهم عند تنفيذ المظالم ، فأخذوا جميعاً ، ورحلوا فى السجون واحداً بعد
وحد . ومن دخل منهم السجن لا يخرج إلا ميتاً ، وكان حدى « حسن »
شيحاً بالبلد ، وهو الذى بقى من البيت مع ابن أخيه إبراهيم »

عدمه هذه لشاة الاعرار بالمحد والأصالة . وعده ارتبط بين هذه الأصالة وبين معنى واشرة . وانفس باحرامه على أهل شراء . خصوصاً اسمرتين منهم ولعاطيين عن بكثاءة . ويقصاً النفس بهذا الاحترام على حكم انطائين ولقد لمس الأنعاسى فيه هذا خلق السامى متدله " هل سى بده أى أبناء مبره ب " وقال عنه احد بن عباس " انه مدحل على كانه مبرور " +

تلقى تعليمه الأوسى بشرعة ولكانة . وحيد لشرال - بالترية - وبه دت وهو فى السابعة من عمره ثم ذهب إلى " جامع الأحمدى " بطنطا لحضره هناك دروس بحوند لشرال الكريم فى سنة ١٨٦٢م (سنة ٢٧٩ هـ) بدأ فى سنة ١٨٦٤م (سنة ١٢٨١ هـ) بلى أول دروسه الأزهرية فى " جامع الأحمدى " بعد أن سكمل بحوند التشرال وكان أساليب المدرس العقيمة قد صدته عن قبول لدروس . فقرر تحرير دراسه بعد عدم من شروعه فيها ، وعاد إلى القصرية سنة ١٨٦٥م (سنة ١٢٨٢ هـ) وتزوج ، وعمره على العمل بالدراسة مع تبه وإخوته ولا يفتاع عن سبب تعليم ولكن ولده رفض دت . وقرر إعادته إلى " جامع لاحمدى " فى نفس العام

- ٢ -

فى هذه المرة تلقى دشيخ دروسن حضر . حل وده - وهو حشوى كـ

حضر به " هنا فى جامع مد حاشى فى مد حاشى لده بجهه فى مد حاشى
عمره " ١٨٥٩م

عبي اتصال بالروية المؤسسة ، وألقى له بعض من حكمة الصوف ، وقد
 إلى شيء من سنوك الصوفية ، فعادت إليه أروعة في صلب بعمه وعدد إلى
 " جامع لاحمدى " سنة ١٨٦٥م (سنة ١٢٨٢هـ) وقد أسكر في الدخات
 إلى شهره كى مستحق ما جامع لأمره . ونحت تأثير بصوف حدث ديت
 الذى صوره نعت أروعة عندما كتب ليقول " فى يوم من شهر رجب من
 نعت سنة ١٢٨٢هـ) كبت أقالع من الطلبة وأقر بهم فى " شرح
 الررمي . ثم أبى سامى شخصاً شداً بكتور من وبت ندين بسوهم
 بالحاذيب ، فلما رفعت رأسى إليه قال ما معناه : ما أحنى حلواء مصر
 أصعب . فبتت به فى جنوى اسى معك ؟ فبتت سحر به من حد
 وحده . ثم بصرف فعددت تلك التور إليها ما فبه فى بحمدى
 على طلب العلم فى مصر ، دون طنطا :

ذهب إلى (رهبر - مصر -) فى شهر رجب سنة ١٢٨٢هـ . ثم رجع
 ١٢٨٢هـ

كان بالأمر يومه حرب شرعى محافظ وحرب صوفى فى
 محافظته من شرعى . وحضر محمد عمده دروس كل من حربين . فسمع
 من الحرب الشرعى محافظ دروس فتاوى عليش ورفاعى
 وأخرى وأطر بسى . وأجراوى . ولكنه تنبى فى حرب الصوفى
 وكان رسده لشيخ حسن رصور الشوفى سنة ١٨٩٢هـ . سنة ١٣١٠هـ)

(١) بحصى لأب دالعماد أبو عبد ساريج ويحمده سنة ٩٦٥ هـ

صاحب مطومة ، روض القلوب المستطاب ، وكان من هذا الحرب الشيخ
حسن الطويل ، والشح محمود البيوي

-٢-

زار الأعنبي مصر للمرة الثانية ، وطاب له المقام بها في سنة ١٨٧١ م (سنة
١٢٨٨ هـ) فاقبل به محمد علي ، ولأرم محله مد شهر للحرم من ذلك
العام^١ وودع لذلك حلقات الدروس الأهرية العسمة بأرحورة نظمها
وقال فيها

لو كان هذا وصفهم ما شبعوا

بل وقتهم في حياء ريد ، ضيعوا

ظفروا بأن العلم علم القبول .. لا

واقه ، بل علم القلوب فضضلا

اشتمل به الأعنبي من « التصوف والتسك » إلى « الفلسفة الصوفية »

وكان الأعنبي يقول « التصوف إن لم أحسن ، وأطاز اسحة ولرد

المحد فهو صوفي » من جنس في قهوة « ماني »^٢ وشرب اسنة فهو

فيلوف^٣ »

(١) مطى الأسناد العقاد مقول : إن الإمام لقى الأعنبي في سنة ١٨٦٩ م وهي السنة التي

حدث فيها رياره الأعنبي الأولى والعصية لمصر ، وهو خطأ منه بأربع الإمام منه بدء

اتصله بالأعنبي

(٢) قهوة « ماني » ممان العنة القصراء ، بالقاهرة . كانت مقر مدوة لأعنبي مع عريده

كتب مقدمة « لرسالة الواردات » الفلسفة ، ابي أملاهي الأعماي سنة ١٨٧٢م (سنة ١٢٩٠ هـ) ، وهذه المقدمة هي أول الآثار الفكرية التي حققت لنا من تراثه (وهي لم تُنشر إلا بعد وفاته)

أول ما نُشر باسمه كان « بالأهرام » في سنة الأولى سنة ١٨٧٦م (سنة ١٢٩٣ هـ) وكان لا يزال يترم السجع في أسلوبه . ومنه يومئذ كانت سمعة وعشر من عاماً

دخل امتحان العالمية في سنة ١٨٧٧م ؛ (١٣ جمادى سنة ١٢٩٤ هـ) ، وبالحا من الدرجة الثانية ، وكانت سه ثمانية وعشرين عاماً . ولولا إصرار رئيس لجنة لامتحان الشيخ محمد مهدي العاسي - شيخ الأهرام - على بحجه برسم لأن بعض لأعضاء كانوا قد توصوا على إسقاطه ، لآرائه وصحبته لجمال الدين الأعماي .

واصل بعد تخرجه تدريس كتب المنطق ، والكلام مشوب بالبدعة في الأهرام . وقد كان حتى قبل تخرجه يعد على صفة الأهرام أثناء دروس الأعماي في مدرسته ، والكاتب ابي سرحه زرع عبيها . فقرر لهم (إيب عوحي) في المنطق ، و « شرح العقائد السنية » بعد التمهيد في مع حواشيه ، و « مقولات السجاعي بحاشية العطار » وغيرها . وعقد في بيته درساً شرح فيه بعض الطائفة بعض المؤلفات الفكرية الحديثة والخدمة ، مثل « الصفحة الأدبية في تاريخ غدا لممالك الأوروبية » للوزير السري « فرساو حبرو » ، « تعريب الحواجة نعمة الله خوري » ، وقرظه في « الأهرام » هو وأستاذ الأعماي وكتب « بهديب الأخلاق » لاس مكيوه

في سنة ١٨٧٨م (واحد من سنة ١٢٩٥هـ) عين مدرساً بمدرسة في
بغداد. فشرع على طلابه مقدمة من حدود. وكتب فيه كتاباً سماه
أصوله. هو العلم الاجتماع والعمران. وعين مدرساً بغيره في
مدرسة الآس والإدارة

استمر مع أساتذته لأفندي في تنظيمات سياسية كثيرة من شأنها
الأفندي نفسه. فدخل مأمونة أو كتاب حسنة سمعة إلى حد كبير
بترشد. بل دور الذي تمت به في أوروبا في العصور الوسطى من سنة
لأنه وسطية بآثاره. وسمعتها في ميادين كثيرة وتحرر. وبعد
بعده انتخبته برحلي عمر في روبر السحب العلمي. وكرم عظماء من
برقيات رجال دين محافظين. ورفعتها بمراتب في "مدرسة" حربية.
واسمها. ولما كان في سنة ١٢٩٥هـ في بغداد على أن يكون قد
ظهر بعد في قضاة الشرق العربي بمصر. به كان حركة تصهيرة
حديثه قد ظهرت بعد. ولا كشفت بوجه. سبوتية بعمية بسنة
لنفسه. ومع كل ذلك فقد كان عليه فيها. مع مائة عدد ختم
بها. بالاسم. وبعثها إلى الأخص. ورحله لا حزن. وحدث
مع أساتذته لأفندي في حرب. فوصي آخر الذي كان بغيره
بمصريين. "في لا بالأخص. ولا بغيره. والذي ضم إقطاع بوضع
لشدة من طفت مصر في ذلك حين

أمر أعماله المكونة في هذه المرحلة. بعد دروسه وبدرسه. عقالاته في
نصفه. وهي "تاريخ حريته الأهرام" و"لكنه وعدم" و"العلم

للكلامية وندعوه إلى معلوه العصرية . . وتقدمه شريط لأفندي بكاب
 «الصحفة لادنية» كما صاع في هذه المرحلة لعدد من در استاده لأفندي .
 مثل حاشيته على شرح لدواني لمعتقد العصرية . وفلسفة لتربية . وفلسفة
 الصناعة . ورسالة لتورذات . وصاع أيضاً الرسالة لى ترجمها على دات
 سارث . وشرها بالأهرام بعزاز (المذير الإنساني والمذير المعنوي الروحاني)
 واهم قسمة تمر بها تساؤله عن اشاء غيره . من صاع بهم أفكارهم
 وأمايهم . في هذه المرحلة . هي السجع . فلقد كان يسجع عند نشئ .
 ويتحلل عندما يصوغ أفكار ونماي الآخرين الذين لا يسجعون

- ٤ -

في يونيو سنة ١٨٧٩م (سنة ١٢٩٦هـ) نني لأفندي من مصر . وعرب
 الإمام من صاحب المدرس في مدرستي در العلوم وأسس وحدد
 بقامته تفرقة « محلة نصر »

في سنة ١٨٨٠م (أومت سنة ١٢٩٧هـ) استصدر رياض باشا - سطر
 النظر - عو من حديق توفيق عن الامام ، واستدعاء من تفرقة . وعينه محرراً
 ثالثاً في « اودائع مصرية » . استقبل كتابه بها في ١٩ يوليو سنة ١٨٨٠م .
 وفي ٩ أكتوبر من نفس العام عن رئيساً لمحرريها ، محرر أول للصحفة
 العربية برسمة . وموسى مستريه برفقة على امصوغات

في ٢٨ مارس سنة ١٩٨١ و ٢٨ ربيع الآخر سنة ١٢٩١هـ ، نني
 بحسن لأعلى للمعرف العمومية وعن الإمام عصفو شه

في هذه الفترة أُبعد عن الاشتغال بالمدرس . وعمل بالصحافة والسياسة . وذلك سرراً اختلافاً عن الأفعاني في وسيلة المهنة بالشرق وشرقيين (فهو عندما يدرس لا يحتج عن الأفعاني إلا في درجة الميل إلى القسوة . ولكن عندما يعمل بالساسة العليا والمباشرة يبدو الفرق بينهما واضحاً فرق المصلح من الثوري)

مصمم مع الحرب الوطنية الحرة إلى العرائس بعد مطهرة عمدين في ٩ ستمبر سنة ١٨٨١م ثم ألقى بكل قواه في الثورة بعد المذكرة الثانية «الإحسانية» لفرنسة : إلى مصر في يناير سنة ١٨٨٢م عندما مهددت الأحصار لأحسة استقلال مصر . وظل في مكانه من مسئولية والقناعة مع لثور حتى هزيمة الثورة في ستمبر سنة ١٨٨٢م

بعد هزيمة الثورة سجن ثلاثة أشهر . ثم حكم عليه بالنفي ثلاث سنوات بدأت في ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٨٢م . ولكنها امتدت إلى ما يقرب من ست سنوات

أمر أعماله الفكرية في هذه المرحلة هي مقالاته ، وأعمالها شر في «الوقائع المصرية»

- ٥ -

ذهب إلى بيروت : عاماً في ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٨٣م ، ١٣ صفر سنة ١٣٠٠هـ . وكانت سنة بزمته أربعة وثلاثين عاماً ، فأقام بها نحو عام . حتى دفعه أسدده لأفعاني أبي المبحي به في باريس في أواخر سنة ١٨٨٣

بحكم لأماد العقار لصحة سنة ١٨٩٥م تاريخاً بهذه المرحلة

من حجرة صغيرة متواضعة فوق سطح أحد مدور باريس أحد يعمل مع
 لأفغاني في إخراج حريدة "العروة الوثقى" لسان حال جمعية "العروة
 الوثقى" سرية التي قدم نصيبها في بلاد الشرق، وخاصة مصر والهند
 فصدر منها ثمانية عشر عدداً. أوجها في ١٣ مارس سنة ١٨٤٤م (١٥
 جمادى الأولى سنة ١٣٠١ هـ). وكان عمله في هذه الحريدة عمل "المحرر
 الأول" (رئيس تحرير)

شغل في تنظيم "العروة الوثقى" السري سبب نائب رئيس
 (لأفغاني) ومارس العمل بسطفي السري وتنتل بهذه الصفة في بلاد
 كثيرة، بعضها في أوروبا. وبعضها في الشرق وكانت كثير من رحلاته
 هذه سرية. ودخل مصر في هذه الفترة سرّاً سنة ١٨٨٤م أثناء شهاد
 ثورة المهدي في السودان. وبشر قيادة عمل الجمعية السرية وكسب في
 هذه الفترة عدداً من برسان سرية في بعض فروع المنظمة

ر "لندن" داعياً لوجوب حلاء لإخلاء عن مصر، وثقى بورير حربية
 الإمبري ووجوء البرد والصحاحه وراى العام

بعد توقف "عروة الوثقى"، وبأنه عن العمل السياسي المباشر كوصيه
 بمهضة الشرق. عادر باريس إلى تونس، ومنها إلى بيروت سنة ١٨٨٥م.
 على أمل العودة إلى مصر ثانية

١ هذه خبطة ذكر عمره لاوي في شرح الآلة لانه سنة ١٩٠٠م وبصلاية في
 حديثه عن فكرة السياسي وعمله السياسي في هذه عره في مكه در دك في قدم
 به لأعماله المكمدح ١ عن ٧١ ١٣

في هذه الفترة أسس جمعية سرية لتقريب بين الأدباء ، شارك فيها عدد من رجال الدين المستبشرين ممن ينتمون إلى الأدباء السماوية الثلاثة ، وكان يرى « أن أصول تلك الأدباء والمذاهب حق ، ثم صرنا عبيد لباطل ، فنعصها ثابت عما فيه من الحق ، ونعصها عما وضع له من لفظه خوفاً من أن يكون ولا اجتماع ، فالظلم حق ، وهو ثابت باق مداته ، وما في الجمعية أو المذهب من الباطل نابع له باق به . مع عدم معارضة أهل حق بما فيه من الباطل ، وأن لتقريب بين الأدباء عما جاء به الدين الإسلامي : **قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ** » (١) إن لقراء - وهو مجمع أدباء - بتقريب بين المسلمين وأهل الكتاب ، حتى ينظر المتأمل فيه أنهم مهم - لا يحتشون عنهم إلا في بعض أحكام قليلة . ولكن عرص على الدين رواد أوجب عليه أعداؤه بالاسون ثبات أحيائه فأفسدوا قلوب أهل له »

وهي بيروت مارس العمل الثقافي والتربوي والسكري ، إلى جانب قس من لعمل سياسي مباشر بحكم اتصالات التي كانت لا تزال قائمة به وبين الأفعابى وتنظيم « العروة الوثقى

ومن مقالاته السياسية في كسب بيروت ، رسالة لبر صمويل بيكر في السودان ومصر وإكثرة ، و « مصر وجريدة حنة » و « مراسلات » ، و « مصر ومحاكم الأهلية » ، وبعض الرسائل بعدد من سياسة وروحانيات ، ومنها أرسل بعض آراء الأفعابى وتنظيم « العروة الوثقى » في السياسة الشرقية نشرت دون توقيع في « الأهرام » ، الإسكندرية ، وفي نسخة

السياسي هذا كان مبثراً بحظ " لعروة الوثقى " في بغداد الصريح وهاشر
للإنجليز

ومن مقالاته الاجتماعية في هذه الفترة مقال " الانتقاد الذي كسبه في
مجلة " ثمرات الفنون " .

بررت في سبوت جهوده التربوية وأعماله الثقافية والفكرية فكتب
(لائحة إصلاح التعليم العثماني) و (لائحة إصلاح اعظم اسورى) .
وشرح في كتابه (لائحة إصلاح التربية في مصر) . كما شرح في تحقيق
كتب ليرث العربي الإسلامي ، كرائد للمحققين العرب في العصر الحديث .
فحقق وشرح (مقامات بدیع الزمان الهمداني) و (نهج سلاعة) . وانتم
في لتحقيق منهجاً علمياً جديده في تقديمه مقامات بدیع الزمان الهمداني
كما عرّف في المقام الذي كسبه حول كتاب "نوح بن ميسوب بنو ابي
عن النهج العلمي في نقد النصوص وتحقيق كتب ابي أصحابها وهو
لنهج الذي استخدمه من بعد ذلك الدكتور طه حسين في كتابه " في اشعر
الحاهسي " (٢)

كما أنتم في سبوت كذلك ترجمة " رسالة انرد علي الدهريين " للأفغاني
عن الفارسية تباعده نابع الأفغاني عارف أميدي نورب " وصدرها
بترجمة هامة عن أستاذه الأفغاني

اشعر بن تيريس في (المدرسة للسانة) مبروت سنة ١٨٨٦م) سه

١ / اعظم لأعمار كرامه للإمام محمد بن عبد ج ٢ ص ٢١٤ - ٢١٥

(٢) المصدر السابق ج ٢ ص ٢١٦ - ٢٢٥

١٣٠٣ هـ) فانتقل بها من مدرسة شه اشداثيه إلى مدرسة شه عالية ومن
 لكتب أبي شرح فيها (نهج لئاعة) و (ديوان احماسة) و (إشارات من
 سيب) و (كتاب الشهديت) و (معية الأحكام العدلية العثمانية)
 كتب تلقى فيها دروس ابنو حمد التي تحولت بعد عودته بمصر إلى (رسالة
 لتوحيد)

بدأ بعسير القرآن تبيع عتلي حدث له سبق في لشرق مد نقطته . طلق
 فيه مبيع أستاذة لأفندي . وكان ذلك بمسجد العمري ببيروت . فكان يعتقد
 درسه به ثلاث ساعات في الأسبوع . واحصلت درسه خدا حركة فكرية
 وثقافية هائلة . حتى أن مشيرين من المسيحيين كانوا يحضرون على باب
 المسجد لسماعه . وما حلت صوصاء الشارع دون محاضراته بل طلبوا منه
 السماح بهم بدخول مسجد ساعة حديثه . فسمح بهم بأوفوف دخل
 مسجد . في حوز لسان ١٤ . واستمر دروسه هذه في لشير حوالي
 الستين . ولم يسجل لنا منها شيء .

في بيروت بروح من روحته شابه . بعد أن توفيت روحه الأولى
 سعى من بيروت إلى أصفهانه كي يطلبوا له العتو سعودي من مصر
 وكان تلميذه سعد رعتو يبع على لأسيرة دارلي حبيب فاضل كي تستخدم
 بتودده عند كرومر لعتو عن الإسلام . وسعى لذلك أيضاً لشجع على لشي
 وإدري أحمد محار داش . وكان المصير بالشفرة . وعند قبع كرومر
 بأن الإسلام من بعض بالسياسة . وأنه سيقصر شفه على لعمل اسروري
 ولشفي ونشكري مستحده سودة في مسطرة رعتو من حديقو بوفيق . فعاد
 الأستاذ لإمام إلى مصر في سنة ١٨٨٩ م (سنة ١٣٠٦ هـ)

عندما عاد الإمام إلى مصر أحد لعمه سكناً في شارع " الشيخ ربحال " بالقرب من قصر عابدين . ولما رآه صديقه عبد العزيز أمدي سبطر الطرابسي ، وسأله عن سر احبائه هذا المكان للسكنى ، قال " حتى ساطح عابدين ساطحة " ١٩

كان يدرك أن الود المتقود به وبين الخديو توفيق سفل معبوداً ، فسلك طريق العلاقات لماشره مع اللورد كرومر . وقدم إليه مباشرة - اللائحة لتنى كنها لإصلاح التربية والتعليم بمصر

أراد أن يمارس عمله المحبب ، وهو التدريس ، وخاصة في دار العلوم برفص الخديو توفيق ، حتى لا سح له فرصة تربية الأحيال الجديدة على أساس من آرائه وأفكاره ، وعنه الخديو سنة ١٨٨٩م قاصياً محكمة " سه " ، كي يسعه عن الصاهرة وعن التدريس - فقبل على مقصص - ثم نقل إلى محكمة الرفارتي ، ثم محكمة عابدين ، ثم ارتقى إلى منصب مستشار في الاستئناف سنة ١٨٩١م

في هذه الفترة دارت مراسلات قليلة به وبين الأفعابي في لأسانة ، بعد أن استقر بها سنة ١٨٩٢م ولكن موقف الإمام من السياسة والتحير حسب عنه عصب أستاذة . ولقد انقطعت المراسلات بينهما بعد أن عنه الأفعابي أكثر من مرة على حدره وحرفه ، وتهمد بأحسن . وكتب به مرة يقول به " نكتب إلى ولا تضى " ويعتد الأفعاب " من عدى " وب كلال قلب وكثير " كرم من يرى العالم العوي ، ولا تكن صيباً شموع " ١٩

وقال به في رسالة أخرى إن الرسالة م وصلت ولا يست له
موضعها . وحلاً لك قوتى به شك ١١٩ وبع الأمر إلى حد توقف
الإمام عن رثاء أساده في لصحف عندما مات في ٩ مارس سنة ١٨٩٧ م .
واكتفى بـ حر عليه . وقد إن ولدي أعطاني حياة بشر كى فيها « على »
و « محروس » ، والسيد جمال الدين أعصمى حباً شارك به محمداً
وبراهمة وموسى وعيسى . ولأولياء وتديس . ما رثه بالشعر لأنى يست
بشاعر . ما رثته بانشر لأنى لست الآن باشر ، رثته بالوحدن والشعور
لأنى إنسان أشعر وأفكر ١٢ .

* بعد موت الخديو توفيق . وتبني الخديو عباس حلمى الثانى السلطة ،
قامت مرة من الوفاق بين الأساد لإمام وبين العرش . وكان أساسها أن
لإمام أفتح الخديو بأن معاونه فى العمل لإصلاح المؤسسات التعليمية
واسر بونه والأحمايه الثلاث الأحر . والأوقاف . والمحاكم الشرعيه
وفى سنة ١٨٩٥ م (٦ رجب سنة ١٣١٢ هـ) شكل مجلس إدارة الأهر
برئاسة شيخ حوزة الواوي . ودخل فيه الأساد الإمام والشيخ عبد الكريم
سلمان ممثلين للحكومة . وكان حريصاً على أن يسر هذا المجلس وفق لائحته
وقوانينه . لا عشيته الخديو وحاشيته . وقال للخديو يوماً أمام أعضاء المجلس
« إن مجلس إدارة الأهر لا يعرف لعمركم أصراً عليه إلا بهذا القانون الذى
بين يديه . دون الأوامر الشفهية التى يدعها عكم من لا يثق به المجلس ،
لخالفه لفاؤكم »

* صطفت مساهمة الوفاق به وبين الخديو عباس بنعامين أساسيين

أولهما : ملهيب الإمام المفضل في السياسة إراءه الإنجليزي ، والذي حمده يهاندن كرومر وسلطة الاحتلال - فلا يعسر معركته المباشرة صدهم - وإنما صد العقبات التي تحول دون إصلاح الأرهر ، والأوقاف ، والمحاكم الشرعية ، والتربية والتعليم ، وهو الموقف الذي رضى عنه الإنجليزي ورحوا به - لأنه سح لهم الهدوء والاستقرار .

وثانيهما . معارضة الأساد الإمام وحسن ناشاع صم لمطامع الخديو في أراضي الأوقاف ، عندما أراد استبدال بعض أراضي بأخرى من أراضي الأوقاف - وبذلك سهت فترة الوفاق هذه إلى مرحلة من احذر والعداء ، استمرت من سنة ١٩٠٢م حتى وفاة الأستاذ الإمام

* في سنة ١٨٩٢م (سنة ١٣١٠هـ) اشترك في تأسيس « الجمعية الخيرية الإسلامية » التي تهدف لشر التعليم وإعانة المكويين . وتولى رئاسة هذه الجمعية في ١٩٠٠م (سنة ١٣١٨هـ)

* في ٣ يونيو سنة ١٨٩٩م (٢٤ محرم سنة ١٣١٧هـ) عُيِّن في منصب معني الديار المصرية - وتعل لهذا المنصب أصبح عضواً في مجلس الأوقاف الأعلى ، وسعى إلى إصلاحها ، وإصلاح المساحد بوضع ونضيق اللائحة التي صممها أفكاره لإصلاح هذا المرفق الإسلامي الهام

* في ٢٥ يونيو سنة ١٨٩٩م (١٨ صفر سنة ١٣١٧هـ) عُيِّن عضواً في « مجلس شورى القوانين »

* في سنة ١٩٠٠م سنة ١٣١٦هـ أسس جمعية حساء كتب العربية ، فحققت ونشر - عداس - دار الكتب الإسلامية مكتبة حساء

وشهد الإمام في عمل هذه الجمعية بأشخصه محظوظاً ، وسيسكن
بجانبها ، ومن سنة ١٢٧٠ هـ والسلاطين والقضاة لهذا الغرض ، ومقاسة السج
المحظوظة والشرح وتعليق على هذه الآثار الفكرية الهامة

* في هذه الفترة من حياته سافر إلى خارج مصر عدة مرات إلى
الشام ، وبني أوروبا أكثر من مرة ، أشهرها رحلته إليها سنة ١٢٧٣ م / سنة
١٣٢١ هـ ، ومنها عرج على تونس وأحرار ، ثم صقمة وإيطاليا كما
سافر إلى السودان في لمدة من ١٨ حتى ٣١ يناير سنة ١٢٧٥ م

سافر في هذه المرحلة يبقى دروسه في القرآن الكريم ، جامع الأزهر من
بوينو سنة ١٨٩٩ م (شهر المحرم سنة ١٣١٧ هـ) ، واستمر في بقائه نحو
ست سنوات ، أي حتى وفاته ، وبلغ في التفسير من أول القرن حتى الآن
١٢٥ من سورة النساء ، وكان الشيخ رشيد رضا يدرّس ملخصاً في لدرس
لهذا التفسير ، وبعد عام من ذلك أحدث بشره مجلة « الحار » (عدد محرم
سنة ١٣١٨ هـ مايو سنة ١٩٠٠ م) ، واستمر بشر فيها شهراً حتى عددها
الخامس من سنتها الخامسة عشرة (٣٠ جمادى الأولى سنة ١٣٣٠ هـ ١٧
مايو سنة ١٩١٢ م) وبعد ذلك أخذ رشيد رضا بواصل التفسير منفرداً
بالعمل فيه

* من أبرز أعماله الفكرية في هذه المرحلة فتاويه ، وأحاديثه للصحف
والمجلات ، و « رسالة التوحيد » ، وتحقيق وشرح « البصائر الصورية »
لنطوسي ، وتحقيق وشرح « دلائل الإعجاز » ، و « أسرار البلاغة »
للبحر حاشي ، و « لرد على هاسونو » ، ومفالات الاصطفياد في التصار

والإسلام - « الإسلام والنصرانية ، مع العلم والمدة » - انتهى رديها على فرح
 أنطون سنة ١٩٠٣م - و « تقرير إصلاح المحاكم الشرعية » سنة ١٨٩٩م
 والفصول التي شارك بها في كتاب « تحرير المرأة » لقاسم أمين سنة ١٨٩٩م ،
 والفصول التي شرع بها الترجمة حياته ، ومقالات « المستند العادل » ،
 و « الرجل الكبير في الشرق » و « آثار محمد علي في مصر » ومجموعة
 ملاحظاته وأرائه حول الثورة العربية ، سواء منها ما كتبه في مشروعه
 لتأريخها بطلب من الحديبو عاس ، أو ما كتبه لصديقه القديم « بلس »
 وأيضاً ترجمته لكتاب « التربة » لهربرت سبسر عن العرنة التي نعتّمها في
 هذه المرحلة من حياته وكذلك وصيته الترموية التي أملاها بالفرسة في
 مرصه الأخير على « الكويت دي جرنفل » ، نشرها في كتابه « مصر
 الحديثة »

في مارس سنة ١٩٠٥م (محرم سنة ١٣٢٣ هـ) استقال من مجلس إدارة
 الأزهر احتجاجاً على مؤامرات الحديبو عاس التي حمال بها دور سير
 الإصلاح في هذه الجامعة الكبيرة

وفي الساعة الخامسة من مساء يوم ١١ يوليو سنة ١٩٠٥م (٧ حمادى
 الأولى سنة ١٣٢٣م) توفي الأستاذ الإمام بالإسكندرية عن سبعة وخمسين
 عاماً وعن ثلاث بنات وعن حياة فكرية خصّة وحيثود في البرية
 والإصلاح ومواقف تجسّد عظمة الإنسان المصري ، وكرباء لا يمكن أن
 تموت . . فلقد كان عقلاً من أكبر عقول الشرق والعروبة والإسلام في عصرها
 الحديث والموت إنما يصب الأجسام ، أما هذه العقول المفعالة فياها لا
 تموت !!

الإصلاح الدينى

(يجب تحرير الفكر من قيد التقليد ، وقهم الدين على طريقة سلف هذه الأمة قبل ظهور الخلاف ، والرجوع فى كسب معارفه إلى ينابيعها الأولى .. والنظر إلى العقل باعتباره قوة من أفضل القوى الإنسانية ، بل هى أفضلها على الحقيقة)

محمد عبده

فى أخريات حياة الأستاذ الإمام ، وعندما شرع فى كتابة فصول ترحم فيها حياته ويسجل بها سيرته ، حدد الأهداف التى ارتفع بها صوته ، وسلك فى مسيل تحقيقها جهده وحياته ، فى ثلاثة أهداف

١ - الإصلاح الدينى : وتحرير الفكر من قيد التقليد

٢ - والإصلاح اللغوى : جعل حاصرنا اللغوى والأدبى امتداداً بعصرنا الذهبى ونحطى عصور الركاسة والمعجم التى غرق فيها أدنا فى الشكليات والزخارف ، والمحسنات ..

٣ - والإصلاح السياسى (قل أن يهجر السياسة ، ويتصرع للهدفين الأولين)

والرجل قد حدد هدفه من الإصلاح الدينى عندما قال عنه : به يعنى

وتحرير الفكر من قيد التقليد ، وفهم الدين على طريقة سلف هذه الأمة قبل ظهور الخلاف والرحوع في كسب معارفه إلى يديها الأولى ، واعتباره صمم مورس العقل لشرى لتي وضعها الله لترد من شططه ، وتقلل من خلطه وحيطه ، لتم حكمة له في حفظ نظام العالم الإنساني ، وإبه على هذا انوحه سعد صديقاً للعلم ، باعشاً على البحث في أمرار الكون ، داعياً إلى حرم لحنائق لئنة ، مسألاً بالعمول عليها في أدب النفس وإصلاح العمل ، كل هذا أعده أمراً واحداً .

وقد حانفت في الدعوة إليه رأى الفتى العظيمين الدين يتركب منهما جسم لأمة طلاب علوم الدين ومن على شاكلتهم ، وطلاب فتون هذا العصر ومن هو في ناحيتهم ^(١) .

وحن لا يريد أن يقص في عرض الباء الفكرى شبه المتكامل الذي أقامه الأستاذ الإمام في هذا الميدان ولكن الذى نود الإشارة إليه هنا هو تقدير الأستاذ لإمام للعقل الأساسى ، ومكانته ، وقدراته في البحث والظفر والوصول إلى حقائق الأشياء في هذا الكون وهذه الحياة حتى أنه قد جعل منه المرتكز الأول والأساسى للنشاط الإسلامى في حقل الترسمة والتعليم وهذه لإشارات لتي نود إبرادها هنا عن مقام العقل في الإصلاح الدينى عند الأساد الإمام ، يمكن أن نوحها في عدد من النقاط وذلك مثل

١ - إعلائه شأن العقل في تفسير القرآن : وهو كتاب الدين الأول والأساسى ، ورأيه في وحيه أن يفرح الدين برندون بمفسر القرآن نفسه حديثاً مستنير ، أن يفرحوا حاسماً ، رؤية ، لسابقين من المفسرين ، وأن

(١) الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده - ج ٢ ص ٣٠٨

يتزودوا فقط بالأسلحة والأدوات الدفوية ومعلومات لسيرة النبوة ، ومعارف التاريخ ، الإنساني عن حياة الكون والشعوب التي يعرفون لها ، انكرهم فهو يعتبر ان « رؤية » المفسرين السابقين قد ارتفعت بالمستوى العقلي ودرجة العلم التي بلغوها وتحصلت لمحتمااتهم وبياناتهم للثقافة ، وليس بالضرورة أن يكون عقلا واقعا عندما بلغوه فقط ، ولا أن تكون حصيتنا الفكرية هي فقط ما حصلوه . وهو لذلك يحدد منهجه في تفسير القرآن ، ويدعو إليه عندما يحاطب أحد أعضاء جمعية (العروة الوثقى) ، فيقول له « داوم على قراءة القرآن ، وتمهم أوامره ونواهيه . ومواعظه وعبره . كما كان يتلى على المؤمنين والكافرين آدم النوحى ، وحاذر النصرانى وحذره للتفسير إلا أنهم نظف معد عاب عنه مراد لعرب عنه ، أو رسالتهم معد ما حذر حتى عليهم متضمنه ، ثم ذهب إلى ما شحشفت نقره بيده . وحمل بسبب على ما يحمل عليه . وصم به ذلك مضاعفة السيرة النبوة . وفقاً عند تصحيح المعقول ، حاذراً عسك عن الضعيف والسدود

٢ - **إعلاقه شأن العقل كقوة من قوى الإنسان** : عند مقارنته بسوى الأخرى التي سمع بها هذا الإنسان ، ولاسه لسانه مقارنته هذا لآخر فربما حذراً من موقف الفلاسفة للإلهيين - ومعهما معتبرة - من مصادر شكوكهم المسلمين ، فهو يعتبر كل لتنازع التي يصل إليها العمل سلاً للوصول إلى ذات الله ، أى أن طريق العقل هو طريق معرفة الله ، وسبب فهو يتول . من أجل القوى ، بل هو قوة القوى الإنسانية وعندها ، ولكون جميعه هو

صحيته لئى ينظر فيها وكتابه الذى نلوه ، وكل ما يقرأ فيه فهو هداية إلى الله وسبيل للوصول إليه .

فليس هناك إذن صفحات فى هذا الكون محظور على العقل الإنسانى أن يطالعها ويرى فيها ما وراء ذلك من الحدود التى تحد نطاق النظر العقلى هي حدود المفطرة ، لا " بخصوص الماثورة " ، فانه قد " ضمن لبعض بشرى أن يحرق فى سبيله الذى منه له المظرة بدون تقيد " وما ذلك إلا لأن " العقل قوه من فطر القوى الإنسانىة . بل هى أفضلها على حقيقة .

٣ - وفيما يتعلق بالنصوص الماثورة عن السابقين - يفرق الأستاذ الإمام ما بين بشرى وبين غيره من النصوص . فبما يتعلق بعبر القرآن من النصوص لا يرى الرجل من حصانه يعنى - شأنه على شأن العقل وبما يصل به من برهين ومغضبات ، ذلك أن الرواة وحالاتهم - لا يستطيعون - بما يسمون من معيومات - - يعبر من مروياتهم هذه حرجاً تبعو حجة العقل لئى هو الفصل الثانى للإنسانية على الإطلاق - وعن طبيعة هذه الأسس يتحدث الأستاذ الإمام بى أحد عمماء الهند فيقول : " ما قيمة سد لا أعرف سوى رحانه ولا أحوصه ولا مكانهم من ثقة والوسط " وبها هى أسماء تلتقيها لشاح بأوصاف سدهم فيها ولا مسسب سى اسحت فيما يقولون ؟! (٢) .

والأستاذ الإمام لا يكتفى فى هذا الباب - لئى تدل على أنه أحد من الأحاد ، وهى أعين ما روى من أحاديث - لا يكتفى بثقة الروى فيما روى

مصدر السابق ج ٣ ص ٢٩١

(٢) المصدر السابق ج ٣ ص ١٩٨

عنه ، بل يطلب أن تتوافر لنا نحن عقومات ثقتنا في هؤلاء الرواة ، وهو أمر
 مسجل ، فيقول : « إن ثقة الناقل عن بقل عنه حادثة خاصة به ، ولا يمكن
 لغيره أن يشعر بها حتى يكون له مع المقول عنه في إحاطة مثل ما يناقش معه
 فلا بد أن يكون عارفاً بأحواله وأخلاقه ودقائق نفسه ويحيط به من نظره
 شرحه ويحصل الثقة بالنفس مما يقول القائل ويشكك لا سيما عند ولا
 مصر من عرض هذه « التأثيرات » على الترتيب فمما ذكره كان سر هو حجة
 صدقه ، وما حاله فلا ميل لتصديقه ، وما خرج عن حدتين فالحال فيه
 لعقل الإنسان

أما فيما يتعلق بصل النذر ، فإن لا سيما لأنه لا يمكنه أن يتصوره عن موضوع
 لا سيما ، ويرتفع به عن مارب حد لا بد من تشرحه بأنه على اعتيادات
 لعقل في شدة وسحره عنه وشبهه ، ولا سيما أنه لا يمكنه أن يتصوره
 به الإنسان بالعقل والعلم دون أن يقع في حرج من حده مشدق به
 فانه لا يمكنه أن لا يتصوره في شيء وهو في حده لا سيما في ذلك
 به يعرف بها يعرفه من حده لا سيما في حده لا سيما في حده
 وعنده يعرفه من حده لا سيما في حده لا سيما في حده لا سيما في حده
 بعينه لا سيما في لا سيما في حده لا سيما في حده لا سيما في حده
 هذه الأمور وسبل له هذه ولا سيما في حده لا سيما في حده لا سيما في حده
 وفدنه ووحدايته ، فالتأثير في ذكر حده لا سيما في حده لا سيما في حده
 للعرض ، وتذكيراً بالنعمة ، وحضر لتفكرة لا سيما في حده لا سيما في حده لا سيما في حده

إلزاماً باعتقاد خاص في الحقيقة ، وهو في الاستدلال على التوحيد لم يشارك هذا السلسل (١)

وهو يشير في هذا انصر إلى محاولات البعض بكذب نصوص القرآن التي عرّضت لقصة الخلق - (نشأة الحياة الإنسانية وقصة آدم) - ودلت بعرضها على نظريات العلم في هذا الميدان . فيذكر صراحه أن القرآن لا يلزم باعتقاد خاص في هذا الأمر . وأن إيمانه في هذا الموضوع لا تفرّج للطبيعة المتوعدة ، وإنما هي مسوقة لأهداف إلهية عاينها الهداية والموعظة وضرب المثال . كي تنحرف الطاقات الخيرة والعاقلة في الإنسان إلى ما يحقق السعادة لتوجهه مادياً ومعنوياً .

وبعد إذا شئت أن « تصنف » موقف الأستاذ الإمام هذا بين مواقف المتكبرين ، فستطيع أن تقول : إن الرجل كان صاحب نظرة « سلبية عقلية » غير بها عن موقف « السليبي » الذي اكتسبوا بالموقف « السليبي » وعن « لعنانيين » الذين أطلقوا من مطلق العقل فقط لا غير

فأعجب لذين اتحدوا موقف السليبي براهم قد أعدوا من قدر لنصوص المأثورة عن الأولين على قدر العقل . وهذا ما رتبته الأستاذ الإمام عندما أغلى من قدر لعقل وعرف به مكانه المتأخر بين القوى الإنسانية المختلفة

وأعجب الذين أطلقوا من مطلق العقل فقط قد هدروا قيمة النصوص المأثورة دون تمثيل بين هذه لنصوص . وهذا ما لم يصنعه الأستاذ الإمام عندما ميز بين ما هو مؤثر لا يرقى إليه الشك - مثل القرآن الكريم - وبين ما جاءه بواسطة رواة لا يستطيع التأكد من صدقهم وأسايد لا علك لتحقيق من

(١) نصوص السابق ، ج ٣ ص ٢٧٩

سلاسلها ووقتها بالمضروب فالرحل يدعو إلى "سلسلة" يعود بنا إلى سابع
 الدين لنقية ونصوصه المكر وحائقة الخوضرة وهو يدعو إلى ر مصر في
 هذه المربع الأولى تنكة لعقل العصري امشير ، وأن سقطت ذلك لمصر
 الأولين ، وأن يرفض بعد ذلك كل ما يتعرض مع معضيت لعقل العصري
 لمسير بعد نظره وبحته مما هو حوهرى ويكر تفتى عن عقائد لاسلاه كما
 جاء بها كتابه الكريم

الإسلام والسلطة الدينية

(ليس في الإسلام سلطة دينية وأصل من أصوله : قلبها والإتيان عليها من أساسها والحلافة هي بالسياسة أشبه . بل هي أصل السياسة .. والخليفة حاكم مدني من جميع الوجوه)

محمد عبده

في الفترة التاريخية التي عاش فيها الأئمة كانت قضية " خدمة الإسلام " من القضايا المركزية وقضيتنا ليست بالبعيدة عن طرحه بحسب و خلد - فشلت لها بار بار حاد - وعار عصبها - و حارب وعرضت عن موقع سياسة - ولعلنا - وحده في سياسة مدني ولكن مدني جمع كل هذا أحبطت في رأي مدني به هو أنه " شعراء شعراء " خدموا للإسلامية "

ولعل أبرز لوجوه وعي لاسموت التي عثت عند شعراء في ذلك لتاريخ كان هو صوت حصار الدين الأفعى وشار بهد شعراء عبده مصامير محدده مبرنة عما كان يعبه - مثلاً - مدني منظر عند خصمه وهذه قضية قد سوسنا بحثنا في سبيل الأعمال لأفعى بكعبة

(١) لأعمال الكعبة حصار - (مدني ص ٢٩) ٥٥ وأيضاً ص ٢٥٥ (مدني)
مجلة الطبع ، لصرية عند أبريل ١٩٦٩ م

أما موقف لأسناد الإمام من هذه القضية فإننا نعتد أنه من موقف
الفكرية خصه والهمة انني خلّتها لنا هذا الفكر الكبري ورجح استطاع أن
تتمس موقفه منها ونعم بانه إراءها إذا نحن درسنا ونسنا كتاباته بصدده
الموقف من صفة السلطة السياسية في المجتمع هل هي سلطة دنية ؟ أم
مدنية ؟ ورأى الإسلام كمدنيتها لأسناد الإمام في هذا الموضوع

فحين عندئذ ينشئ شكر واضح ومحدد وحاسم قدّمه الشيخ محمد عبده
في هذا الموضوع فهو يرفض رفضاً قاطعاً أن يكون الدين الإسلامي بصيراً
بسلطة دنية في مجتمع يدي وجه من الوجوه . وبأي شكل من الأشكال ،
ويشبه على ذلك الصحيح ونقدته بذلك انراعي

فهو يقول مثلاً : به من في الإسلام سلطة دنية سوى سلطة موعظه
خسنة ويدعوه إلى حمرة وسفير عن الشر . وهي سلطة حيوية لادبي
مستبين تشرح بها سب علائمه كما حيوية لأغلاهم ساور بها من
ذمهم"

من يدعي من ما هو مدعي من أنه يرى أن إحدى أهم التي جاء بها
لإسلام وبعضها في مجتمع من صوره التي تعتبر أصلاً من أصوله
في هذه السلطة مدنية وإتباعها من أجل دور مهم . أصل من صور
لإسلام قبل السلطة مدنية ولا راعيتها من ماسية هذه الإسلام بناء
تدث سلطه . ومحا ثري . حتى لم يزل لها عند احتشاد من هذه سم ولا
رسم لم مدع الإسلام لأحد بعد انه ورسومه . سلطاناً على عظمه أحد

ولا سيطرة على حياته على أن الرسول - عليه السلام - كان ملئاً مذكراً ، لا مهنماً ولا مبطراً^{١١} . وليس لمسلم ، مهما علا كعبه - في الإسلام - على آخر - معه حظ من مراثيه فيه - إلا حق الصيحة والإرشاد . فالمسلمون بتناصحهم ، وهم يقيمون أمة تدعو إلى الخير والإرشاد . وهم المراقبون عليها ، يردونها إلى سبيل السوي إذا انحرفت عنه . وملك الأمة لسرها عليهم ، لا الدعوة والدكبر والإندار ، ولا يجوز لها ولا لأحد من الناس أن يتبع غوره أحد ، ولا يوسع لقوى ولا لصعيف أن تتحس على عقيدة أحد ، وبس يجب على مسلم أن يأخذ عقيدته أو يلتقي أصول ما يعمل به من أحد ، لا عن كتاب الله وسنة رسوله ﷺ . لكن مسلم أن ينهم عن الله من كتاب الله ، وعن رسوله من كلام رسوله ، بدون توسيط أحد من صف ولا خلف . وإنما يجب عليه قبل ذلك أن يحصل من وسائله ما يؤهله لنهم . فليس في الإسلام ما يسمى عند قوم بالسلطة الدينية بوجه من الوجوه^٢ . ولم يعرف المسلمون في عصر من لأعصر تلك السلطة الدينية التي كانت لها عند الأمم المسيحية عند كل قرن أمميوت . ويحرم الأمر^٣ ، ويضرب الضرائب على المناسبات . ويضع بها تنويه^٤ لأبيه ،^٥

وإذا كانت هذه الخصائص متقدمة قد انصب أساساً وشكل ماثراً على معنى وجود " سلطة دينية " في الإسلام لما يمكن أن يسمى " رجل الدين " فإن

١ - هذه مكرهات بعضها في كتاب نسخ على عهد المرزوق الإسلام : ص ١٠٠ حكم .

الذي صدر سنة ١٩٢٥ م

٢ - لأعداد الكفاية للإمام محمد عبد ح ٣ ص ٢٨٥ - ٢٨٦

٣ - المصدر السابق ح ٣ ص ٢٢٣

الاستاذ الإمام يد نطاق هذا الفكر وذلك الموقف إلى السلطة السياسية في المجتمع الإسلامي ، فيرى أن احكامه في هذا المجتمع " هو احكام مدني من جميع الوجوه " وأن احتياده وعونه إنما هما أمران حاصعان لرأي لشئ لا حق إلهي تمنع به هذا احكامه بحكم الإيمان وهو يرى أن نشر " عديده " السلطة السياسية في المجتمع لا ينافي بحال مع الاحوال مع وجود " اشرع " إلى جانب " اديب " في الاسلام . فقول " ويمكن لاسلام دين وشرع " فقد وضع حدوداً ، ورسم حقوقاً . وليس كل معتقد في طاهر ثمره محكم بحري عليه في عمله ، فقد يعلب بهزي . وتتحكم الشهوة ، فعمه الحق ، ويتعدى المعتدى الحد . فلا تكمل حكمته من شريع لأحكام ، لا بد اوجدت قوة لإقامة الحدود . وسند حكمه لتأصي باحق . وتصور نظم الجماعة ، وتلك القوة لا يجوز أن يكون موصى في عدد كثر . فإلا أن تكون في واحد ، وهو السلطان أو خليفة . فالأمة أو نائب الأمة . هو الذي يصبه ، والأمة هي صاحبة الحق في السيطرة عليه . وهي التي تحسبه في رأت ذلك من مصحتها ، فهو حاكم مدني من جميع الوجوه

ولا يجوز لصحيح نظر أن يحلظ حقيقة عند مدني في اسمه الإفرنج " ثبوكراتك " أي سلطان ديني . فإن ذلك عديده هو الذي يفسد تشي الشريعة عن الله . وله حق لأثرة بالشرع ، وله في رقاب مدني حق الطاعة ، لا بالسعة وما تقتضيه من العدل وحماية اخوره . بل تقتضي الإيمان ، فليس للمؤمن - مادام مؤمناً - أن يحالسه . وإن اعتقد انه عدوه ولدين الله ، شهدت عياله من أعماله ما لا يطبق على ما يعرفه من شرائعه ، لأن عمل

صاحب السلطان الديني وقوله في أي مظهر ظهرهما دين وشرع (١) :

ولا ننسى الرجل أن ملتفت إلى أحداث التاريخ الإسلامي لسقوفها بهذا المعيار ، فيصف الفتوحات الإسلامية بأنها أعمال سياسية حربية تتعلق بضرورات الملك وعقائبات السياسة ، ومن ثم فهي ليست بالحروب « الدينية » ، فليقد « أشهر المسلمون سيوفهم دفاعاً عن أنفسهم وكما يمدون عليهم ثم كان الافتتاح بعد ذلك من ضرورة الملك »^١ وهذا ينطبق على الحروب التي دارت بين الفرق الإسلامية ، فهي لم تكن حروب « عقيدة دينة » وإنما كانت حروباً « سياسية » فحين « تعرف بحروب الخوارج » كما وقع من القرامطة ، وغيرهم ، وهذه الحروب لم يكن مشربها الخلاف في العقائد ، وإنما أشعلتها الآراء السامية في طريقة حكم الأئمة ، ولم يقبل هؤلاء مع الخلفاء لأجل أن نصروا عقيدة ، ولكن لأجل أن يغيروا شكل حكومة ، وما كان من حرب بين الأمويين والهاشميين فهو حرب على الخلافة ، وهي بالسياسة أشبه ، بل هي أصل السياسة^٢

وهذا الموقف الذي اتخذه الشيخ محمد عبده ضد وجود سلطة دينة في الإسلام ، ونفى هذه الصفة عن كل مؤسسات الحكم في مجتمع إسلامي . ورفض الدعاوى التي تريد أن تستعير من المبحه جمع بين السلطين اميديه والمدنية ، راعمة كذا أن لذلك الجمع صلة بتعاليم لإسلام موقف لرجل هذا قد فاده إلى الإيمان بتدليه لسلطة في المجتمع . ومدينة مؤسسات هذا المجتمع ، ومن ثم إلى اتحاد الطابع القومي المذبي - لدى لا يصرق بين المواطنين بسبب الاعتقاد الدسي - أساساً ومطلقاً وصعده ل نظام حكم في

(١) المصدر السابق ج ٣ ص ٤٦٢

(٢) للمصدر السابق ج ٣ ص ٢٥١

البلاد ونحن نقدم له في هذا الباب نصين على جانب كسر من الأهمية في تقرير موقفه هذا من الطامع القومي للسلطة في البلاد

ففي المادة الخامسة من برنامج الحزب الوطني المصري الذي صاغه الشيخ محمد عده في ديسمبر سنة ١٨٨١م يتخذ هذا الموقف الفكري ، وحتى يؤكد أنه موقفه هو وموقف زملائه من علماء الأهر ، وليس فقط موقف الحزب ، ينص في هذه المادة على أن هذا الأمر « مسلم به عند أخص مشايخ الأهر الذين يعتقدون هذا الحزب » أما نص هذه المادة الهامة من برنامج الحزب فيقول « الحزب الوطني حزب ميامي ، لا ديني ^(١) ، فإنه مؤلف من رجال مختلفي العقيدة والمذهب ، وجميع النصارى واليهود ، وكل من سحر أرض مصر ويتكلم لغتها منضم إليه ، لأنه لا ينظر لاختلاف المعتقدات . ويعلم أن الجمع إخوان ، وأن حقوقهم في المساواة والشرائع مساوية ، وهذا مسلم به عند أخص مشايخ الأهر الذين يعتقدون هذا الحزب ويعتقدون أن الشريعة المحمدية الحققة تنهى عن العصاة . ونعسر الناس في المعاملة سواء » (٢)

وبعبارة عن التمييز في الموقف والظرة بين « النصارى » الأوروبيين وبين « النصارى » المصريين مثلاً ، نرى هذه المادة نصاً خاصاً لهؤلاء « الأجانب » الذين لا بد من حصولهم لقوانين البلاد كي يكونوا موضع حب ورعاية من

(١) بمعنى أنه ليس حرباً ديناً ، تقتصر عقوبته وفكرته على دين معين . وليس بمعنى أنه ضد الدين

(٢) المصدر السابق ج ١ ص ٣٦٩

كل منها مما يحط شأن الأخرى . فكانت كل مساعيهم صرراً على أوطانهم
 نعم ! إن كانت الطائفة أو الأمة من قوم أجانب من انبلاء ، صاعدين عليها بقوة
 قهرة ، أو حيلة عادية ، وكانت أعمال أحدهم تسمة على أصول سبها
 اتبعون . فيكون عمل الواحد كأنه تصدر عن الجماعة - كما في أعمال
 الإنكسار عصر - حذر للتأكد أن يأخذ جماعة بإثم لوحد منهم ، ويستصرح
 أبناء الوطن جميعاً بكشتهم عن بلاده ، واستخلاص الحق منهم
 لأربابهم . (١)

وهكذا نطق الشيخ محمد عده من متطلق قومي في نظره إلى الجماعة
 الشربة لكي يتكون منها أبناء الوطن لمصرى . وحدد نطاق انعقاد الدسة
 بحيث لا تؤثر تأثير سلباً على الروابط المتنوعة التي تجعل من مصرى كل من
 يحترق أرض مصر ويسكنها لعنتها وبصرى بحدوده الخصاصة في أعناق هذا
 البلد الذي يعيش فيه .

(١) المصدر السابق ج ١ ص ٦٥٢ ، ٦٥٤

أعماله الفكرية الكاملة

في الصفحات التي قدمناها - في هذا الملف - عن مسيرة الأستاذ الإمام ، وكذلك عن فكره في قضايا :

١ - الإصلاح الديني وتحرير العقل من قيد الحمود والتقليد

٢ - الإسلام والسلطة الدينية وطبيعة السلطة ومؤسساتها في المجتمع

٣ - ومن قبل عن الأسيرة والمرأة وقضية تحرير نصف المجتمع من بقايا قيود عبودية الماضي ..

في هذه الصفحات لعل القارئ قد لاحظ أن مصادرنا ومراجعنا قد اقتصر على مصدر واحد هو (الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده) دون سواه . وهذا أمر جديد بالنسبة لأية دراسة كتبت عن الأستاذ الإمام وفكره .

في الماضي كان على من يريد دراسة مسيرة الأستاذ الإمام وفكره أن يطور باب العديد من المصادر والمراجع والدوريات والمطان ، تلك التي كانت تتوزع فيها وعليها آثاره الفكرية وأحداث حياته ومعالم سيرته . ولقد ظل هذا الواقع قائماً حتى قسماً مؤخراً يجمع كل آثاره الفكرية من شتى المصادر والمراجع والدوريات والمطان ثم يوثقها توثيقاً موضوعياً وتاريخياً ، بعد أن حشناها ، وحسب منه ما كان شائعاً منها بين الأمتة . لعدم ذلك من حمار الدين

الأفعاني (١٨٣٨ - ١٨٩٧ م) وعبد الله نديم (١٨٤٣ - ١٨٩٦ م) ورشيد رضا (١٨٦٥ - ١٩٣٥ م) وسعد رعلول (١٨٦٠ - ١٩٢٧ م) ثم قلعما بين يديها بدراسة مستفيضه عن حياته ، وعن فكره السياسي والاجتماعي فأصبح يسيراً على من يشاء البحث عن أي أمر يتعلّق بفكر الأستاذ الإمام ر بعده مجموعاً ومحققاً في مكانه الطبيعي من أعماله الكاملة ، وبذلك حتى لم أن يكون مصدرنا الوحيد في هذه الصفحات هو تلك الأعمال

وردا استطاعت الصفحات التي قلّمناها أن تلقي بعض الضوء على سيرة الإمام وبعض الجوانب من مذهبه وفكره ، فإنا نأمل أن تلقى السطور الآتية بعض الضوء على المعالم البارزة للمحلّلات السة التي أضحت تصم الآن الأعمال الفكرية لهذا الإمام العظيم

١ - يضم الجزء الأول - وهو عن (الكتابات السياسية) - الدراسة التي قلّمنا بها لأعماله ، ثم كتاباته السياسية ، قبل قيام الثورة العربية ، وأثناءها ، وفي السحن بعد فشل الثورة ، وفي المنفى ، وبعد العودة إلى أرض الوطن

٢ - ويضم الجزء الثاني - وهو عن « الكتابات الاجتماعية » - مقالته المكرة عن إصلاح المجتمع ، وكتاباته وفناؤه عن المرأة وتحريرها ، والرواح والطلاق ، وتعدد الزوجات ، والحداب ، والمصاهرة الح الح ورحلته إلى أوروبا وما كتب عن سياحته فيها ونقريه وكتاباته عن إصلاح القضاء والأوقاف ثم التراجم التي كتبها عن نفسه وعن عدد من الأعلام إلى جانب عدد من الرسائل الفكرية والإخوانية وأحبراً عما كتبه من مقدمات للكتب التي حققها ، أو تعليقات يكون ما يشبه المقالات على بعض نصوص هذه الكتب عندما تناولها بالشرح والتعليق

٣- ويضم الجزء الثالث - وهو عن « الإصلاح الفكري والسياسي والإلهيات » - مقالاته المبكرة عن العلم والمعارف والتعليم ولأنه إصلاح التعليم العثماني ولأنه إصلاح القطر السوري ومشروع إصلاح التربية في مصر والمحاورة التي ألقاها عن العلم والتعليم في الإسلام . ومقالاته وخطبه في التربية والإصلاح اللغوي وما كتبه عن إصلاح الأهر ثم ردوده المبكرة البالغة أعلى درجات الأهمية على كل من « هانوي » و « فرج أنطون » حول « الإسلام والمسلمون والاستعمار » وحول « الاضطهاد والتسامح في كل من النصرانية والإسلام » . ثم « رسالة التوحيد » وأخيراً كتاباته عن فلسفة ابن رشد وعن التصوف والصوفية وعن بعض الفرق التي ظهرت في حياة الإسلام والمسلمين في العصر الحديث

٤- ويضم الجزء الرابع - وهو « في تفسير القرآن » - مقدمته في التفسير، ومهجه فيه ثم تفسير سورتي المائدة والبقرة

٥- ويضم الجزء الخامس - وهو « في تفسير القرآن » أيضاً - تفسير سورة آل عمران ، والقسم الذي قسمه من سورة النساء ثم تفسير الآيات المتفرقة التي عرّض لها والتي مثلت مشكلات فكرية ودبية ، وأخيراً تفسير الجزء الثلاثين من أحراء القرآن الكريم - « جزء عم »

٦- أما الجزء السادس والأخير - وهو عن « النساوي والمهارس » فيضم لفتاوى التي أصدرها الأستاذ الإمام أثناء توليه منصب مفتي لدبار المصرية . وهي التي طلت حيسة سجلات « مظارة الحقائق » - و « ررة العدل » حتى تحققنا لها وطعمها في عماله الكامله ودلّ على حاد للمهارس العامة لنى يضم

أ- فهرساً للأفكار الرئيسية التي جاءت في أجزاء الأعمال الكاملة

ب- فهرساً للأعلام

ج- فهرساً للبلدان .

د- فهرماً للعرق والجماعات والأحزاب

وأخيراً ..

فيإدا بحث هذه الصفحات في إلقاء بعض الضوء على ذلك الإمام
العظيم حياته وأفكاره وأعماله كان ذلك توفيقاً محمد عليه وآله
التوفيق فهو نعم المولى ونعم النصير

المراجع

- ١ - (الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده) دراسة وتحقيق : دكتور محمد عمارة ، طبعة المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت ١٩٧٢ م .
- ٢ - (تفسير الطبرى) طبعة دار المعارف ، القاهرة .
- ٣ - (تفسير الجلالين) طبعة دار الشعب ، القاهرة ١٩٧٠ م .
- ٤ - (تفسير البيضاوى) طبعة القاهرة ١٩٢٦ م .
- ٥ - (تفسير النسفى) طبعة القاهرة ١٣٤٤ هـ .
- ٦ - (كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون) لحاجى خليفة ، طبعة إستانبول ١٩٤١ م .
- ٧ - (لسان العرب) لابن منظور ، طبعة بولاق - القاهرة .
- ٨ - (محمد عبده) لعباس محمود العقاد ، طبعة أعلام العرب .
- ٩ - (الإسلام وأصول الحكم) لعلى عبد الرازق ، طبعة المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت ١٩٧٢ م .

الفهرس

الموضوع	الصفحة
هذه الطبعة الجديدة	٥
إهداء	٩
كلمات	١١
تمهيد	١٣
المساواة بين الرجل والمرأة	١٩
الطلاق بين الإطلاق والتقييد	٢٩
تعدد الزوجات	٣٧
١ - العلاقات الزوجية والمساواة بين الرجال والنساء	٤٥
فوائد للمصاهرة	٤٧
حاجة الإنسان إلى الزواج	٥٣
المساواة بين الرجال والنساء	٥٩
القوامة : تقسيم العمل	٦٩
ميثاق القطرة بين الزوجين	٧٥
احترام حرية المرأة في اختيار الزوج	٨١
٢ - تقييد حق الطلاق	٨٩
التحكيم : واجب الدولة والمجتمع	٩١
سلطة القاضي والحكمين	٩٧
يمين الإيلاء	٩٩
إرجاع الزوج مطلقته	١٠٣
النهي عن الإصرار بالنساء	١٠٥

١١١	٣ - تعدد الزوجات
١١٣	فتوى في تعدد الزوجات
١٢١	تفسير آية التعدد
١٢٩	حكم الشريعة في تعدد الزوجات
١٣٩	خاتمة
١٤١	٤ - ملف عن حياة الإمام محمد عبده
١٤٣	سيرة حياته
١٦٣	الإصلاح الدينى
١٧١	الإسلام والسلطة الدينية
١٨١	أعماله الفكرية الكاملة
١٨٥	المراجع
١٨٦	القهرس

الإسلام والمرأة

في رأي الإمام محمد عبده

إنه أمر غريب وعجيب ١٩

فالجدل الدائر حول حقوق المرأة وحرمانها ، وعلاقة ذلك
بالإسلام .. يلجأ القائلون به جميعاً - المؤيدون والمعارضون - إلى
فكر العصور الوسطى والمظلمة ، وآراء فقهاء عصر المماليك
والأتراك العثمانيين ١٩

وكان هذا الفكر لم يعرف حركة التجديد العملاقة التي
اجتهدت لتجعل من فكرنا الإسلامي الحديث :
الامتداد المتطور لعصر الإبداع والازدهار ..
ومن هنا تأتي أهمية هذا الكتاب ، الذي يقدم رأي طليعة
المجتهدين الإسلاميين في عصرنا الحديث :
الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده ... في موقف الإسلام من
قضايا :

١ - المساواة بين المرأة والرجل ..

٢ - وتقييد الطلاق

٣ - ومنع تعدد الزوجات ١٩

المؤلف

